



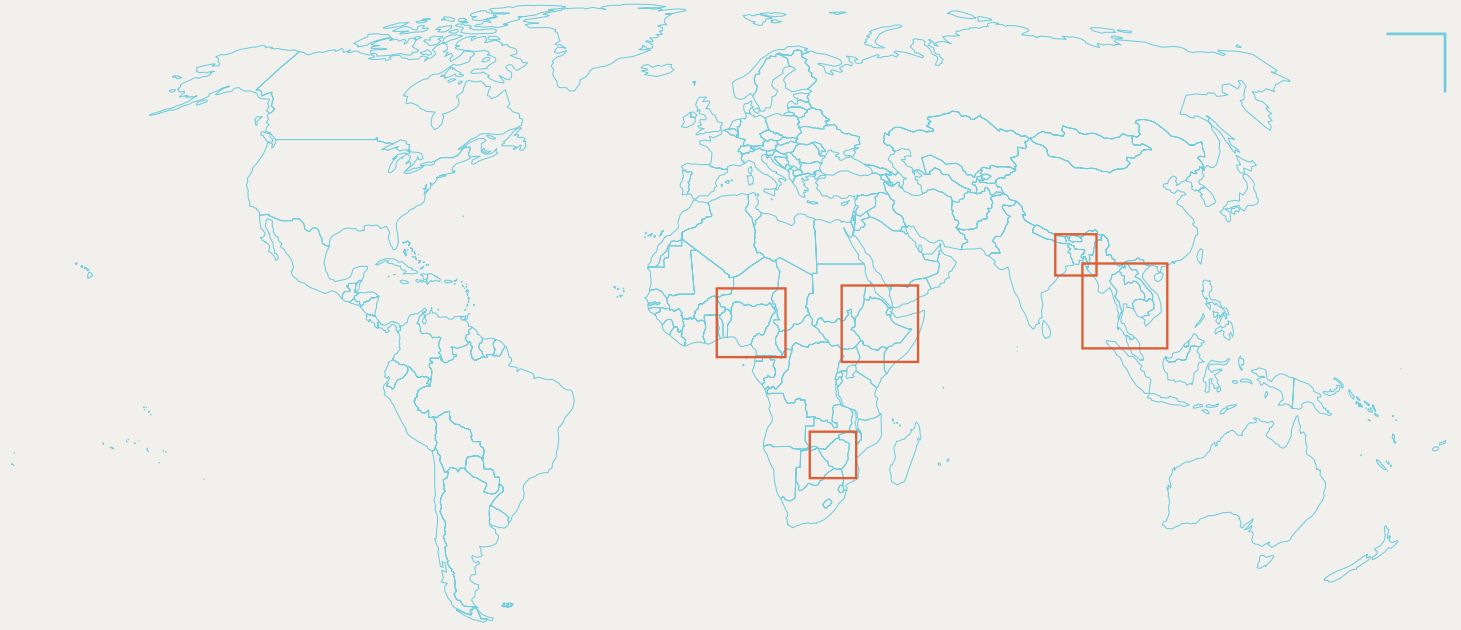
يناير 2020

THE ENGINE ROOM

فهم التأثيرات
المعاشة للهوية
الرقمية
دراسة متعددة البلدان

فهم التأثيرات المعاشة للهوية الرقمية دراسة متعددة البلدان





يستند هذا التقرير إلى الأبحاث التي أجرتها منظمة إنجن روم، بدعم من شبكة أوميديار، ومؤسسة المجتمع المفتوح ومؤسسة يوتي بين أكتوبر/تشرين الأول 2018 إلى أكتوبر/تشرين الأول 2019.

الباحثون: شاريد بن شفيق، شيناى شاير، كيتيما ليروتاناويسوت، كولوي ماجاما، تشوثير مانبيونغ، بريشيس أوغبوجي، بيرهان تاي

مستشار تصميم البحث: صوفيا سويثرن

الكتابة: سارة بيكر، زارا رحمان، منظمة إنجن روم

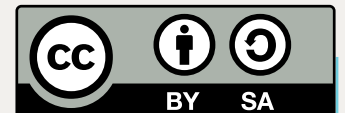
رئيسة التحرير: إليري روبرتس بيدل

مراجعة وتحرير: بيلي كوردري، مادلين ماكسويل، سيفو سيويزا، منظمة إنجن روم؛ وفاء بن حسين، مستشارة مستقلة

ترجمة: الأصوات العالمية

تصميم ورسوم: سلام شكر

تم ترخيص نص هذا العمل بموجب رخصة المشاع الإبداعي الترخيص بالمثل 4.0 دولي. لعرض نسخة من هذا الترخيص، تفضل بزيارة: <https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/deed.ar>





جدول المحتويات

006

الملخص التنفيذي

008

المقدمة

014

النتائج

050

الاستنتاجات والتوصيات





060

الملحق أ المنهجية

064

الملحق ب دراسة حالة: بنغلاديش

090

الملحق ج دراسة حالة: إثيوبيا

108

الملحق د دراسة حالة: نيجيريا

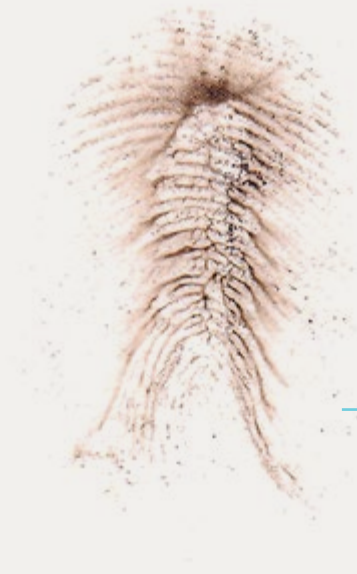
124

الملحق ه دراسة حالة: زمبابوي

142

الملحق و دراسة حالة: تايلند





الملخص التنفيذي

من موقعها، حيث تتقاطع عدة حقوق، تؤثر أنظمة الهوية الرقمية بشكل إيجابي أو سلبي على الناس في حياتهم اليومية. مع ازدهار هذه الأنظمة، تركز معظم الأبحاث على الجوانب التكنولوجية، ومعايير التنفيذ، والسياسات، والتشريعات، لكنها تفشل في التقاط تجارب استخدام المجموعات السكانية المختلفة للهوية الرقمية. من خلال الأبحاث التي يتم إجراؤها محليًا، يوثق هذا التقرير العديد من التأثيرات الحية لأنظمة الهوية الرقمية، بدءًا من التصميم وحتى الانتشار بين المجتمعات المهمشة في بنغلاديش، وإثيوبيا، ونيجيريا، وزيمبابوي، وتايلاند.

أظهر بحثنا توترات أساسية داخل الأنظمة الإيكولوجية للهوية الرقمية، بما في ذلك التمكين مقابل المراقبة، ومشاركة البيانات مقابل خصوصيتها، وفوائد هذه الأنظمة للبعض مقابل أذاها للآخرين. غالبًا ما تضع المؤسسات التي تقوم بتطوير وتنفيذ أنظمة الهوية الرقمية أولوياتها الخاصة (مثل الكفاءة في توزيع المنافع، والأمن القومي، والأهداف المالية) على حساب مجموعة متنوعة من حقوق الإنسان، مثل الخصوصية وحرية التعبير.

على الرغم من توفير أنظمة الهوية الرقمية فوائد مهمة مثل الوصول إلى الخدمات، فإن نتائجنا الرئيسية تعكس التحديات التي تواجهها المجتمعات في كل موقع درسناه. تتضمن التالي:

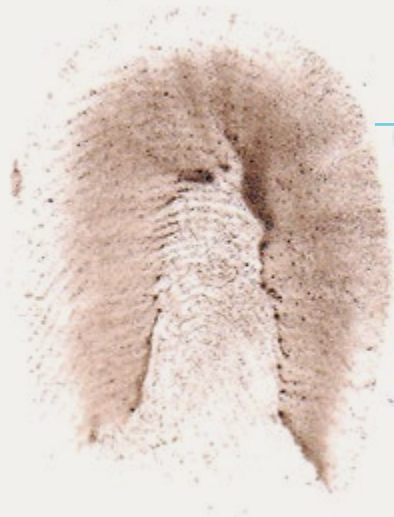
- انخفاض مستويات المشاركة العامة والمجتمع المدني
- عوائق التسجيل والاستخدام
- غياب الموافقة المبينة على معرفة

- مخاوف بشأن استخدام البيانات وحمايتها
- عدم وجود لغة مشتركة حول الهوية الرقمية
- فشل أخذ السياق المحلي بعين الاعتبار

نهدف من خلال هذا التقرير إلى إسماع الأصوات داخل البلد التي غالبًا ما يتم استبعادها من المناقشات الإقليمية والعالمية بشأن الهوية الرقمية، وتشجيع المزيد من التفاعل بين صناع القرار والناس، لا سيما المجتمعات الأكثر استفادة منها [الهوية]، ولكن التي تواجه، أيضًا، أكبر المخاطر المتعلقة بالبنية التحتية للهوية الرقمية، والسياسات، والبروتوكولات.

أجرينا هذا البحث كمنظمة غير ربحية تسعى لدعم المجتمع المدني في العمل من أجل العدالة الاجتماعية. يعتبر هذا البحث، بالنسبة لنا، خطوة نحو مناصرة أكثر اطلاعا واعتمادا على الأدلة. وبالفعل، استخدم الباحثون المشاركون نتائج بحثهم للمناصرة في سياقاتهم المعنية. نأمل أن يتم استخدام نتائج البحث، أيضًا، من قبل الآخرين في الضغط من أجل احترام أنظمة الهوية الرقمية للسياق بشكل أكبر، وإلهام المزيد من الأبحاث التي تراعي السياق في الأنظمة الاجتماعية والتقنية.





المقدمة

يقدر البنك الدولي وجود حوالي مليار شخص حول العالم، يعيش معظمهم في إفريقيا وآسيا، لا يملكون وثائق تثبت هوياتهم القانونية.¹

غالبًا ما تكون هذه الوثائق - شهادة ميلاد، أو جواز سفر، أو رخصة قيادة، أو شهادة هوية لاجئ - مطلوبة لفتح حساب مصرفي، أو للتصويت، أو الحصول على وظيفة، أو الوصول إلى التعليم أو الرعاية الصحية، أو حتى شراء بطاقة للهاتف المحمول.



تمثل ما تسمى «بفجوة الهوية» اهتمامًا متزايدًا للحكومات، ووكالات الإغاثة، والمنظمات الإنسانية التي تعمل على إدامة أنظمة التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات المالية والاجتماعية لكثير من السكان. هناك دوافع قوية ومفهومة للقدرة على تحديد وتعداد جميع الأشخاص الذين تخدمهم هذه الكيانات، لفهم احتياجاتهم بشكل أفضل، والعصر الرقمي يمثل فرصة فريدة للقيام بذلك.

تم وضع الدافع لإغلاق «فجوة الهوية» مع الهدف رقم 16.9 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي ينص «على توفير الهوية القانونية للجميع بما في ذلك تسجيل المواليد بحلول عام 2030»². على الرغم من عدم وجود أي شرط بأن تكون الهويات القانونية رقمية، فإن عددًا متزايدًا من الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف تستخدم الآن التكنولوجيا الرقمية لتوفير الهوية. لكن الرقمنة ليست بالأمر الهين، وهناك العديد من الأساليب التي يمكن للمؤسسات اتباعها لتحقيق هذا الهدف. تتخذ العديد من المؤسسات خطوة جمع البيانات البيومترية - أي قياسات فريدة مأخوذة من أجسام الناس - كجزء من أنظمة الهوية الرقمية هذه. كما نوقش في هذا التقرير، تحمل البيانات البيومترية قلقًا محددًا وطويل الأمد لخصوصية الأفراد، حيث أن البيانات غير قابلة للتغيير، ومرتبطة بجسم الشخص للأبد.

يمكن أن يكون لتصميم وتوظيف كل نظام لرقمنة الهوية فوائد ونتائج فريدة للسكان المقصود بها خدمتهم. اليوم، يقوم مئات الملايين من الأشخاص حول العالم بالتعامل مع البنية التحتية المعقدة للهوية الرقمية من أجل الوصول إلى الخدمات الحكومية والإنسانية الأساسية، أو الاحتفاظ بها.



مع انتشار هذه الأنظمة، برزت مخاوف بشأن آثارها السلبية على الأفراد والمجتمعات المهمشة.³ كيف يؤثر نظام هوية رقمي واحد على مجموعات متعددة بشكل مختلف؟ يدور بحثنا حول هذا السؤال من خلال تقييم الهوية الرقمية كنظام اجتماعي تقني، وتحديد عواقبها إلى جانب فوائدها المحتملة، في خمسة مواقع مختلفة حول العالم.

نسعى إلى دراسة الاحتكاك الناتج بين الهوية القانونية للشخص وبين الهويات الأخرى التي يمكن أن يمتلكها. كيف تؤثر أنظمة الهوية الرقمية على مجموعة الهويات التي تشكل حياة الناس، مثل العرق، والأثنية، والهوية الجنسية، والجنسانية، والدين، والطائفة، والطبقة الاقتصادية؟ عندما تفشل الأنظمة في خدمة الناس، كيف يؤثر هذا الفشل على كيانهم، أو كرامتهم، أو قدرتهم على ممارسة حقوقهم الإنسانية؟

من خلال البحث الميداني الذي يتضمن مقابلات مع مخبرين رئيسيين ومجموعات تركيز، تابعنا إجابات هذه الأسئلة بالتحدث مع أكثر من مائة فرد حصلوا بالفعل، أو ينتظرون الحصول، على بطاقات هوية رقمية أو أوراق معتمدة في نيجيريا، وزيمبابوي، وتايلاند، وفي مخيمات اللاجئين في بنغلاديش وإثيوبيا.

استجابةً للضغط المتزايد للمعايير العالمية وتوسيع نطاق الأنظمة، سعينا لاستكشاف الطرق التي يمكن أن تؤثر بها الحقائق السياقية المحلية الفريدة على فعالية أنظمة الهوية الرقمية. يضم فريقنا المنتشر سبعة باحثين يعيشون في هذه البلدان الخمسة ومندمجين فيها. أعطانا هذا قدرة فريدة على إعطاء الأولوية للمعارف السياقية، والأساليب التشاركية، والنهج الأكثر احترامًا، والطلاقة الثقافية لاكتساب المعرفة. كما وجدنا أن النهج محددة السياق في تحديد الهوية يمكنها أن تكون الأكثر فعالية، حتى لو لم تكن الأكثر كفاءة في استخدام الموارد. نأمل أن تحول النتائج التي توصلنا إليها، الطريقة التي يتعامل بها المسؤولون مع نظام الهوية الرقمية (وتضع التساؤلات أمامهم).

يغطي هذا التقرير العالمي الموضوعات الشاملة المدروسة في مواقع الحالات الخمسة، تليها دراسات حالة من كل موقع، يمكن قراءتها مع التقرير لمزيد من التفاصيل، أو استخدامها للمناصرة بشكل مستقل في المجتمعات المحلية. نأمل أن يساعد هذا التقرير المجتمع المدني، والباحثين، والصحفيين، والتقنيين، والمنظمات الإنسانية، والحكومات على فهم تجارب الأشخاص الذين يعيشون مع هوية رقمية، أو في المناطق التي يتم فيها التخطيط لأنظمة الهوية الرقمية، وتضمن الدروس المستفادة من تلك التجارب في عملها.

النطاق والأهداف

لأغراض هذا المشروع، عرّفنا «الهوية الرقمية» على أنها أنظمة تستخدم التكنولوجيا الرقمية لتحديد هوية الأفراد والتحقق منهم لأغراض متنوعة تتراوح بين تقديم الخدمات العامة وتوزيع المساعدات إلى الأمن القومي. في كثير من الأحيان، ليس دائمًا، تستخدم هذه الأنظمة البيانات البيومترية. ركزنا على الخبرات المكتسبة من بطاقات الهوية الأساسية (التعريف العام للإدارة العامة) في السياقات الوطنية والهويات الوظيفية (بطاقة لغرض محدد مثل الحصول على الخدمات الاجتماعية) في مخيمات اللاجئين.⁴ الجدير بالذكر أن التعريفات المحلية للهوية الرقمية وفهمها شيئان مختلفان، وهي مسألة يتم تناولها في النتائج.

بدأنا بالبحث المكتبي في أواخر عام 2018 لتحديد الأنظمة التي علينا دراستها، وقمنا باختيار المواقع بناءً على المعايير العامة التالية:

- القدرة على المقارنة بين المواقع بشكل معقول
- علامات التوجهات المحتملة في الهوية الرقمية
- المعرفة السياقية داخل منظمة إنجن روم
- الحرية النسبية للمجتمع المدني للعمل على القضايا ذات العلاقة
- وجود أنظمة الهوية الرقمية في مرحلة يكون فيها بحث من هذا النوع مفيدًا

نظرًا لأننا كنا نهدف إلى التأكد من دعم عملنا لعمل ونمو المجتمع المدني داخل البلاد والنطاق الإقليمي، فإننا لم نركز على البلدان التي تتمتع بازدهار للمناصرة في موضوع الهوية الرقمية مثل كينيا أو الهند.

على ضوء هذه المعايير، اخترنا الأنظمة التالية:

- أنظمة الهوية الرقمية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المستخدمة مع اللاجئين المسلمين الروهينجا في بنغلاديش وفي مخيمات اللاجئين في إثيوبيا
- نظام الهوية الوطنية في نيجيريا بقيادة اللجنة الوطنية لإدارة الهوية، والذي سيدمج عدة أنظمة هوية في نظام واحد
- نظام الهوية الوطنية المستقبلي في زيمبابوي الذي بدأ بدعم من شركة صينية، وتسجيل البيانات البيومترية للناخبين في البلاد الذي تديره لجنة الانتخابات في زيمبابوي
- نظام الهوية الرقمية المستقبلي في تايلاند من قبل وكالة تطوير المعاملات الإلكترونية. ونظرا للتقدم البطيء للنظام، فقد وسعنا تركيزنا ليضم أنظمة هوية مختلفة تحت إدارة مكتب التسجيل للسكان المهمشين، مثل نظام الهوية للعمال المهاجرين المعروفين باسم «البطاقة الوردية»

القيود (الحدود)

تعني القيود الأمنية واللوجستية والزمنية أن الباحثين لم يتمكنوا من مقابلة بعض الفئات المهمشة المحددة مسبقاً؛ وتراوحت هذه بين المجتمعات الريفية النائية في العديد من المواقع والروهينجا الذين ما زالوا يعيشون في ميانمار. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك ممثلون للحكومة والمنظمات الإنسانية الذين لم يجيبوا على الأسئلة أو رفضوا المقابلة.

لم نسع إلى دراسة تجارب عينات ممثلة لكل مجتمع. بدلاً من ذلك، كنا نهدف إلى فهم التجارب الواقعية للأفراد، مع التركيز بشكل خاص على أولئك الذين عانوا من سلبيات مرتبطة بخصائص هوياتهم الفريدة أو تجارب حياتهم. لا يمكننا بالضرورة استقراء تجربة شخص واحد وفقاً للمعايير - على الرغم من وجود حالات عانى فيها كل شخص قابلناه من جانب من جوانب النظام بنفس الطريقة - لكن تعطينا كل تجربة نظرة ثاقبة حول كيفية تأثر مجموعة متنوعة من الأشخاص بالبنية التحتية والبروتوكولات الرقمية.

أخيرًا، تم تطوير بعض الأنظمة أكثر من الأنظمة الأخرى خلال مرحلة بحثنا لأن المؤسسات المنفذة لم تلتزم بالجدول الزمنية الأصلية، أو نتيجة التأخيرات التي واجهتها أثناء التطبيق. نتيجة لذلك، قمنا بتعديل تركيز بحثنا لاستكشاف الخبرات مع أنظمة الهوية الأخرى في المواقع المحددة و/أو مع مجتمعات معينة. على سبيل المثال، اختصرنا تركيزنا على مجتمعات مهمشة محددة في تايلاند. باعتبار كل هذه القيود، أخذ بحثنا فترة زمنية قصيرة نسبيًا (من فبراير/شباط إلى أبريل/نيسان)، وما تزال هناك حاجة للبحث حول نتائج طويلة المدى في السياقات المحلية.



النتائج



مقدمة في سياقات النظام

بنغلاديش: الهوية الرقمية للاجئين الروهينجا في كوكس بازار

تقدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدات في مقاطعة كوكس بازار في بنغلاديش إلى لاجئي الروهينجا الذين فروا في عامي 2016 و2017 من أعمال عنف شديدة ومستهدفة، ارتكبت ضدهم بقصد الإبادة الجماعية⁵ في ميانمار. تعد مستوطنة كوتوبالونج ذات 600 ألف لاجئ، واحدة من اثنتين في المنطقة والأكبر في العالم.⁶ في منتصف عام 2018، بدأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة بنغلاديش ممارسة التحقق من الهوية «لأغراض الحماية، وإدارة الهوية، والتوثيق، وتقديم المساعدة، والإحصاءات السكانية، في النهاية حلول لحوالي 900 ألف لاجئ»⁷.

وتنطوي عملية التحقق على جمع ثلاثة أنواع من البيانات البيومترية - الصور الفوتوغرافية للوجه، 10 بصمات للأصابع وعمليات مسح لقزحية العين- للأفراد الذين يبلغون من العمر 13 عامًا فما فوق. يتلقى الأفراد بطاقات الهوية في نهاية العملية. وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن



هذه البطاقات - التي يشار إليها محليًا باسم «البطاقات الذكية» - هي أول بطاقات هوية يحصل عليها العديد من الروهينجا على الإطلاق.⁸ ولكن هناك جدل كبير حول هذه الهويات.



يتردد العديد من لاجئي الروهينجا في الخضوع لعملية التحقق من قبل المفوضية واستلام بطاقة الهوية، لأن بطاقات الهوية الرقمية وهويتهم العرقية لعبتا دورًا هامًا في العنف الذي واجهوه في ولاية راخين في ميانمار. أمرت السلطات الحكومية في ميانمار مسلمي الروهينجا بقبول بطاقات التحقق الوطنية التي تحرمهم من الجنسية،⁹ مما يمثل واحدة من العديد من السياسات التمييزية التي واجهتها هذه المجموعة العرقية في ميانمار منذ سبعينيات القرن الماضي.

لا تعترف حكومة ميانمار بالروهينجا كشعب عرقي في ميانمار (على الرغم من اعترافها رسميًا بعدة مجموعات أخرى) ولا يُمنح الكثير منهم الجنسية على الرغم من ولادتهم في البلاد.



مع تصاعد العنف في عام 2016 وتهجير الناس، رفض أهالي الروهينجا بطاقات التحقق الوطنية NVC، والتي أطلقوا عليها اسم «بطاقات الإبادة الجماعية».¹⁰ ذكرت منظمة فورتيفاي رايتس Fortify Rights أن بعض الروهينجا أجبروا على قبول بطاقات التحقق الوطنية تحت تهديد السلاح.¹¹ في الأشهر التي تلت ذلك، أدى العنف العسكري في ميانمار، والقيود المفروضة على الحركة، والتهجير القسري ومعسكرات الاعتقال، إلى فرار مئات الآلاف من مسلمي الروهينجا من ميانمار إلى بنغلاديش.¹²

في أعقاب هذا التدفق السكاني، عملت الحكومة البنغلاديشية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتوفير المأوى والمساعدة الإنسانية. وفقًا لمفوض إغاثة اللاجئين والإعادة إلى الوطن (RRRC) التابع لحكومة بنغلاديش - المسؤول الحكومي المسؤول عن استجابة الحكومة البنغلاديشية للاجئين الروهينجا - فقد تم اتخاذ القرارات المتعلقة بإطار نظام الهوية الرقمية والمعلومات التي تم جمعها، بالاشتراك مع المفوضية. في مقابلة مع باحثنا، ذكر المفوض أيضًا أن أغراض البطاقة هي الحفاظ على الهوية الفردية، والحصول على المساعدات، ومنع الازدواجية في عملية توزيع المساعدات، بالإضافة إلى تمكين اللاجئين من العودة إلى قراهم الأصلية مع إثبات للمعلومات الأساسية مثل أسلافهم، ومعلومات الأسرة، والعمالة.

فيما يتعلق بالملاحظة الأخيرة، تدعي المفوضية أن عملية التحقق والبطاقة الذكية الناتجة عنها «ستساعد في الحفاظ على حق [اللاجئين] في العودة الطوعية إلى الوطن، إذا ما ومتى قراروا بتوفر الظروف المناسبة للقيام بذلك».¹³ حاول المسؤولون البنغلاديشيون في مناسبتين إعادة مجموعات صغيرة من لاجئي الروهينجا إلى وطنهم بشكل طوعي في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 وأغسطس/آب 2019، ولكن لم يختار أي منهم العودة.¹⁴

في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، بدأ مسلمو الروهينجا إضرابًا عن العمل واحتجاجًا في مخيم بازار كوكس، مطالبين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة بنغلاديش بإضافة أصلهم العرقي إلى البطاقات الذكية.¹⁵



أدى هذا الإجراء إلى محادثات أعمق بين قادة الروهينجا، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوض إغاثة اللاجئين والإعادة إلى الوطن، واتفق العديد من قادة مجتمع اللاجئين على تشجيع الناس على التسجيل. اعتبارًا من أكتوبر/تشرين الأول 2019، تم تسجيل أكثر من 762 ألف لاجئ من الروهينجا وتم تزويدهم بوثائق هوية كجزء من عملية التحقق المشتركة للمفوضية مع حكومة بنغلاديش.¹⁶

في أعقاب الاحتجاجات السلمية التي قام بها نشطاء الروهينجا في أغسطس/آب 2019، أمرت الحكومة البنغلاديشية شركات الاتصالات بحظر اتصالات الهواتف المحمولة في المخيمات في كوكس بازار.¹⁷ ذكر مصطفى جبار، وزير الاتصالات في بنغلاديش إن عدم وجود بطاقات هوية رسمية¹⁸ هو أحد الأسباب وراء هذا الحرمان من الاتصال. داخل بنغلاديش، يعتبر امتلاك بطاقات الهوية الوطنية التي تحتوي على بيانات بيومترية أمرا لازما لشراء بطاقات الهواتف على أساس الأمن القومي منذ أواخر عام 2015،¹⁹ ولكن يبدو أن الكثيرين قد اشتروا بطاقات الهواتف في السوق السوداء، أي بدون هويات.²⁰

إثيوبيا: الهوية الرقمية للاجئين

تستضيف إثيوبيا أكثر من 900 ألف لاجئ²¹، معظمهم من إريتريا، والصومال، والسودان، وجنوب السودان، واليمن بسبب النزاعات، والحروب، وانتهاكات الحقوق [الإنسانية]. على الرغم من تاريخها في الصراع، والاضطرابات السياسية، والفقر، والجفاف، فإن إثيوبيا هي موطن ثاني أكبر عدد من اللاجئين في أفريقيا (أوغندا هي الأولى).²² كبلد لجوء منذ التسعينيات،²³ تستضيف الحكومة المحتاجين بدعمٍ من الوكالات الدولية مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

من خلال نظام التحقق الحالي، تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأخذ معلومات شاملة (على سبيل المثال، المهارات، وتفاصيل عن التعليم، وأفراد الأسرة في البلدان الأخرى)، بالإضافة إلى البيانات البيومترية لصورة [الوجه] و10 بصمات [للأصابع] ومسح للقرنية للأفراد أكبر



من سن الخامسة. يتم إصدار بطاقة الهوية من قبل وكالة شؤون اللاجئين والعائدين التابعة للحكومة الإثيوبية (ARRA) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. أخبرنا مسؤول تسجيل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أديس أبابا أنه قد تم تسجيل حوالي 500 ألف في وقت بحثنا في أبريل/نيسان 2019.

من خلال استخدام الهوية الرقمية، تهدف المفوضية إلى زيادة الوصول إلى الخدمات والفرص مثل حماية الطفل،²⁴ ولم الشمل، والتعليم.²⁵ كما أوضح أحد مستطلي المفوضية:

تستخدم سياسة إطار عمل الاستجابة الشاملة للاجئين الجديدة التي تم إقرارها المعلومات التفصيلية المأخوذة. مما يساعد على معرفة خبرات عمل اللاجئين؛ على سبيل المثال، إذا كانت الشركات ترغب في توظيف، أو إذا كانت هناك حاجة إلى توظيف في المناطق الصناعية، فمن المفيد معرفة من لديه خبرة في أجهزة الكمبيوتر وغيرها من المهارات. يمكنكم القول إن الاستخدام الرئيسي هو معرفة إمكانات اللاجئين.

بالإضافة إلى ذلك، يهدف التسجيل الشامل للبيانات الحيوية إلى توفير خدمة أسهل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة إثيوبيا لشؤون اللاجئين والعائدين، وشركائهما، بمن فيهم من القطاع الخاص. لحدوث ذلك، يجب أن تتم مشاركة البيانات البيومترية بين هؤلاء الشركاء. في عام 2019، أصدرت إثيوبيا قانونًا يمنح اللاجئين حق العمل والعيش خارج المخيمات.²⁶ من أجل التمتع بهذه الحقوق، من الضروري أن يملك اللاجئين هوية. بالإضافة إلى إعطاء الأفراد هوية مقبولة تمكنهم بعد ذلك من التقدم بطلب للحصول على تراخيص القيادة، والحسابات المصرفية، فإن بطاقات الهوية الرقمية تُمكن المؤسسات أيضًا من تحديد اللاجئين بسهولة عند وصولهم إلى الخدمات والتنقل داخل المخيمات وخارجها.

فيما يتعلق بسياقات اللاجئين التي استكشفناها في كل من إثيوبيا وبنغلاديش، هناك اعتقادًا راسخًا من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإمكانية مساعدة الهوية الرقمية على تمكين اللاجئين. تنص استراتيجية المفوضية بشأن الهوية الرقمية والشمول على أن «الهوية القانونية لكل فرد لها أهمية قصوى. ومع ذلك، أصبحت الهوية الرقمية التي تتيح الوصول إلى الإنترنت، والهواتف المحمولة، والخدمات المتعلقة بها بنفس القدر من الأهمية.»²⁷

نيجيريا: الهوية الرقمية الوطنية

خلال بحثنا في نيجيريا، تعرفنا على نظام الهوية الوطنية الهادف إلى دمج أنظمة متعددة موجودة مسبقًا، مرتبطة بإدارات حكومية محددة. وتعرفنا أيضًا على برنامج تجريبي للحصول على بطاقة هوية مرتبطة بالأنظمة المالية، والتي كانت نتيجة شراكة بين الحكومة النيجيرية وشركة ماستركارد.

تقدم ما لا تقل عن 13 وكالة اتحادية خدمات الهوية الرقمية في نيجيريا، ومعظمها غير قابلة للتشغيل البيني، مما يجبر النيجيريين على حمل عدة بطاقات هوية في وقت واحد.²⁸ تقوم كل وكالة بجمع المعلومات الحيوية نفسها مما يضاعف جهود الحكومة، وتكاليفها، ويخلق منافسة بين الوكالات، ويعرقل التنسيق ويخلق المزيد من البيروقراطية لحاملي البطاقات.

يهدف النظام الجديد إلى دمج كل هذه الأنظمة المنفصلة لإنشاء هوية رقمية واحدة لكل فرد، بالإضافة إلى وسط يمكن من خلاله أن تعمل الوكالات الحكومية معًا. بالتعاون مع البنك الدولي،²⁹ طورت اللجنة الوطنية لإدارة الهوية في نيجيريا (NIMC) نهجًا لنظام بيئي يعمل على زيادة نشر الهوية الوطنية وجعل شركاء التسجيل في القطاعين العام والخاص. الإدماج المالي هو الدافع الرئيسي لنظام الهوية الرقمية



الجديد في البلاد؛ تشير التقارير إلى أن نيجيريا لديها 60 مليون شخص لا يملكون حساباً مصرفياً.³⁰

إذا حققت اللجنة أهدافها، فسيصبح هذا النظام أكبر قاعدة بيانات في أفريقيا.³¹

لن يتم استخدام النظام الجديد في العديد من الإدارات الحكومية فحسب، بل أيضاً مع مجموعة من مؤسسات القطاع الخاص. أخبرنا مصدر في البنك الدولي أنهم يعتزمون التالي:

... أن تصبح الإدارات المانحة والأمم المتحدة والمجتمع المدني شركاء في عملية التسجيل مع اللجنة الوطنية لإدارة الهوية في نيجيريا، بحيث يمكن أن يحدث التسجيل في نقاط مختلفة عندما تحاول الوصول إلى خدمة معينة، أو تحاول بالفعل إجراء معاملة أخرى. لست مضطراً للذهاب للتسجيل مع اللجنة الوطنية لإدارة الهوية في نيجيريا، ثم التسجيل مجدداً للحصول على حساب مصرفي... ثم التسجيل لبطاقة هاتفك المحمول.

ومع ذلك، لن تكون هذه هي التجربة الأولى للنيجيريين في الهوية الرقمية. في عام 2014، قدمت الحكومة النيجيرية بطاقات الهوية الحيوية الوطنية المرتبطة بالنظام المالي والتي تحمل علامة ماستركارد، وهي المرة الأولى التي يعتمد فيها نظام مصرفي كبير بطاقة هوية رقمية بشكل مباشر،³² على الرغم من أن الشركة قد دخلت في شراكة مع بلدان أخرى منذ ذلك الحين. هدف المخطط إلى إصدار بطاقات هوية رقمية إلى 13 مليون فرد، ولكن حتى أبريل/نيسان 2018 لم يصدر سوى 1.5 مليون بطاقة هوية، على الرغم من تسجيل 28.5 مليون شخص، مما ترك الناس غير قادرين على إكمال المعاملات المصرفية والتسجيل للتصويت.³³

أثارت المبادرة التي تجمل علامة ماستركارد قلق المجتمع المدني، نظراً لارتباطها بمؤسسة مالية كبرى في الولايات المتحدة وكمية المعلومات (على سبيل المثال، الخدمات المصرفية، والاستحقاقات الاجتماعية، والرعاية الصحية، والسفر) التي يمكن مشاركتها مع شركة ماستركارد. انتقد النشطاء والصحفيون البرنامج التجريبي لأسباب اجتماعية وسياسية:

تميل بطاقة الهوية الوطنية النيجيرية التي تحمل شعار «ماستركارد» إلى الاستغلال التجاري لشارطنا الوطنية؛ إنها تذكرنا بشعارات شركات تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، التي تم لصقها على أجساد الإفريقيين بينما كانوا يستعدون لرحلة قاسية وخطيرة عبر المحيطات.³⁴

ركزت أبحاثنا الميدانية في نيجيريا على انطباعات المواطنين عن النظام المستقبلي الذي طورته اللجنة الوطنية لإدارة الهوية في نيجيريا. إلى جانب قدرته على أن يصبح أكبر نظام للهوية الرقمية في إفريقيا، يعد [النظام] في نيجيريا النظام الأكثر ترابطاً من بين تلك التي بحثناها، مما يجعله ناضجاً لمزيد من البحث، حيث يسجل المزيد من الأشخاص ويستخدمون هذه الهوية في العديد من المعاملات في حياتهم اليومية.



زيمبابوي: التسجيل الحيوي لناخبين والهوية الرقمية الوطنية

بحثنا في زيمبابوي في نظامين: بطاقة هوية الناخبين الحيوية التي تأسست في عام 2018، ونظام الهوية الوطنية الذي لا يزال قيد التطوير.

تسجيل بيانات الناخبين الحيوية

في عام 2018، عملت زيمبابوي على التخلص التدريجي من بطاقات الهوية المعدنية التي طالما كانت بمثابة الهوية القانونية في البلاد. فرضت السلطات انتقالاً، على المستوى الوطني، إلى بطاقة الناخب الحيوية البلاستيكية، حيث تدير عدة شركات من خارج زيمبابوي أجزاء مختلفة من النظام الحيوي الجديد لتسجيل الناخبين.³⁵

حدث هذا الانتقال عند اقتراب إجراء الانتخابات الوطنية في عام 2018، والتي كانت أول انتخابات رئاسية في زيمبابوي منذ الإطاحة بروبوت موغابي، الذي تولى الرئاسة لأكثر من ثلاثة عقود. انتقد ممثلو المجتمع المدني وأحزاب المعارضة خطوة حظر بطاقات الهوية المعدنية، وممارسة التسجيل الممتدة لمدة ثلاثة أشهر خوفاً من الحرمان والتزوير في الانتخابات.³⁶ وتراوحت المشكلات الإضافية بين إقناع الحزب الحاكم للناس بأن النظام يمكن أن يكشف طريقة تصويتهم³⁷ إلى اختراق قاعدة بيانات لجنة الانتخابات في زيمبابوي، مما أدى إلى تسرب البيانات الشخصية والحيوية للناخبين على شبكة الإنترنت.³⁸



بطاقة الهوية الوطنية

في وقت لاحق من نفس العام، أعلنت الحكومة عن خطط لنظام الهوية الرقمية الوطنية. يهدف هذا النظام إلى التركيز على الأنظمة المالية وأمن النقل بالشراكة مع الشركة الصينية كلاود ووك تكنولوجي CloudWalk Technology،³⁹ بحيث تم دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في نظام الهوية الرقمية كجزء من المبادرة الصينية «الحزام والطريق» China's Belt and Road.⁴⁰ ستمنح الاتفاقية شركة «كلاود ووك تكنولوجي» الوصول إلى قاعدة بيانات لوجوه الزيمبابويين لاستخدامها كبيانات تدريب وتحسين دقة تقنية التعرف على الوجه، خاصة للبشرة الداكنة.⁴¹ انتقد المدافعون عن الحقوق الرقمية والخصوصية هذا المخطط باعتباره وسيلة لكل من الصين وزيمبابوي لأخذ بيانات المواطنين وتحسين ممارسات المراقبة. كما كتبت لينسي شوتيل لأخبار كوارتز أفريقيا Quartz Africa، «يمكن أن يكون المثال الأحدث لأفريقيا وهي تسلم الموارد الطبيعية إلى الصين للحصول على تعويض بطرق ملتوية».⁴²

يعد نظام الهوية الرقمية الوطني جزءًا من أجندة الأمن القومي في زيمبابوي. وصف أحد المشاركين في مجموعة التركيز الخطة بأنها جزء من «عسكرة هذا البلد». اتسم حكم الرئيس السابق الراحل روبرت موغابي الذي دام 37 عامًا بمدى واسع من انتهاكات الحقوق، ويحتفظ الجيش الذي أطاح به في عام 2017 بسلطة مهمة في صنع السياسة.⁴³ تم بالفعل تركيب كاميرات مراقبة في هراري العاصمة، وقد أثارت منظمة المجتمع المدني ميسا زيمبابوي MISA Zimbabwe مخاوف بشأن انتهاكات الخصوصية فيما يتعلق بهذه الكاميرات.⁴⁴

في وقت كتابة هذا التقرير (نوفمبر/تشرين الثاني 2019)، لم يكن هناك إشارة إلى المرحلة التي وصل إليها نظام الهوية الرقمية المعلق. نظرًا لنقص الشفافية حول هذا النظام، ركز بحثنا على تجارب الأشخاص بالانتقال إلى بطاقة الناخب الحيوية وتوقعاتهم بشأن الهوية الوطنية الجديدة، بما في ذلك علاقتها المحتملة بتقنيات المراقبة.



تاييلاند: بطاقة الهوية الرقمية الوطنية، «البطاقة الوردية» للمهاجرين وبطاقة الهوية للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا

تمتلك تاييلاند نظام هوية مجزأ، مع وجود مخططات لأنظمة هوية متعددة للسكان المختلفين، تديرها خمس دوائر حكومية على مستويات مختلفة من الرقمنة. ركز بحثنا على ما هو معروف حول نظام الهوية الرقمية الوطني المعلق، بالإضافة إلى تجارب الفئات المهمشة مع أنظمة الهوية المتخصصة الحالية، مثل الأشخاص المؤهلين للحصول على بطاقة الهوية الوطنية المحفوظة لأولئك الذين تجاوزوا 60 عامًا، والعمال المهاجرين (بشكل أساسي من لاوس وكمبوديا وميانمار) الحاصلين على بطاقة هوية تُعرف باسم «البطاقة الوردية».

بطاقة الهوية الوطنية

على المستوى الوطني، تحاول تاييلاند تحسين الجهود الفاشلة في بناء نظام الهوية الرقمية الوطني في عام 2004.⁴⁵ في سبتمبر/أيلول 2018، وافقت الحكومة على مشروع قانون لوضع لوائح للمصادقة والمطالبة بتشكيل لجنة من 12 عضو للإشراف على المنصة.⁴⁶ أبطأت التأخيرات الجدول الزمني بشكل كبير، وليس هناك ما يشير إلى موعد تطبيق النظام الجديد.

سيتم توجيه بطاقة الهوية الوطنية، في المقام الأول، نحو تشجيع الإدماج المالي لصالح القطاعين المالي والحكومي، ولكن قد يتم ربطها أيضًا بالتعليم والرعاية الصحية.

عبر دعاة الحقوق الرقمية عن مخاوفهم من أن نظام الهوية الرقمية الجديد لن يكون أكثر فائدة من النظام السابق، وسيقع فريسة لفشل البرمجيات وانتهاكات الخصوصية، وسيضعف بسبب غياب الثقة في



مصادقية أنظمة الحكومة.⁴⁷ كما انتقد البعض أيضًا الأسس الثقافية لهذه الأنظمة: فقد تحدث بعض البوذيين ضد الهوية الرقمية في الماضي، قائلين إن هذه الأنظمة لا تتفق مع العقيدة البوذية.⁴⁸

بطاقة لكبار السن

تتمتع البطاقة للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا بفائدتين: الدعم المالي على أساس العمر، والحصول على الرعاية الصحية. يجب أن يتذكر الأشخاص الذين يستخدمون الهوية كلمة السر، والتي أخبرنا المشاركون في مجموعة التركيز بأنها تخلق عائقًا لأولئك الذين يعانون من مشكلات في الذاكرة مثل «الخرف».

”البطاقات الوردية» للمهاجرين

أدخلت الحكومة التايلاندية البطاقات الوردية في عام 2014، بقصد منح المهاجرين غير المسجلين بطاقة هوية مؤقتة تتيح لهم الوقت للتقدم بطلب للحصول على جوازات سفر وتصاريح عمل، لكن البطاقة الوردية لا تزال سارية.⁴⁹ في البداية، تم تسجيل أكثر من 660 ألف مهاجر من ميانمار وعائلاتهم. يُطلب من العمال الذين لا يحملون وثائق للتسجيل أن يتقدموا بتسجيل البطاقة الوردية من خلال أصحاب العمل.

لم يتمكن من التحقق مما إذا كانت البطاقة الوردية مرتبطة بالبيانات البيومترية لكل فرد أم لا ، لكننا علمنا أنه يتم جمع ثروة من المعلومات من المتقدمين، ويُطلب من بعض المهاجرين تقديم الحمض النووي. كما شاركنا أحد المستطلعين الحكوميين:

كل عام، لدى الحكومة التايلاندية حصة (لأسباب أمنية) لأخذ عينات من الحمض النووي من العمال المهاجرين. بالنسبة لأولئك المهاجرين الذين يتم اختيارهم بشكل عشوائي، عليهم دفع 25 ألف بات تايلندي⁵⁰ للحصول على عينة الحمض النووي تؤخذ في المستشفى الحكومي.

ومع ذلك، لم يتم توضيح الأسباب الأمنية المذكورة.



التحديات الرئيسية

من خلال عملنا، حددنا عددًا من التوترات الرئيسية. هناك - أو يمكن أن تكون هناك - فوائد حقيقية للهوية الرقمية. إن العديد من المشكلات التي تهدف هذه الأنظمة إلى حلها هي مشاكل ملحة، وغالبًا ما تواجه المجتمعات المهمشة الموصوفة في هذا التقرير هذه التحديات بشكل متكرر وبتأثير أعمق من المجتمعات السائدة.

لقد رأينا مدى قوة الفوائد. تحدثنا إلى لاجئين في بنغلاديش كانوا سعداء بتلقيهم بطاقة هوية لأول مرة في حياتهم. وتمكّن خطة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين النازحين قسرًا في إثيوبيا من مغادرة مخيمات اللاجئين والاستقرار في أجزاء أخرى من البلاد، والوصول إلى التعليم والعمل اللذان يعززان الاستدامة الذاتية، وكان معظم اللاجئين الذين تحدثنا إليهم سعداء بالفرص التي قد يجدونها. يتطلع بعض المشاركين في مجموعة التركيز في نيجيريا إلى الحصول على هوية واحدة فقط تقوم بالعديد من الوظائف. وتُظهر إحدى الدراسات أن الزيمبابويين «راضون على نطاق واسع»⁵¹ من التسجيل الحيوي للناخبين على الرغم من أوجه القصور الكثيرة في انتخابات 2018. أما في تايلاند، وصفت منظمات المجتمع المدني كيف تساعد أنظمة الهوية الأشخاص الذين تخدمهم على الرغم من وجود سلبيات أيضًا.

ولكن لا تأتي هذه الفوائد دون ثمن. تشمل التحديات الرئيسية التي ظهرت ما يلي:

- 1 يمكن أن تكون الهوية الرقمية وسيلة لمساعدة الأشخاص المهمشين وفي الوقت نفسه زيادة الرقابة وانتهاكات الحقوق ضد هؤلاء السكان أنفسهم.
- 2 يمكن للهوية الرقمية أن تزيد الفوائد لبعض السكان في نفس الوقت الذي تتسبب فيه بضرر للآخرين، بالإضافة إلى استبعادهم من الخدمات الاجتماعية وغيرها.
- 3 يمكن لمشاركة البيانات، وقواعد البيانات المركزية، ودمج الهويات الرقمية أن تخلق الانسجام ولكن تقلل من خصوصية البيانات، مما يمكن أن يؤدي إلى استخدام المعلومات الحساسة (مثل الظروف الصحية والصعوبات المالية) لتقييد الحقوق والفرص.

بطبيعة الحال، إن الدوافع وراء تأسيس أنظمة الهوية الرقمية ليست متماثلة. تهدف المؤسسات المختارة التي تنفذ أنظمة الهوية الرقمية⁵² إلى تنفيذ واحدة أو أكثر من الإجراءات التالية:

- التأكد من امتلاك الأشخاص لهوية مقبولة تتيح لهم الوصول إلى كل شيء، من بطاقات الهاتف المحمول إلى فرص التعليم
- توفير مجموعة من الخدمات الضرورية والحياتية (من التصويت والمساعدة المالية للسكان إلى الحصص الغذائية والحماية الدولية للاجئين) بسرعة وفعالية
- منح الأشخاص المستبعدين من المؤسسات المالية - بسبب مجموعة واسعة من العوائق - الوصول إلى الحسابات المصرفية والتمويل
- ربط الخدمات، مما يتيح سهولة المعاملات بين مجموعة متنوعة من الجهات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص
- تحسين الأمن العام وتقليل الاحتيال
- دمج الأنظمة المنفصلة، مما يقلل من عدد بطاقات الهوية التي يجب على الناس حملها، وتذكر كيفية استخدامها، بالإضافة إلى تحسين كفاءة الحكومة من خلال الاستغناء عن الأنظمة التي تؤدي أعمال مكررة

ولكن على الرغم مما هو موضح في نتائج البحوث، فإن هذه الأنظمة لا تحقق دائمًا الأهداف المعلنة لا سيما لجميع السكان الذين تخدمهم. كافح كبار السن في تايلاند للتمتع بفوائد البطاقة بسبب عوائق الأمية الرقمية. لم يتمكن المعوقون في مواقع متعددة من الحصول على بطاقات بسبب العوائق المادية والجغرافية التي تحول دون التسجيل. في جميع الأنظمة القائمة التي تم فحصها، قابلنا الأشخاص الذين لم يتمكنوا من التسجيل أو استخدام بطاقات الهوية الخاصة بهم بشكل فعال.

هناك أيضًا أهداف تخدم المؤسسة التي تطور نظام الهوية الرقمية. من المحتمل أن تفيد خطط الرقابة في زيمبابوي الدولة الاستبدادية أكثر من تأثيرها على السلامة الفردية. يُظهر بحثنا أن تايلاند ربما تستخدم هوية رقمية لمراقبة السكان الأصليين والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومن المحتمل أن ترسل بنغلاديش بيانات اللاجئين إلى ميانمار.⁵³ علاوة على ذلك، حتى إذا حققت المؤسسات المنفذة أهدافًا مثل دمج أنظمة الهوية المتعددة، فإن هذا النجاح يأتي جنبًا إلى جنب مع مشكلة تبادل البيانات على نطاق واسع، مما يجعل من الصعب متابعة من لديه حق الوصول إلى البيانات على مستوى مؤسسي - ناهيك عن المستوى الفردي.

تتربع ثروة من البيانات الشخصية وراء كواليس أي نظام للهوية الرقمية - في بعض الأحيان البيانات البيومترية وأحياناً لا. كلما تمت مشاركة هذه البيانات، زاد احتمال إساءة استخدامها أو اختراقها. يمكن للأشخاص الذين تسربت بياناتهم أن يواجهوا عواقب تغيّر من حياتهم، بما في ذلك التمييز، والإذلال العام، والتكاليف المالية، وفرص العمل الضائعة والطرْد، والمطاردة، والعنف الأسري، والاعتقال، والسجن، وعنف الدولة.

نظرًا لأن بيانات الهوية الرقمية مرتبطة بالهويات، فإنها تمثل أشخاص - هي الأشخاص، ومن السهل أحيانًا نسيان ذلك. ما بين بطاقات الهوية الرقمية، أو الأوراق، أو المدخلات في قاعدة البيانات، تمثل كل نقطة بيانات بعضًا من جوانب الشخص. البيانات التي يتم جمعها شخصية بشكل حثيث - الأسماء، وتواريخ الميلاد، والعناوين، والظروف الصحية، وتفاصيل التوظيف، وفي حالة الأنظمة الحيوية تصبح البيانات أكثر حساسية. إذا تم تسريب صور بصمات الأصابع، وأسيء استخدامها من قبل جهات مؤذية، فما الملاذ للضحايا؟ لا يمكن للناس تغيير بصمات أصابعهم ببساطة الطريقة التي يغيرون بها كلمات المرور المسربة. تعني الطبيعة الحساسة للبيانات التي يتم جمعها من خلال أنظمة الهوية الرقمية أن طريقة إدارة البيانات يمكن أن يكون لها تأثير كبير على حياة الناس.

مع كل هذه التحديات، من المهم أن نتذكر أن المؤسسات تعمل على دفع المجتمعات نحو ظرف تكون فيها الهوية الرقمية شرطًا مسبقًا للوصول إلى الخدمات الأساسية. لا يجب أن يكون هذا هو الحال، لكن إذا قررت المؤسسات تطوير الهوية الرقمية، فيجب أن تفكر في عدد الأنظمة التي تعرض حقوق الأشخاص للخطر بشكل غير ضروري. غالبًا ما تضع المؤسسات أولوياتها وأولوياتها على حقوق الفرد أو المجتمع، وكما يوضح بحثنا فإنها تميّز بعض الحقوق على غيرها؛ يمكن إعطاء الأولوية لحق الناس في الغذاء أو



المأوى على الحق في الخصوصية،⁵⁴ فمثلاً. نظراً للمخاطر المرتبطة بالبيانات، قد ينتهي الأمر بتقييد العديد من الحقوق أو انتهاكها بغض النظر عن نية المؤسسة المشغلة. قد يؤدي استخدام الهوية الرقمية لأغراض الأمن القومي، عن قصد أو عن غير قصد، إلى انتهاكات لحرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع، وتكوين الجمعيات، وحرية التنقل. يمكن أن يؤدي تطبيق الهوية الرقمية عند ربطها بكاميرات المراقبة من أجل الأمن العام إلى انتهاك الحق في التحرر من العنف، من خلال تعزيز العنف الدولة ضد عاملي الجنس، والأقليات الدينية والإثنية، والأشخاص الذين يعانون من مشاكل الصحة العقلية.

عمومًا، هناك توترات بين الأهداف العامة والخاصة وأيضا بين الفوائد والمخاطر. يأتي التعقيد الأخير بسبب حقيقة إن أكبر المخاطر تقع على عاتق الأشخاص الذين يملكون أقل الموارد، وأقل رأس مال سياسي واجتماعي، وكون صانعي القرار يتمتعون بأكثر قدر من السلطة والموارد. وبالتالي فإن المجموعة الأخيرة لديها منظور مختلف عن أولئك الأكثر تأثراً بقراراتهم. تعطي النتائج الواردة أدناه الأولوية لأصوات الأشخاص الذين يتم تجاهلهم غالبًا، مما يسمح لنا برؤية المخاطر التي تنطوي عليها بشكل أوضح.

المواضيع الشاملة

كانت الموضوعات التالية مهمة في جميع المواقع الخمسة، مما يشير إلى وجود مشاكل مشتركة بين أنظمة الهوية الرقمية:

- انخفاض مستويات مشاركة العامة ومنظمات المجتمع المدني
- عوائق التسجيل والاستخدام
- غياب الموافقة المبنية على معرفة
- مخاوف بشأن استخدام البيانات وحمايتها
- عدم وجود لغة مشتركة حول الهوية الرقمية
- فشل أخذ السياق المحلي بعين الاعتبار



يمكن أن تشكل كل هذه المسائل عوامل رئيسية مقيّدة في دعم المجتمع للهوية الرقمية وقدرته على التمتع بفوائدها بشكل كامل. للحصول على تحليل أكثر تفصيلاً لكل نظام من الأنظمة المختارة، راجعوا دراسات الحالة الفردية، والتي تغطي موضوعات تتجاوز تلك المدرجة هنا. تأتي جميع الاقتباسات من المقابلات مع المستطلعين الرئيسيين، ومناقشات مجموعة التركيز من مرحلة البحث الميداني بين فبراير/ شباط ومايو/أيار 2019.

انخفاض مستويات مشاركة العامة ومنظمات المجتمع المدني

في جميع أنظمة الهوية الرقمية التي درسناها، كان الهدف، في كثير من الأحيان، هو تغيير الطريقة التي يتفاعل بها الناس مع مؤسسة أو الخدمات التي يتم الوصول إليها بشكل جذري، لجعل التعامل أكثر سلاسة وأكثر ملاءمة للأفراد، مع إعطاء المؤسسات نظرة أفضل عن الأشخاص الذين تسعى لخدمتهم. لدى هذه الأنواع من الأنظمة القدرة على التأثير على عدد لا يحصى من حقوق الإنسان بما يتجاوز مجرد الخصوصية - من الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الغذاء والمأوى، إلى الحق في الكرامة، وحرية التنقل، وحرية تكوين الجمعيات.

في جوهرها، تقع أنظمة الهوية الرقمية على تقاطع عدة حقوق، ويتطلب ضمان عدم التضحية بواحد من الحقوق سعيًا وراء حق آخر مساهمات ذات معنى وهامة من أشخاص يعيشون في سياقات متنوعة. ومع ذلك، يوجد في الأنظمة التي درسناها نقص واضح في الوعي العام حول أغراض واستخدامات أنظمة الهوية الرقمية، وعدم وجود مشاورات عامة للإبلاغ عن تصميم وتطبيق الأنظمة، وغياب مشاركة المجتمع المدني في مناصرة المجتمعات المهمشة. في بحثنا، لاحظت المجتمعات التي يمكن أن تكون فيها أنظمة الهوية الرقمية قوية بتعزيز الحقوق أنها شعرت بنقص واضح في الملكية على هذه الأنظمة بسبب غياب المشاورات العامة.

أعرب الأشخاص الذين تحدثنا إليهم عبر المواقع الخمسة عن قلقهم إزاء الأغراض التي تخدمها هذه الأنظمة. بالإضافة إلى انتهاكات الحقوق بإخضاع الأشخاص لنظام دون موافقتهم (انظر القسم أدناه حول «غياب الموافقة المبنية على معرفة»)، فإن الفشل في إيصال المعلومات الأساسية يؤثر سلبيًا على احتمال النجاح لأي نظام هوية رقمي. تؤدي الفجوات في المعلومات إلى انتشار الشائعات، والتي يمكن أن تسبب توقعات خاطئة للناس. على سبيل المثال في بنغلاديش، خشي لاجئو الروهينجا من أن قبول البطاقات

الذكية يعني إعادة التلقائية الى الوطن. أدى هذا الانطباع الخاطئ إلى عدم تسجيل الناس على النحو المطلوب، وعندما «أُجبروا» في وقت لاحق على التسجيل للحصول على بطاقة الهوية، كانوا قلقين بشأن ما قد وافقوا عليه. الجدير بالذكر أن العديد من اللاجئين الذين تحدثنا إليهم لم يكونوا قادرين على القراءة أبداً، بينما لم يتمكن الآخرون من قراءة الإنكليزية أو البنغالية، وبالتالي لم يكن لديهم أي وسيلة لمعرفة ما تم توثيقه على بطاقتهم. في مواقع أخرى، وجدنا أنماطاً مماثلة من أشخاص لا يعرفون ما يمكن توقعه، مع شعور بالتردد، أو القلق، أو الخوف، من العواقب، ومحاولة تجنبهم للهويات الرقمية.

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي انعدام الثقة بين من يطبق النظام والأشخاص المتأثرين به إلى تهيئة بيئة يمكن فيها نشر المعلومات المضللة بسهولة. هذا بالطبع لا يقتصر على أنظمة الهوية الرقمية فقط، ولكن نظراً لأن أنظمة الهوية الرقمية الحيوية غالباً ما تحوي عمليات غير مألوفة (مثل مسح قزحية العين)، فإن الشك بشأن ما تفعله هذه الأجهزة، في غياب توضيح مسبق للمعلومات، أمر شائع ولا يثير الدهشة.

كان لدى جماعات المجتمع المدني التي تعمل لأجل المجتمعات المهمشة وتدافع عنها مستويات منخفضة مماثلة من المعرفة حول الهوية الرقمية. كان هناك استثناء واحد في تايلاند، حيث تستخدم إحدى المنظمات التي قابلناها وسائل التواصل الاجتماعي استخداماً فعالاً لتوفير المعلومات للعمال المهاجرين حول البطاقة الوردية، ويستفيد من خدماتها حوالي 200 ألف عامل مهاجر. تطورت هذه الخدمة لأن الكثير من المعلومات الموجودة حول البطاقة الوردية لا تتوفر إلا باللغة التايلاندية والإنكليزية، وهي لغات لا يتكلمها ولا يقرأها الكثير من العمال المهاجرين.

في الواقع، تعد مشاركة المجتمع المدني طريقة جيدة لبناء الوعي العام - أي استخدام المجتمع المدني كطبقة «وسيط» حيث تتشاور المؤسسات المنفذة مع المجتمع المدني، والتي تقوم بعد ذلك بحشد علاقاتها ومجتمعاتها لجمع الآراء من مختلف السكان. كانت هناك بعض الأمثلة على هذا النشاط - خاصة في بنغلاديش، حيث دعم المجتمع المدني المحلي و نشطاء الروهينجا المغتربون حقوق اللاجئين ونشطوا في مسألة الهوية الرقمية.⁵⁵ في بلدان أخرى، تأتي المجموعات الأكثر بروزاً أو نشاطاً حول هذه القضايا من منظور الحقوق الرقمية، مثل مبادرة بارديغم Paradigm في نيجيريا و ميسا زيمبابوي. ومع



ذلك، وبدون وجود مشاركة أوسع من المجتمع المدني، فإن التأييد والمناصرة تقتصر، إلى حد ما، على وجهات نظر مجموعات الدفاع عن الحقوق الرقمية.

يعمل المجتمع المدني في المواقع الخمسة تحت ضغط كبير وبموارد محدودة. من خلال بحثنا، أصبح من الواضح أن أحد أكبر العوائق أمام مشاركة المجتمع المدني خارج مجال الحقوق الرقمية هو عدم فهم كيفية تأثير الهوية الرقمية على جوهر القضايا التي تعالجها، مثل حقوق المرأة وحقوق المعوقين. في بعض الحالات، تكون البيئة السياسية محفوفة بالمخاطر أيضًا بالنسبة لمجموعات المناصرة عن قضايا معينة. على سبيل المثال، حتى وقت قريب كانت هناك قيود شديدة على المجتمع المدني في إثيوبيا.⁵⁶

بشكل عام، هناك توجه منتشر لإعطاء الأولوية للسرعة والحلول الأكثر وضوحًا (مثل إصدار بطاقات الهوية بشكل يمكن قياسه عدديًا) على النهج التي قد تستغرق وقتًا أطول وتظل أقل قابلية للقياس (مثل المشاركة العامة أو بناء الثقة). يظهر هذا التحدي بشكل خاص في قضية الروهينجا، حيث أجبرت الحكومة البنغلاديشية على الاستجابة لتدفق هائل للاجئين من ميانمار بقليل من الاستعداد، وعدم يقين بشأن المدة التي ستستغرقها الأزمة، ومحدودية التمويل. ندرك أن القيام بمشاركة العامة بشكل مفصل وواسع النطاق يستغرق وقتًا وموارد، وكثيرًا ما يكون كلاهما محدودًا، لا سيما في القطاع الإنساني.

في الحالات التي أجريت فيها مشاورات عامة، استخدمت المؤسسات طرقًا مختصرة أعطت فيها الأولوية لبعض المجموعات على حساب الأخرى. في بنغلاديش على سبيل المثال، أخبرتنا أحدي المشاركات في مجموعة تركيز نسائية، أنه تم تنظيم مناقشات حول النظام مع الرجال والأولاد ولكن ليس مع النساء والفتيات. تباينت المعرفة حول النظام بين مجموعات التركيز في زيمبابوي. كانت [بعض المجموعات] على دراية، في حين أن المعلومات التي امتلكتها مجموعات أخرى كانت قليلة لدرجة أنهم خمنوا بأن النظام سري «تحت ستار الأمن القومي». لم يكن معظم المشاركين على علم بالاختلافات بين الهويات المعدنية والبلاستيكية، بما يشمل احتواء الهويات البلاستيكية على بيانات بيومترية وقابلة للقراءة آليًا.

على الرغم من عدم وجود مشاركة عامة فعلية، تقرر العديد من المؤسسات المنفذة في سياساتها بأهمية هذه المشاركة لطرح أنظمة ناجحة. في بعض الحالات، كان هذا خيارًا طوعيًا: لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إرشادات بشأن التفاعل مع المجتمعات المحلية حول عملية التسجيل⁵⁷ وقد التزمت بضم اللاجئين في المشاورات بشأن أنظمة الهوية الرقمية بالانطلاق من إقرارها للمبادئ

العشرة بشأن الهوية للتنمية المستدامة.58 في نيجيريا، تصف خطة تطوير الهوية الرقمية للبنك الدولي وتنفيذها مع الحكومة النيجيرية أهمية المشاركة العامة، بما في ذلك خطة إشراك الأطراف المعنية مع إيلاء اهتمام خاص لحكومات الولايات و«التواصل المنتظم مع عامة السكان» و«المشاورات الرسمية مع الفئات المهمشة».⁵⁹

عوائق التسجيل والاستخدام

وجدنا مجموعة واسعة من عوائق التسجيل في جميع المجالات، أكثرها مسببة للقلق هي تلك التي تظهر عندما تكون الهويات ضرورية للوصول إلى الخدمات الأساسية. بشكل خاص، تتعرض المجموعات المنتهكة حقوقها بانتظام - مثل الأشخاص المعوقين، والمتحولين جنسيًا، وكبار السن - لخطر الاستبعاد من عمليات التسجيل المستخدمة عبر أنظمة مختلفة. هذا أمر يثير القلق خاصة لأن الهدف من التطبيق الواسع لأنظمة الهوية الرقمية هو دعم وتعزيز حقوق المجموعات المهمشة في كثير من الأحيان، سواء من خلال الهوية القانونية، أو الإدماج المالي. يمكن للتسجيل أن يحدد كيفية التعامل مع حقوق الناس من خلال هذا النظام، وخبراتهم في التسجيل تحدد توقعاتهم، السؤال هو: هل سيتم الوفاء باحتياجاتهم أم أنهم سيكافحون من أجل المشاركة؟

بشكل عام، يبدو أن طريقة تصميم عمليات التسجيل لا تأخذ بعين الاعتبار ظروف الأشخاص المتوقع تسجيلهم بشكل واقعي. إذا كانت مواقع التسجيل بعيدة عن بيوت الناس، وخاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، فيجب عليهم السير لمسافات طويلة للوصول إليها. هذه تعتبر مشكلة لعدة أسباب: أولاً، إن قضاء وقت طويل بعيدًا عن الأنشطة العادية قد يعني فقدان الدخل أو ما هو أسوأ، فقدان الوظيفة. ثانيًا، السفر لمسافات طويلة غير ممكن للعديد من المعوقين، وكبار السن، والحوامل، مما يجعلهم غير قادرين على التسجيل بسهولة. أخيرًا، مجرد السفر لمسافات طويلة قد يتعارض مع المعايير الثقافية لبعض المناطق.

في بنغلاديش على سبيل المثال، تم تسجيل بعض النساء الحوامل والأشخاص المعوقين في منازلهم، ولكن كان على الآخرين المشي طوال اليوم للوصول إلى مركز التسجيل. تعارض المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هذا الادعاء، مشيرة إلى انتشار مراكز التسجيل في جميع المخيمات، وأن أطول مسيرة تستغرق حوالي ساعة واحدة. لا تتمتع الكثير من مواقع التسجيل في نيجيريا بتسهيلات

لاستقبال الأشخاص المعوقين، ولكن تحدث الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات عن عملية بديلة، يتبعها الأشخاص الأثرياء، الذين يمكنهم الدفع لمسؤولي التسجيل للحضور إلى منازلهم ومكاتبهم. في النهاية، يجبر أولئك الذين تمكنهم بطاقات الهوية من تأكيد حقوقهم والحصول على المزايا المطلوبة، على الوقوف في طوابير مركز التسجيل لمدة تصل إلى أيام، بينما يتمكن الأشخاص الذين لديهم موارد من الحصول على بطاقات الهوية بشكل أسرع وبدون الكثير من المتاعب.

يمكن أيضًا لمتطلبات التسجيل أن تستبعد مجموعات معينة من السكان بدلاً من ضمها. في زيمبابوي، يتعين على الأشخاص امتلاك وثائق هوية من أجل التسجيل للحصول على بطاقة هوية رقمية، لكن الكثير منهم لا [يملكون هويات] غالبًا بسبب صعوبة «التحقق» الأولي من هويتهم نتيجة أخطاء في شهادات الميلاد، أو عدم وجود معلومات مثل اسم الزعيم المحلي. يأتي هذا بنتائج عكسية بالنظر إلى أن الدافع الأصلي للعديد من هذه الأنظمة هو الاستجابة لهدف التنمية المستدامة 16.9 - أي توفير الهوية القانونية للجميع. أما في تايلاند، تتم عملية التسجيل للحصول على البطاقة الوردية للمهاجر من خلال أصحاب العمل. في الواقع، يعمل العمال المهاجرون في ظل ظروف عمل محفوفة بالمخاطر، وبالتالي يغيرون وظائفهم باستمرار. عند ربط التسجيل بأصحاب العمل، يُجبر العمال المهاجرون على متابعة عملية التسجيل بشكل متكرر ويواجهون نفس العقبات في كل مرة.

كما تتجاهل المتطلبات الأساسية الأخرى لنظام العمال المهاجرين التايلانديين واقعهم، مثل الحصول على نماذج الطلبات والمعلومات عبر الإنترنت فقط، وعدم توفرها باللغات الأصلية لهؤلاء الأشخاص. هذا يجبرهم على الاعتماد على وسطاء استغلاليين يتبعون طرقا ملتوية مقابل المال. لا تبشر هذه العمليات المعقدة والانتقائية بحسن سير خطط الهوية الرقمية الوطنية الجديدة في تايلاند. كخطوة أساسية أولى لهويات المهاجرين، إن إتاحة وثائق التسجيل باللغات الرئيسية للعمال المهاجرين تتماشى مع زيادة إمكانية الوصول إلى النظام. يمكن للحكومة التايلاندية أن تتعلم بعض الدروس القيّمة من تجارب هويات المهاجرين وتطبيقها على نظام الهوية الوطنية المعلق.

إذا لم تأخذ عملية التسجيل، في حد ذاتها، الأعراف، والعادات الثقافية أو الاجتماعية في الاعتبار، فقد تمثل عائقًا إضافيًا للأشخاص. هذا مجال آخر، يعد فيه التكيف مع المحيط أمرًا حاسمًا حتى يشعر السكان المستهدفون بالاطمئنان والقدرة على المشاركة الكاملة مع احترام كرامتهم. في بنغلاديش، اشتكت النساء من إجبارهن على إظهار آذانهن وجباهن من الحجاب، وإزالة المجوهرات، وتجنب وضع المكياج.

في بعض الحالات، قام موظفو التسجيل بإزالة أو تعديل الحجاب.⁶⁰ وصفت هؤلاء النساء شعورهن «بعدم الاحترام» و«الغضب» و«الاضطراب» و«الإهانة» و«التوتر» - بعيدًا عن قيم الكرامة التي يسعى القطاع الإنساني إلى دعمها. في نيجيريا، يجب على النساء الاختيار ما بين الانتظار في الطابور مع الرجال، الأمر الذي يتعارض مع بعض الأعراف الثقافية والقيم الدينية، أو وعدم التسجيل.

يمكن أيضًا ملاحظة التحيز الموجود في طريقة تنفيذ عمليات التسجيل. بدون تعليمات صريحة إلى الأشخاص الذين ينفذون [عملية] التسجيل - وبالتالي في مواقع السلطة على الأشخاص المسجلين - لمعالجة هذه التحيزات، فإن أنظمة الهوية الرقمية لن تؤدي إلا إلى ترسيخ مظاهر الاستبعاد هذه. على سبيل المثال، يواجه الأشخاص المتحولون جنسيًا في زيمبابوي إحراجًا وفضحًا من جانب السلطات التي لا تعترف بنوع الجنس على أنه بناء اجتماعي، بدلاً من ذلك، يسألون علانية عن جنس ومظهر الناس وفقًا لفهمهم لما «يجب أن يكون عليه» شكل الجنسين المختلفين. في إحدى الحالات، وصفت مجموعة لحقوق الجنسية والنوع الاجتماعي كيف تعرض أحد أفرادها للمضايقة بسبب جنسهم عندما قدموا جواز سفر يقول إنهم من الإناث، أصرت السلطات على أنها تبدو كذكر.

أخيرًا، بالنسبة للأشخاص الذين يمكنهم إتمام عمليات التسجيل، فمن الطبيعي افتراض حدوث أخطاء في بعض الأحيان، لا سيما في الأنظمة الإنسانية حيث يعاني الأشخاص المسجلون من أوضاع صعبة وموارد محدودة. ومع ذلك، وجدنا من خلال الأنظمة التي درسناها أن فرص تصحيح البيانات أو معالجتها معقدة، ومكلفة، وغير مجدية أحيانًا. في نيجيريا على سبيل المثال، يجب على الشخص دفع 500 نيرة نيجيرية⁶¹ على الأقل لإجراء تغييرات،⁶² وقد أخبرنا أحد الأشخاص أنه دفع 1500 نيرة نيجيرية لتصحيح تاريخ ميلاده.

لاحظنا عواقب وخيمة لحالات قليلة كانت فيها أخطاء في إثيوبيا. أوضحت إحدى اللاجئات عدم قدرتها على إثبات طلاقها في إريتريا، مما أدى لعدم استطاعتها إكمال عملية التسجيل لها ولطفلها الذي ولدته بعد الطلاق. وصف آخر وصوله إلى إثيوبيا مريضًا، ومنهكًا،



ومليئًا بالخوف . نظرًا لشعوره بالارتباك عند التسجيل، إلى جانب عدم القدرة على القراءة، لم يتمكن هذا الشخص من إدراك أن مكان ميلاده قد تم تسجيله بشكل غير صحيح، وهي مشكلة لا تزال دون حل، وتشكل عائقًا أمام إكمال التسجيل للحصول على هوية رقمية، رغم أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقول «إثبات حقل بيانات معين ليس عائقًا أمام التسجيل». تتناول توجيهات المفوضية بالفعل مواقف مثل هذه،⁶³ لذلك من الممكن أن تكون هذه الحالات استثنائية. إن المتابعة في النهج المتبعة إزاء هذه الحالات الاستثنائية من شأنه ضمان استكمال تسجيل الأشخاص الأكثر تهميشًا والوصول إلى فوائد الهوية.

وبالمثل في تايلند، يكافح المهاجرون الذين يواجهون مشاكل للحصول على دعم المسؤولين، حيث أخبرنا أحد الذين أجريت معهم مقابلة:

عند عدم فهمنا للقوانين الجديدة، اعتدنا أن نتصل بخط طلب المساعدة التابع لوزارة العمل، لكن لا أحد يرد على الهاتف، أو تتم تحويل مكالماتنا إلى العديد من المسؤولين دون أية إجابة أو مساعدة. أحيانًا، نواجه إهمال أو عدم اهتمام من المسؤولين الذين يردون على الهاتف للاستفسار.

في بعض الأحيان، تنشئ المشكلات التي تظهر خلال التسجيل قيودًا على استخدام الهوية، حتى في حال عدم وجود أخطاء في البيانات. يمكن رؤية أحد الأمثلة في نيجيريا، حيث لا يمكن للمعوقين الوصول إلى العديد من مواقع التسجيل وهناك التباس حول تحديد الإعاقة. تسأل نماذج التسجيل الأشخاص عما إذا كانوا يعانون من إعاقات، ولكن لا تمكنهم من تحديد النوع. لا تتضمن البطاقة نفسها أي معلومات عن الإعاقة، الأمر الذي يقلق الأشخاص المعوقين الذين قابلناهم بشأن سوء الفهم. على سبيل المثال، أعرب شخص أصم عن قلقه من أن البطاقة لم تبلغ الناس بهذا العجز، مما يجعل البطاقة أقل فائدة



لهذا الشخص. ليس من الواضح ما إذا كان الأشخاص الذين يقومون بمسح معلومات البطاقات سيرون معلومات عن إعاقة شخص ما، أو لأي غرض يتم جمع هذه المعلومات في المقام الأول.

وبالمثل، يواجه كبار السن في تايلاند عوائق أمام استخدام بطاقات هوياتهم. نظرًا لأن إحدى وظائف بطاقة الهوية لهؤلاء السكان هي الحصول على مزايا الرعاية الاجتماعية، يجب عليهم استخدام البطاقة لسحب الأموال من الأجهزة المصرفية، لكن كشف العديد من المشاركين في مجموعات التركيز عن معاناتهم لاستخدام هذه الآلات، واعتمادهم على مساعدة الآخرين. يستطيع البعض الحصول على مساعدة من أشخاص يثقون بهم، بينما اشتكى آخرون من اضطرابهم للاعتماد على الغرباء، مما يؤدي، في كثير من الأحيان، إلى السرقة. من خلال إهمال تقييم تلبية نظام رقمي-أولاً لاحتياجات الأشخاص الذين قد يملكون معرفة رقمية أقل من غيرهم، فإن المؤسسات التي تفرض هذه الأنظمة تعرض كبار السن للمعاناة ومواجهة تهديدات إضافية.

غياب الموافقة المبنية على معرفة

ضمن الأنظمة أو العمليات التي تجمع البيانات من الأفراد، مثل الهوية الرقمية، من المعروف أن يتم الحصول على موافقة مستنيرة في بداية التسجيل. ومع ذلك، في كل نظام بحثنا فيه كانت هناك مشاكل جدية بالموافقة المبنية على معرفة. تُستخدم الموافقة المبنية على معرفة عمومًا كوسيلة لحماية الأشخاص من الممارسات غير الأخلاقية التي تمارسها المؤسسات أو الأشخاص في مواقع السلطة.

يشير دليل حماية البيانات الداخلي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين⁶⁴ إلى أنه يجوز لهم معالجة البيانات بناءً على «أساس مشروع» (مصطلح مأخوذ من لغة اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي)⁶⁵ وينص على أن تكون المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «شفافة، بمعنى واضحة ومفتوحة مع [الأشخاص في موضع الاهتمام] كمواضيع بيانات، حول كيفية استخدام معلوماتهم». لكن الإرشادات تنص أيضًا على:

الموافقة هي الأكثر استخدامًا والأساس القانوني المفضل لمعالجة البيانات الشخصية. ومع ذلك، بالنظر إلى هشاشة معظم المستفيدين، وطبيعة حالات الطوارئ الإنسانية، لن تكون معظم المنظمات الإنسانية في وضع يسمح لها بالاعتماد على موافقة غالبية من تعالج بياناتهم الشخصية.⁶⁶

أخذنا بالاعتبار هذه الإرشادات في منهجنا إلى جانب تلك التي انبثقت من محاكمات نورمبرغ لحماية البحث في الموضوعات البشرية.⁶⁷ تُعرف المبادئ الرئيسية⁶⁸ للموافقة المستنيرة بشكل عام على أنها مزيج من:

1 الطوعية: يعطي الشخص موافقته خالية من الإكراه أو الضغط، ودون عواقب سلبية للرفض

2 الإفصاح: يقع عبء مشاركة المعلومات حول العملية على الشخص/المؤسسة القوية التي تتقدم بالطلب

3 الفهم: يفهم الشخص تمامًا ما الذي يحدث

4 القدرة، وتسمى أحيانًا بالكفاءة: يكون الشخص في وضع يسمح له بفهم المعلومات والعملية فهما كامل

5 القبول/الموافقة: الإجراء الذي بموجبه يوافق الشخص فعليًا على الطلب أو العملية

في بحثنا الميداني، لم نجد أي أنظمة تتبع فيها المؤسسات المنفذة جميع المبادئ الخمسة. في كثير من الأحيان، لم يكن أي من المبادئ الخمسة حاضرًا. يمكن اعتبار الموافقة في هذه الأنظمة بمثابة مؤشر لكيفية معالجة عدم توازن القوى: بناء الضوابط والتوازنات، والطرق غير العقابية للأشخاص، لاتخاذ خيارات حرة دون إكراه، وقبل كل شيء، السبل التي تمكنهم من المشاركة الكاملة باحترام كرامتهم وحقوقهم في الخصوصية.

لاحظنا أن الأشخاص الذين أخضعوا لهذه الأنظمة، غالبًا ما كانت توقعاتهم منخفضة جدًا بشأن كيفية وجوب احترام حقوقهم من خلال النظام. في نيجيريا، أخبرنا الأشخاص الذين قابلناهم أن الحضور إلى مركز التسجيل كان مرادفًا لإعطاء الموافقة، مما يجعل من مطالبتهم بمنهج يستند إلى الحقوق، أو أن توفره الحكومة بشكل طوعي، أمرًا غير مرجح.

لا يوجد حالة تكون فيها هذه المشكلة أكثر وضوحًا كما هي في حالة اللاجئين. مع الأخذ في الاعتبار أن الأشخاص الذين تحدثنا إليهم في بنغلاديش كانوا قد فروا مؤخرًا من أعمال عنف خطيرة ومستهدفة، وقد رأوا أن الحكومة البنغلاديشية هي فاعلة الخير يجب أن يكون ممتنين لها، وبالتالي عدم طرح الأسئلة. قال

أحد اللاجئين: «سيتعين علينا اتباع أمر البلد الذي يطعمنا»، ووصف آخرون أنفسهم بأنهم «يخضعون لحكم [المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/بنغلاديش] الآن».

تسلط هذه التعليقات الضوء على قضايا حيوية تتجاوز الموافقة، بما في ذلك توقعات لسلوك المؤسسات في مواقع السلطة، ومسؤولية تلك المؤسسات، وبالتالي القيود المفروضة على آليات المساءلة الحالية. إذا كان الأشخاص يتوقعون أن المؤسسات يمكن أن تعاملهم كما تفعل تلك المؤسسات، وينبغي أن يكونوا ممتنين لأي شيء يحدث، فإنهم ليسوا في وضع يسمح لهم بمساءلة تلك المؤسسات مباشرة عن التزاماتها بموجب القانون المحلي والتعاليم الدولية لحقوق الإنسان. وهذا يوضح الحاجة إلى منظمات المناصرة التي تعمل على إعلام اللاجئين بحقوقهم ودعمهم في استخدام آليات المساءلة المتاحة. ومع ذلك، لا يوجد في الوقت الحالي سوى عدد قليل جدًا من آليات المساءلة الجادة بالنسبة للمنظمات الإنسانية العاملة خارج

نطاق ولاياتها الأصلية، وللدول التي لم توقع معاهدات واتفاقيات مثل اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين.⁶⁹

إلى جانب التوقعات المختلطة، كانت هناك تفسيرات خاطئة عمن هو المسؤول النهائي عن توفير المساعدة على نطاق أوسع. اعترف لاجئو الروهنجيا بسلطة حكومة بنغلاديش، بدلاً من سلطة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقديم المساعدة لهم. تحدث قادة المجتمع عن شعورهم بالامتنان

ظهرت تجربة نادرة للمطالبة بتغيير في الهوية الرقمية في مخيمات اللاجئين في كوكس بازار. في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، نظم لاجئو الروهنجيا إضرابًا لمدة ثلاثة أيام⁷⁰ ضد نظام الهوية الرقمية للمفوضية لأنهم أرادوا وضع أصلهم العرقي بشكل واضح على بطاقات الهوية (مخالف لبروتوكول المفوضية) كوسيلة للحفاظ على جنسيتهم الميانمارية، ولمنع المزيد من العنف المستهدف، نظريًا، عند العودة إلى الوطن. كان نجاح هذا الاحتجاج ذا شقين: فقد تلقى اللاجئون مزيدًا من المعلومات حول نظام الهوية والغرض من البطاقات، واقتنعوا بأن استمارة إثبات التسجيل قد وثقت أصلهم العرقي. قد تكون قدرة الناس على الاحتجاج نابعة جزئيًا من افتراضهم الخاطئ بأن الدولة المضيفة هي من كانت توفر لهم، بينما أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، على حد تعبير الإمام الذين قابلناه، «لا يفكرون في مصلحتنا».

للحكومة البنغلاديشية لمساعدتهم وخوفهم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي اشتبهوا في أنها تعمل ضد مصالحهم. لقد وضعوا ثقتهم في الحكومة وليس في الوكالات الإنسانية.

في القطاع الإنساني، يكون الجانب «الطوعي» للموافقة المبنية على معرفة أمرًا صعبًا، إن لم يكن مستحيلًا، بدون بدائل لأنظمة الهوية الرقمية (التي قد تتطلب جمع بيانات أقل أو بيانات مختلفة)، بما في ذلك مواجهة عدم التغيير في الخدمات أو المساعدة نتيجة رفض تقديم الموافقة والتسجيل الكامل. بلا شك أن تأسيس عملية موازية يتطلب الموارد أكثر من مجرد وجود نظام هوية رقمية واحد، ولكنه سيمنح الناس بعض السيطرة والحرية للقرار بشأن ما يحدث لبياناتهم. تصبح هذه الحرية ضرورية بشكل خاص عندما تعتمد أنظمة الهوية الرقمية على بيانات لا يمكن تغييرها، مستمدة مباشرة من أجسام اللاجئين. في النهاية، ما يحدث مع هذه الأنظمة مجرد مسألة أولويات. ما هي الأولوية - كرامة الناس وقوتهم أم كفاءة النظام؟

تناقش المنظمات الإنسانية على نحو متزايد مشاكل الموافقة المبنية على معرفة. أعلنت لجنة الصليب الأحمر الدولية في أكتوبر/تشرين الأول 2019 عن سياسة جديدة للبيانات الحيوية، تقرر فيها بأن الموافقة لا يمكن «منحها بعفوية» في السياقات الإنسانية، ولكنها تتجاوز النهج السابقة للتأكيد على الاختيار.⁷¹ يحدد نص اللجنة الدولية للصليب الأحمر «إذا كان الناس لا يرغبون في تقديم بياناتهم الحيوية، أو بياناتهم الشخصية الأخرى، أو مشاركة معلوماتهم لأغراض إنسانية مع الشركاء، فإن اللجنة الدولية ستحترم رغباتهم».

في المخيمات التي زرتها، يبدو أن اللاجئين ليس لديهم خيار سوى تقديم بيانات بيومترية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومات المضيفة إذا كانوا يريدون المساعدة. أبلغ عدة مستطلعين من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن المستفيدين الذين يرفضون مشاركة بياناتهم، كجزء من عملية التسجيل، لن يتلقوا المعونة. قال أحد المستطلعين:

إذا لم يكملوا التسجيل في نظام إدارة الهوية الحيوية⁷² - «BIMS»، من الصعب الحصول على إثباتات تسجيل وهي وثيقة نقدمها لهم في نهاية التسجيل. الشخص الذي لا

يحمل إثبات تسجيل لن يتلقى المساعدة.

وهذا ما أكدته مسؤولو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وصف موظفو المفوضية في إثيوبيا الإجراء الخاص بمعالجة حالات الرفض: يتم إرسال الأفراد إلى مكتب التقاضي حيث يتلقون مزيدًا من المعلومات حول استخدام بياناتهم الحيوية، ويتم تحذيرهم من خطر فقدان المساعدة إذا استمروا في الرفض. لم يشهد أحد أي رفض. هذا أمر غير مفاجئ بالنظر إلى أن رفض الموافقة يعد بمثابة رفض للمساعدة عندما يكون الأشخاص ضعفاء وجائعين. يدرك اللاجئون عواقب الرفض، حيث وصف أحدهم ما أخبرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنه «يتعين عليك أخذ البطاقة. وإلا فلن تحصل على حصص المؤن.»

كما هو موضح في القسم أعلاه حول الوعي، كان الإفصاح الاستباقي عن المعلومات غير موجود في الأنظمة التي فحصناها. في كلتا حالتَي اللاجئين، كان الناس غير متأكدين من الغرض من البيانات التي يتم جمعها، وقد تم إعطائهم معلومات خاطئة أحيانًا.

الجدير بالذكر أن بعض اللاجئين في إثيوبيا اعتقدوا أن مسح القزحية كان للتحقق من الأمراض. قالت امرأة كانت في حيرة من أمر مسح قزحية العين: «لقد فعلوا شيئًا لأعيننا مستخدمين أنبوبًا كبيرًا. لقد فعلوا شيئًا ما ورأيت زوجًا آخر من العيون هناك.»

حتى عندما يأخذ الناس على عاتقهم أن يطلبوا معلومات، وهو الأمر الذي لا ينبغي أن يكون مطلوبًا منهم بالأصل، لا يتم تقديم التفاصيل دائمًا. عبر العديد ممن أجريت معهم مقابلات في إثيوبيا عن شعورهم بالإحباط لأنهم لم يحصلوا على معلومات ولم تتم الإجابة على أسئلتهم. راقب باحثنا عمليات التسجيل في مخيم هيستاس، ولاحظ أن اللاجئين «طلب منهم أن ينظروا إلى المجهر الذي يسجل قزحية العين، وتقديم بصمات أصابعهم، دون توضيح ماهية عمله أو لماذا يقدمون هذه المعلومات.»

كما ذكر سابقًا، على الرغم من سماحها بالاستثناءات، فإن سياسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تفرض الحصول على موافقة للتسجيل،⁷³ كما هو الحال مع المؤسسات الأخرى التي تخدم اللاجئين. في حين أن السلوكيات التي لاحظناها في بنغلاديش وإثيوبيا قد لا تكون تجربة كل لاجئ، فإن هذه النتائج تعكس نتائج البحوث في سياقات إنسانية أخرى، بما في ذلك تقارير عن تجارب اللاجئين في أوروبا من دراغانا كورين⁷⁴ والبيانات والمجتمع،⁷⁵ كلاهما وجد أنه كان من النادر رؤية الموافقة المبنية على معرفة للاجئين في أنظمة المساعدات الإنسانية التابعة للاتحاد الأوروبي⁷⁶ أو جديتها.

يبدو أن واقع الموافقة في هذا المجال ينحرف غالبًا عن أفضل الممارسات والسياسات الداخلية. تشير هذه التناقضات أسئلة حول المدى الذي تذهب إليه المنظمات للتأكد من أن مبادئ التوجيهية قابلة للتطبيق في السياقات المحلية، ومطبقة بشكل ملائم. كما تثير أسئلة حول كيفية تدريب ومراقبة العاملين في المجال الإنساني المحليين الذين يقومون بتنفيذ التسجيل.

من المبادئ الأساسية للموافقة المبنية على معرفة أمر رئيسي آخر: الثقة. إذا كان الناس يفتقرون إلى الثقة في أن المؤسسات المنفذة تعامل بياناتهم كما وعدت، تفقد العملية الكثير من قيمتها. بمعنى آخر، ما الفائدة من الكشف عن المعلومات إذا توقع الناس أن تكون المعلومات مزيفة؟ كشفت المناقشات مع الشعب التايلاندي في ورشة عمل «غود اي دي»⁷⁷ Good ID (وتعني الهوية المفيدة) التي عقدت في بانكوك، أن سكان تايلاند يفتقرون إلى الثقة في أنظمة البيانات البيومترية إلى حد كبير. إذا لم يستطع الناس الوثوق في النظام والأشخاص الذين يديرونه، فإن الموافقة المبنية على معرفة تصبح بلا معنى نسبيًا.

تتمثل إحدى طرق بناء الثقة في اعتماد تشريعات لحماية البيانات تؤكد الحقوق، وتكرس حقوق الشعوب في امتلاك بياناتها الشخصية والتحكم فيها، وتتطلب الشفافية من جانب المؤسسات التي تجمع البيانات الشخصية، وتضع عواقب للانتهاكات. ما تزال العديد من الدول دون قوانين لحماية البيانات، للتعامل مع نوع البيانات التي يتم جمعها من خلال أنظمة الهوية الرقمية. على سبيل المثال، لا يشمل قانون الوصول إلى المعلومات وحماية الخصوصية في زيمبابوي (2002)، البيانات البيومترية أو مشاركة البيانات عبر الحدود. لا يزال النقاش دائرًا⁷⁸ حول قانون الجرائم الإلكترونية والأمان وحماية البيانات، والذي يمكن أن يوفر بعض الحماية اللازمة على الرغم من انتقاده من قبل دعاة الحقوق الرقمية.⁷⁹ إذا تعاونت الحكومة مع شريك تجاري دولي، في الصين أو في أي مكان آخر، بإمكان هذه الشركة جمع ثروة من البيانات عن مواطني زيمبابوي، الذين لا يملكون سلطة للاعتراض - والذين قد لا يتم إخبارهم بهذا التطور في النهاية.

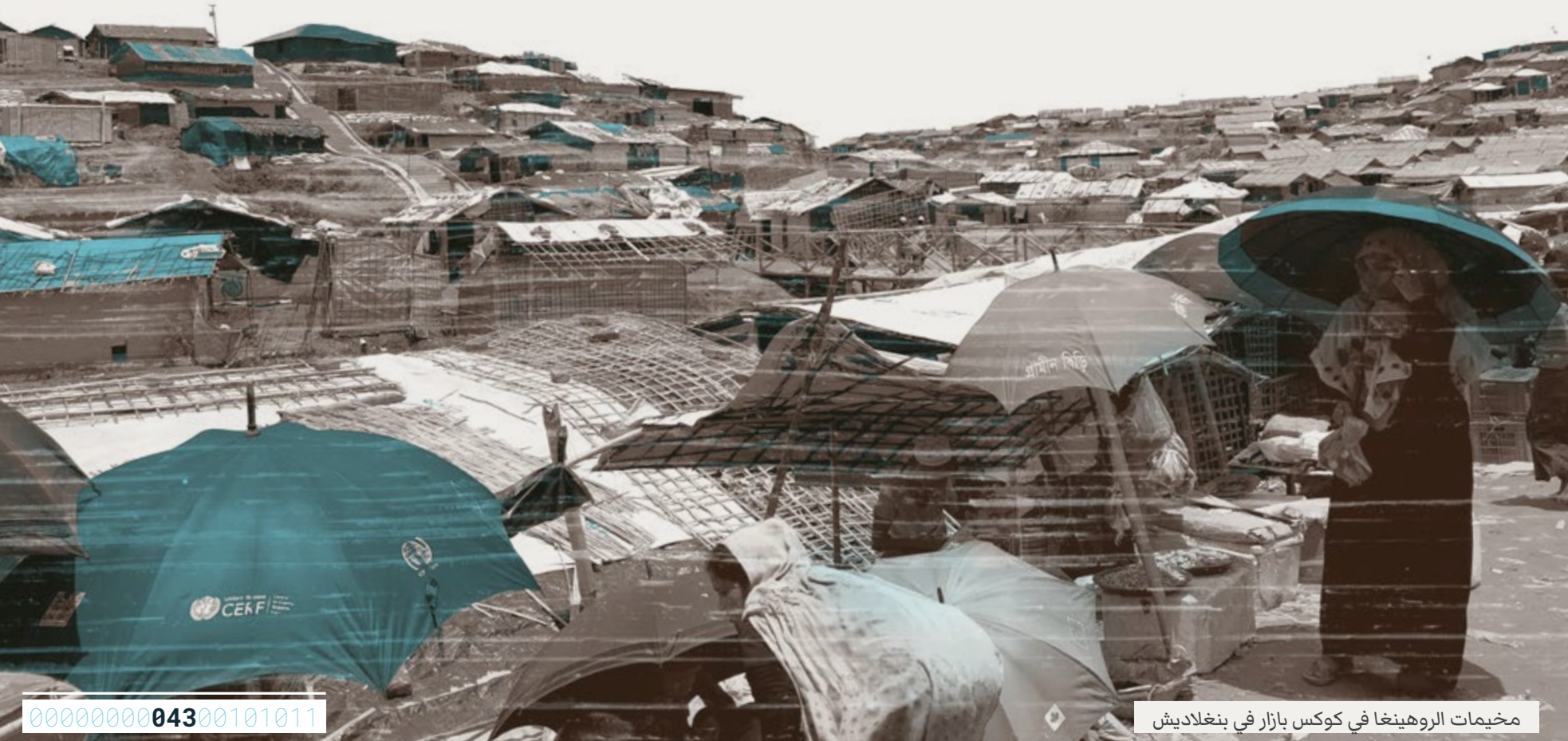
مخاوف بشأن استخدام البيانات وحمايتها

على الرغم من أن هناك أثر كبير لجمع البيانات الحساسة على حياة الناس، إلا أن هناك القليل من الشفافية حول استخدام البيانات وقرارات الحماية لمعظم الأنظمة التي درسناها، مما يترك العديد من الأشخاص يتساءلون عن يري بياناتهم وكيف يتم استخدامها.

لمنع إساءة استخدام البيانات، يجب أن يكون هناك تشريع قوي نافذ لحماية البيانات قبل إنشاء أنظمة الهوية الرقمية، ولكن هذا نادرًا ما يحدث. وجدنا في بعض الحالات نقص في التشريعات ذات الصلة؛ في حالات أخرى لم يكن التشريع شاملاً بدرجة كافية، أو تم دمجها مع مشاريع قوانين تحد من الحقوق الأخرى. على سبيل المثال، ليس من الواضح ما إذا كانت حماية البيانات للمواطنين البنغلاديشيين الصادرة بموجب قانون الأمن الرقمي لعام 2018،⁸⁰ والتي تقيد حرية التعبير،⁸¹ ستشمل اللاجئين في حالة غياب إطار لحماية اللاجئين.

في أوائل عام 2019، أصدرت تايلاند قانون حماية البيانات الشخصية،⁸² الذي تم استنباطه من اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي، وهو خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، ولكن كما هو الحال في بنغلاديش، ليس من الواضح ما إذا كان هذا القانون وأي تشريع تالي سينطبق على المهاجرين.

لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتفاقيات لتبادل البيانات مع البلدان المضيفة، وتوضح بالتفصيل سبب وكيف يمكن نقل البيانات، ولكن قيل لنا إن «الحكومات غالبًا ما تشارك في جمع



المعلومات مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وحيث تقوم الحكومة بجمع وحفظ البيانات...يمكن للمفوضية تقديم النصح فقط (وليس التحكم) بكيفية إدارة الحكومة لبياناتها». لحسن الحظ، اعتمدت إثيوبيا في عام 2019 قانونًا جديدًا للاجئين⁸³ يعالج فيه خصوصية البيانات. والأهم من ذلك، أن القانون يحظر الكشف عن معلومات اللاجئين لسلطات بلدان الأصل. في الوقت نفسه، لا يوجد في البلاد قانون مطبق لحماية البيانات للمواطنين، رغم إخبارنا من قبل المستطلعين أن إثيوبيا تدرس إنشاء نظام وطني للهوية الرقمية يعتمد على نظام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

تنشأ العديد من المشكلات المتعلقة بحماية البيانات من بداية مشروع الهوية الرقمية. في كثير من الأحيان، تقوم المؤسسات والحكومات بإبرام اتفاقيات مع شركاء تجاريين لديهم القدرة الفنية على بناء وصيانة الأنظمة، من أجل تنفيذ أنظمة الهوية الرقمية، ولكن نادرًا ما يتم الإفصاح عن العقود مع هؤلاء الشركاء. سيتم استخدام نظام الهوية الرقمية في نيجيريا في العديد من الإدارات الحكومية، وكذلك في بعض شركات القطاع الخاص، ومع ذلك تفتقر نيجيريا إلى قوانين حماية البيانات. بدون قوانين وشفافية حول اتفاقيات مشاركة البيانات، فإن الشعب النيجيري لا يملك أية فكرة عما قد يرى بياناته.

يمكن لهذه الشراكات أيضًا أن تنشئ اعتمادًا طويل الأجل على الشركة المتعاقدة، والتي قد تحتفظ ببيانات الأشخاص وتدير النظام نفسه. يُعرف هذا باسم «احتكار البائع»، حيث تُجبر المؤسسات على الاستثمار في العمل مع بائع معين بغض النظر عن التكلفة أو الشروط لأن البديل سيكون فقدان الوصول إلى نظام بأكمله (وكذلك البيانات ضمنه، أو في بعض الأحيان، حتى لو كان من الممكن تصدير البيانات لا يمكن إعادة استخدامها دون الدخول للنظام الاحتكاري). مع الأنظمة الاحتكارية، قد تعتمد المؤسسات والأفراد على هؤلاء البائعين للحفاظ على أمان البيانات، دون أن يكونوا قادرين على التقييم المستقل أو التحقق من فعالية البرنامج.

يشعر بعض الروهينجا في بنغلاديش بقلق عميق إزاء استخدام بياناتهم للإعادة إلى الوطن ومشاركتها مع حكومة ميانمار: «ماذا لو قدموا معلوماتنا إلى الحكومة البورمية... وماذا لو قاموا بدمج بين البطاقات الذكية وبطاقات التحقق الوطنية، وأعطونا بطاقات التحقق الوطنية رغمًا عنا؟» تدور شائعات وتقارير⁸⁴ أن الحكومة البنغلاديشية تسلم البيانات الشخصية عن الروهينجا إلى حكومة ميانمار التي



استهدفت هؤلاء السكان بعنف في المقام الأول.⁸⁵ من ناحية أخرى، تمكن للعديد من المشاركين في مجموعة التركيز من رؤية فوائد في مشاركة هذه المعلومات مع ميانمار، متخيلين عودة أكثر سلاسة للوطن واعتراف بجنسياتهم.

ومن الشواغل الأخرى للعديد من الأشخاص الذين تحدثنا إليهم، فكرة مشاركة البيانات الشخصية عبر الإدارات الحكومية، ومع المؤسسات المجتمعية. لدى أغلب الأشخاص الذين تحدثنا إليهم في زيمبابوي مجموعات يفضلون الاحتفاظ ببياناتهم الشخصية بعيدًا عنها. على سبيل المثال، لم يرغب النشطاء في مشاركة بياناتهم مع الأحزاب السياسية، والكنائس، والجامعات، في حين أراد الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة المكتسبة إبقاء بياناتهم بعيدة عن أيدي الحزب الحاكم، والشرطة، وبعض المنظمات غير الحكومية، والكنائس. أعرب العاملون في مجال الجنس، والأشخاص المتحولون جنسيًا، والمزارعون عن قلقهم من الشرطة والجيش، السلطات التي تصعب حياتهم بالفعل. في الواقع، غالبًا ما تجمع أنظمة الهوية الرقمية بيانات، إذا ما وقعت في الأيدي الخاطئة، يمكن أن يتم استخدامها لاستهداف واضطهاد الأشخاص الذين تتعرض حقوقهم للخطر. غالبًا ما يكون لدى هذه المجموعات (والسبب مفهوم) مستويات منخفضة من الثقة في المؤسسات، وهي مشكلة تتفاقم بعدم وجود تشريعات تؤكد الحقوق.

الأنظمة التي تهدف إلى توحيد قواعد بيانات ومنصات متعددة - مثل نية تايلند دفع المواطنين لاستخدام بطاقة واحدة لكل شيء، بحيث تكون «جميع معلوماتهم في مركز بيانات واحد يمكن لجميع الوكالات الحكومية الوصول إليه» كما وصفها مدير مكتب إدارة التسجيل - بحكم الضرورة لديها الكثير من تبادل البيانات المضمنة فيها. قد يكون هذا الأمر أكثر ملاءمة للأشخاص الذين لم يعد عليهم الحصول على بطاقات منفصلة لاستخدامها لأغراض مختلفة، ولكن يمكن أن يكون لها أيضًا عواقب وخيمة على الأشخاص الذين قد يكونون في أمس الحاجة إلى الدعم البيروقراطي. أثارت مجموعة لحقوق المرأة في تايلاند مسألة الناجيات من الاتجار بالبشر كونهن «مدرجات في القائمة السوداء» من قبل المؤسسات المالية، وعدم قدرتهن على الحصول على قروض أو تمديد جوازات سفرهن بسبب البيانات التي أظهرت تاريخًا من العمل في تجارة الجنس.

بالإضافة إلى ذلك، وصفت مجموعة لحقوق السكان الأصليين⁸⁶ في مقابلة، أن السكان الأصليين والمدافعين عن حقوق الإنسان يتعرضون للمراقبة على الحدود، ولكن لم يتم تأكيد هذه الادعاءات:

مع مراعاة المصلحة العامة والأمن القومي، وعدم احترام الحقوق الفردية، يستخدم المسؤولون الحكوميون المعلومات الرقمية لمراقبة معظم السكان الأصليين الذين يعيشون على طول الحدود، لا سيما المدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان، وتتبع حركتهم السياسية وعبورهم للحدود.

في النهاية، إذا لم يتمكن الناس من الوثوق في استخدام السلطات لبياناتهم كما هو مذكور وحماية بياناتهم، فستكون فرصتهم أقل لجني فوائد الهوية الرقمية، وستستبعد المجموعات المهمشة أكثر. يجب على المؤسسات التي تطور أنظمة الهوية الرقمية ألا تمضي قدماً حتى يتم إصدار تشريعات قوية وتنفيذها.

لا يوجد فهم مشترك للهوية الرقمية

فيما يتعلق بالوعي، وجد الباحثون أن بعض اللغات المحلية لم تطور (حتى الآن) ترجمات متفق عليها للمصطلحات الرئيسية، مثل «الهوية الرقمية» أو «البيانات البيومترية». على المستوى الدقيق لهذا المشروع، يعني هذا أن الباحثين قد أمضوا وقتاً كبيراً في الشرح والوصف بدلاً من الاعتماد على فهم مشترك. على المستوى العام، يشير عدم وجود شروط متفق عليها إلى انخفاض مستوى الحوار داخل البلاد حول هذه الأنظمة، و/ أو نقص ملحوظ في الملكية لهذه الأنظمة.

بالإضافة إلى عدم وجود ترجمات حرفية، كان من الصعب تحديد الأنظمة نفسها - نطاق الأنظمة ومداها. تتماشى المستويات المنخفضة لمحو الأمية التقنية حول مفهوم الهوية الرقمية مع تحديات محو الأمية الرقمية على نطاق أوسع، لكن عدم فهم هذه الأنظمة التقنية يمكن أن يكون له تأثيرات واسعة النطاق على قدرة المواطنين على الانخراط في مجتمعاتهم. مرة أخرى، هذا يشرح انعدام الشفافية حول نطاق العديد من هذه الأنظمة.

يتم خلط مصطلح المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «عملية التحقق»⁸⁷ في مخيمات روهينجا للاجئين في كوكس بازار في بنغلاديش، بسهولة مع بطاقات التحقق الوطنية المليئة بالمشاكل في ميانمار. مع قلة الفهم لفوائد هذه العملية، وقلة المعرفة بما يحدث عند جمع البيانات البيومترية، فإن

«البطاقة الذكية» الناتجة تصبح مصطلحًا فارغًا إلى حد كبير، وتصبح عواقب النظام أكثر صعوبة للفهم. كيف تكون البطاقة «ذكية»؟ ما هي المعلومات التي تحملها؟ حتى في المعسكرات الإثيوبية، حيث أدرك الناس بشكل عام أن معلوماتهم قد تم جمعها وحفظها رقميًا، لم يكن الكثيرون على دراية بالاستخدام المقصود للهوية الرقمية.

كان تعريف ماهية نظام «الهوية الرقمية» غير واضح عبر مواقع البحث التي درسناها. في بعض الحالات، تم فهم أنظمة الهوية الرقمية، بحكم تعريفها، على أنها تشمل البيانات البيومترية، بينما في حالات أخرى كان ينظر إليها على أنها أنظمة هوية رقمية عامة قد تجمع أو لا تجمع البيانات البيومترية. هذا أمر لا يثير الدهشة نظرًا، كما هو موضح أعلاه، لعدم وجود مشاركة أو مشاورات للعامة، بالإضافة إلى الرسائل المربكة حول غرض النظام وغايته.



قد تفاقمت هذه الالتباسات بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من تدني مستويات المعرفة التكنولوجية، مثل كبار السن في تايلاند أو اللاجئين الروهينجا الذين لم يتفاعلوا مع الأنظمة الرقمية المعقدة من قبل. بالإضافة إلى ذلك، فإن كون العديد من الأنظمة مجزأة (كما هو الحال في تايلاند، حيث كان الناس يتفاعلون مع أنظمة متعددة دون أن يعرفوا بالضرورة ذلك) جعل تعريف الأنظمة المختلفة أو تحديد نطاقها أكثر صعوبة.

فشل أخذ السياق المحلي بعين الاعتبار

أنظمة الهوية الرقمية هي أنظمة اجتماعية تقنية، تندرج من ضمن السياقات الاجتماعية، والسياسية، والثقافية القائمة. على هذا النحو، وعلى الرغم من أن النظام قد يتبع ما يفهم عمومًا على أنه «أفضل ممارسة عالمية» أو أنه مجرد نسخة طبق الأصل من نهج بلد آخر، فمن المرجح أن تكون بعض التعديلات على السياق الجديد ضرورية. مع قيام المزيد من البلدان والمؤسسات بإنشاء أنظمة الهوية الرقمية، هناك دافع لوضع أفضل الممارسات أو القواعد.⁸⁸ ولكن نظرا إلى مدى تعمق أنظمة الهوية الرقمية في الميزات الشخصية، ووجهات النظر الثقافية العالمية، يصبح وضع معايير عالمية أمرًا صعبًا.

يُرى هذا التعقيد بوضوح في الكيفية التي دفع فيها لاجئو الروهنجيا إلى المطالبة بوضع بياناتهم العرقية بشكل صريح على بطاقات هويتهم.

استخدمت البيانات العرقية مرارا لتقسيم السكان وتيسير العنف المستهدف - من الطريقة التي تم بها جمع البيانات عن اليهود والغجر خلال الاحتلال النازي لهولندا، مما نتج عنه أعلى معدل لوفاة اليهود الهولنديين بين جميع دول أوروبا الغربية المحتلة الأخرى، إلى رواندا حيث كانت بطاقات الهوية التي تعرف الناس حسب «مجموعتهم العرقية» بمثابة عقوبة إعدام نافذة في عام 1994.⁸⁹ بسبب هذه التحريفات، فإن أفضل ممارسة هي عدم توثيق العرق الأصلي دون سبب وجيه، وإذا لزم توثيقها يجب إبقائها منفصلة عن غيرها من بيانات التعريف الشخصية.

من المفهوم لماذا لم تطبع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأثنية العرقية على البطاقات الذكية التي تمنح للاجئين الروهينجا، ولكن السياق المتعلق بمطالبات مجتمع اللاجئين بالغ الأهمية. وصفت بطاقات الهوية الصادرة لمسلمي الروهينجا في ميانمار بأنهم «بنغاليون»، وبالتالي حرمانهم من الجنسية الميانمارية. البطاقات التي يتلقونها في بنغلاديش تصفهم بأنهم «من ميانمار»، ويزعم لاجئو الروهينجا بأنها تحرمهم كذلك من جنسية ميانمار. بالنسبة إلى لاجئي الروهينجا، فإن أقوى دور لبطاقة الهوية هو مواجهة محو عرقهم ومواطنتهم، ولهذا السبب نظم العديد منهم في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 إضرابًا دام ثلاثة أيام،⁹⁰ ضد نظام الهوية الرقمية للمفوضية للمطالبة بتوثيق عرقهم على بطاقاتهم الذكية. هذا من شأنه تأكيد جنسيتهم في ميانمار ومن الناحية النظرية منع المزيد من أعمال العنف المستهدفة عند الإعادة إلى الوطن، رغم عدم وجود ضمان بقبولها من قبل سلطات ميانمار.

بشكل عام، رأينا تكيفًا قليلًا نسبيًا للأنظمة مع سياقات محددة. الأسباب الكامنة وراء هذا متعددة الأوجه. كما رأينا سابقًا، هناك القليل من قنوات التواصل بين الأشخاص المتضررين والمؤسسات المنفذة. بالإضافة إلى ذلك، تتعاقد الحكومات والمؤسسات في بعض الأحيان مع شركاء من القطاع التجاري، يقومون بتنفيذ نفس النظام عبر سياقات مختلفة. على الرغم من أن التصميم الأولي لكل تطبيق سيكون بلا شك مضيعة للموارد، لاحظنا حاجة كبيرة لمزيد من المرونة والتكيف مع واقع الناس لجعل الأنظمة مفيدة قدر الإمكان.



الاستنتاجات والتوصيات



أوجز هذا التقرير المواضيع الشاملة عبر خمسة أنظمة الهوية الرقمية في بنغلاديش وإثيوبيا ونيجيريا وزيمبابوي وتايلاند. يوضح البحث أن أنظمة الهوية الرقمية هي أنظمة اجتماعية تقنية موجودة في سياقات متنوعة وتقف عند تقاطع العديد من حقوق الإنسان الهامة.

من خلال هذا المشروع، لاحظنا أن العمل على الهوية الرقمية يعني العمل عبر المساحات والقطاعات المهجورة عادة. تعمل الهوية الرقمية على إزالة الحواجز بفعالية، بسبب الطريقة الشاملة التي تمس فيها العديد من المجالات، وعلى الرغم من سرعة قطاع الحقوق الرقمية في إدراك أن الهوية الرقمية تتقاطع مع مجالات تركيزها، فإن الأطراف الأخرى في المجتمع المدني لم تفعل ذلك. لقد رأينا مرارًا أنه لا يمكن اعتبار الحقوق الرقمية قضية منفصلة عن حقوق الإنسان «التقليدية»، مثل الحق في الغذاء، أو المأوى، أو الماء، إذا كان الاحترام كاملاً لا يتجزأ.

من أجل تعبئة المجتمع المدني بشكل كافٍ حول قضايا الهوية الرقمية، نحتاج إلى نهج أكثر شمولية يعترف بكيفية اعتماد مجتمعاتنا على أنظمة توثيق الهوية الرسمية. وفي إطار هذه الأنظمة، يمكن أن يؤدي الوصول إلى الهوية الرقمية بالفعل إلى فوائد كبيرة للمجتمعات التي ناضلت من أجل وجودها وفهمها من قبل الدول والمؤسسات. إن تحديد الهوية الذاتية للأشخاص المتحولين جنسيًا، يمكن أن

يساعدهم بشكل كبير. قدرة النساء بتعريفهن كمعيلات للأسر وحصولهن على الدعم، يمكن أن تؤدي لتغييرات لأجيال. يمكن للاجئين الذين يرغبون في إزالة بيانات عرقهم والعمال المهاجرين الذين يسعون إلى الاعتراف بهم من قبل الدول عندما يتعرضون لسوء المعاملة من قبل أرباب العمل، القيام بذلك من خلال هوية رقمية تحترم الحقوق. جميعها أمثلة على الآثار الإيجابية المحتملة لأنظمة الهوية الرقمية القائمة على احترام السياق.

في الوقت نفسه، تثير أنظمة الهوية الرقمية مخاوف جدية حول الدمج، والخصوصية، والإدارة الفردية. نرى ضغط متزايد على الأنظمة المركزية التي تقلل التعامل من جانب المؤسسة المنفذة دون الاهتمام الكافي بعواقب تبادل البيانات على نطاق واسع. في جميع المجالات، هناك نقص حقيقي في الشفافية فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالأنظمة. تعني الشراكات مع القطاع الخاص، على وجه الخصوص، أن كيفية مشاركة البيانات، ومساوها، وأحقية الوصول إليها أصبحت غير واضحة بشكل متزايد. في حالة البيانات البيومترية، قد يكون لهذا عواقب لا رجعة فيها.

مع نمو الأنظمة، يتم جمع المزيد من البيانات وتحصل المزيد من المؤسسات على حق الوصول إلى تلك البيانات، يجب علينا أن ندعم وجود تشريع أقوى وأكثر نفوذًا وحماية للحقوق. من أجل الاستفادة من أنظمة الهوية الرقمية، يجب على المجتمع المدني الانخراط في هذه القضايا بطريقة استباقية وليس تفاعلية. لقد رأينا انتصارات كبيرة في كينيا،⁹¹ الهند،⁹² تونس^{93 94} وجامايكا⁹⁵ حيث قللت حملات المناصرة مع المشرعين من المخاطر التي خلقتها أنظمة الهوية الرقمية لحقوق الناس، أو حتى أوقفت الأنظمة المخططة تمامًا. إذا كانت المؤسسات المنفذة تسعى حقًا إلى تحقيق أهداف مواجهة الجمهور، المتمثلة في تمكين المشاركة في المجتمع لأولئك الذين ليس لديهم هوية رسمية، فعليها أن ترحب بمشاركة المجتمع المدني.

من أجل اتباع نهج قائم على الحقوق في الهوية الرقمية، نحتاج إلى تعددية من المجتمع المدني المدافعة عن الهوية الرقمية. لا يمكن إنكار انتشار أنظمة الهوية الرقمية، ولكن يمكن الاسترشاد بالمجتمعات المحلية بكيفية انتشارها والقرارات التي تقوم عليها وعلاقتها بمجالات الحقوق.

بناءً على هذا المشروع البحثي، وضعنا التوصيات التالية للأشخاص الذين يدافعون عن التغيير بما يتعلق بالهوية الرقمية. نظرًا لأننا لم نركز على البنية التحتية التقنية لأنظمة الهوية الرقمية، فإن هذه

التوصيات تركز على الجوانب الاجتماعية والثقافية والقانونية، وتهدف إلى أن تكون مجموعة غير حصرية من التوصيات.

نوصي الناس بمناصرة المؤسسات التي تطور وتطبق أنظمة الهوية الرقمية للعمل على:

إعطاء الأولوية لإشراك ومشاركة فعالة للعامة والمجتمع المدني في جميع مراحل المشروع.



أ. من التأسيس والتصميم إلى التنفيذ، التأكد من مشاركة استباقية للمعلومات التي يمكن الوصول إليها بسهولة عن النظام بحيث تصل إلى مختلف أعضاء المجتمع.

ب. إجراء مشاورات عامة مستمرة بدلاً من فرصة المرة الواحدة والتأكد من شمل الأشخاص الذين تُنكر حقوقهم في كثير من الأحيان، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين، والأشخاص ذوي الدخل المنخفض، والعمال غير الرسميين، وسكان الريف، والأقليات العرقية والدينية، والمهاجرين، والعاملين في مجال الجنس، ومجموعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنس الآخر.

ت. بناء علاقات مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني التي يمكن أن تعطي الردود لتعزيز النظام.

ث. إعداد عمليات التغذية الراجعة متعددة الخطوات، لضمان وصول كل من التعليقات

السلبية والإيجابية إلى الأشخاص المؤثرين وتقرير التحسينات والتكرارات للنظام.

2 وضع ومتابعة السياسات والتشريعات الكفيلة بحماية حقوق الأشخاص المتأثرين بنظام الهوية الرقمية.

أ. التركيز على التشريعات التي تؤكد الحقوق والتي تعطي الأولوية لاحتياجات الناس على مصالح المؤسسة المنفذة.

ب. تصميم آليات وعمليات الإبلاغ عن الشكاوى لمعالجة المشكلات في الوقت المناسب.

ت. التفكير في كيفية تأثير اختلال توازن القوى على الموافقة المبنية على معرفة ووضع سياسات تعكس هذه الاختلالات. استكشاف طرق لاستبدال أو دعم عمليات الموافقة من أجل احترام حقوق الناس وكرامتهم إذا لم تكن الموافقة المبنية على معرفة ذات معنى في هذه البيئة.

3 إدراك أهمية السياق الاجتماعي، والسياسي، والثقافي، وتصميم الأنظمة التي تلبي هذه السياقات بطريقة محترمة.

أ. التأكد من توفير المعلومات وكل خطوات النظام باللغات المحلية ذات الصلة، بما في ذلك لغات السكان المهاجرين.

ب. وضع خطة لإشراك المجتمع لفهم التالي:

i. التصورات الثقافية التي يمكن أن تؤثر على تطبيق النظام، خاصةً إذا تم تضمين البيانات البيومترية.

ii. كيف تبدو عملية الموافقة المبنية على معرفة الهادفة.

ث. التأكد من إمكانية الوصول إلى العمليات الرئيسية في جميع أنحاء النظام، بما في ذلك التسجيل، والتجديد، والإبلاغ عن الشكاوى، والدعم القانوني.

توفير تدريب مستمر للموظفين الذين ينفذون أو يشاركون في أنظمة الهوية الرقمية.

4

أ. التأكد من وصول الموظفين إلى إرشادات محدثة بانتظام حول كيفية التعامل مع الأشخاص والمعلومات التي يجب توفيرها.

ب. ضمان شمول تدريب الموظفين الجدد التركيز على سياق نظام الهوية الرقمية والسياسات الرئيسية الأخرى مثل حماية البيانات.

ث. تدريب الموظفين على توجيه الأسئلة والإجابة عليها باحترام، وضمان قيام المشرفين بإجراء مراجعات منتظمة لتفاعل الموظفين مع الفئات المستهدفة.

ث. توفير مساحة داخلية للموظفين لمشاركة العوائق الرئيسية التي يواجهونها في تسجيل الأشخاص، والشكاوى التي يعبر عنها الناس لهم، والأفكار لحل هذه المشكلات.



Ellis-Petersen, H., & Rahman, S. A. (2019, August 22). Rohingya refugees turn down second Myanmar repatriation effort. The Guardian. <https://www.theguardian.com/world/2019/aug/22/rohingya-refugees-turn-down-second-myanmar-repatriation-effort> 14

Ahmed, K. (2018, November 27). In Bangladesh, a Rohingya strike highlights growing refugee activism. The New Humanitarian. <https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2018/11/27/bangladesh-rohingya-strike-highlights-growing-refugee-activism> 15

UNHCR. (2019). Operational Update—Bangladesh. <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/72444> 16

BD News 24. (2019, September 3). BTRC orders telecom operators to stop services to Rohingyas in seven days. <https://bdnews24.com/bangladesh/2019/09/02/btrc-orders-telecom-operators-to-stop-services-to-rohingyas-in-seven-days> 17

Emont, J. (2019, September 3). Bangladesh Cuts Mobile Access to Rohingya Refugees. Wall Street Journal. <https://www.wsj.com/articles/bangladesh-cuts-mobile-access-to-rohingya-refugees-11567541883> 18

Rahman, Zara. (2015, December 22). Bangladesh will demand biometric data from all SIM card users. Global Voices. <https://globalvoices.org/2015/12/22/bangladesh-will-demand-biometric-data-from-all-sim-card-users> 19

McVeigh, Karen. (2019, September 5). Bangladesh imposes mobile phone blackout in Rohingya refugee camps. The Guardian. <https://www.theguardian.com/global-development/2019/sep/05/bangladesh-imposes-mobile-phone-blackout-in-rohingya-refugee-camps> 20

USA for UNHCR. (2019, February 7). Ethiopia Refugee Crisis Explained. <https://www.unrefugees.org/news/ethiopia-refugee-crisis-explained> 21

UNHCR. (2019). Global Trends—Forced Displacement in 2018. <https://www.unhcr.org/globaltrends2018> 22

Momodu, S. (2015, April). Refugees turn to Ethiopia for safety and asylum. African Renewal | UN. <https://www.un.org/africarenewal/magazine/april-2015/refugees-turn-ethiopia-safety-and-asylum> 23

UNHCR. (2018). Comprehensive refugee response framework: The Ethiopia model. <http://www.globalcrrf.org/wp-content/uploads/2018/12/UNHCR-CS-Ethiopia-screen.pdf> 24

UNHCR. (2018). Ethiopia Country Refugee Response Plan—The integrated response plan for refugees from Eritrea, Sudan, South Sudan and Somalia. <https://data2.unhcr.org/ar/documents/download/62986> https://www.unhcr.org/blogs/wp-content/uploads/sites/48/2018/03/2018-02-Digital-Identity_02.pdf 25

Bhalla, N. (2019, January 17). Ethiopia allows almost 1 million refugees to leave camps and work. Reuters. <https://www.reuters.com/article/us-ethiopia-refugees-rights-idUSKCN1PB2QH> 26

UNHCR. (2018). UNHCR Strategy on Digital Identity and Inclusion. https://www.unhcr.org/blogs/wp-content/uploads/sites/48/2018/03/2018-02-Digital-Identity_02.pdf 27

The World Bank. (2016). ID4D - Country Diagnostic: Nigeria. <http://documents.worldbank.org/curated/en/136541489666581589/> 28

World Bank. (2018). Principles on identification for sustainable development: Toward the digital age. <http://documents.worldbank.org/curated/en/213581486378184357/pdf/Principles-on-identification-for-sustainable-development-toward-the-digital-age.pdf> 1

United Nations. (2015). Goal 16 | Sustainable Development Knowledge Platform. <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg16> 2

See, for example, Privacy International’s work at <https://privacy-international.org/topics/identity> and Access Now’s efforts at <https://www.accessnow.org/cms/assets/uploads/2018/03/Digital-Identity-Report-digital-version-Mar20.pdf> 3

Gelb, A., & Clark, J. (2013, January). “Identification for Development: The Biometrics Revolution”. Center for Global Development Working Paper 315. <https://www.cgdev.org/publication/identification-development-biometrics-revolution-working-paper-315> 4

OHCHR. (2019). Sexual and gender-based violence in Myanmar and the gendered impact of its ethnic conflicts. Human Rights Council. https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/FFM-Myanmar/sexualviolence/A_HRC_CRP_4.pdf 5

UNHCR. (2019). Bangladesh Rohingya Emergency. <https://www.unhcr.org/ph/campaigns/rohingya-emergency> 6

UNHCR. (2018, July 6). Joint Bangladesh/UNHCR verification of Rohingya refugees gets underway. <https://www.unhcr.org/en-us/news/briefing/2018/7/5b3f2794ae/joint-bangladeshunhcr-verification-rohingya-refugees-gets-underway.html> 7

.Ibid 8

McPherson, P., Lewis, S., Aung, T. T., Siddiqui, Z., & Naing, S. (2018, December 18). Special Report: Myanmar’s moves could mean the Rohingya never go home. Reuters. <https://www.reuters.com/article/us-myanmar-rohingya-return-special-repor/special-report-myanmar-moves-could-mean-the-rohingya-never-go-home-idUSKBNI0-H1AK> 9

Milko, V. (2019, September 3). “Genocide card”: Myanmar Rohingya verification scheme condemned. Al Jazeera. <https://www.aljazeera.com/news/2019/09/genocide-card-myanmar-rohingya-verification-scheme-condemned-190903012922259.html> 10

Fortify Rights. (2019). Tools of Genocide—National Verification Cards and the Denial of Citizenship of Rohingya Muslims in Myanmar. <https://www.fortifyrights.org/downloads/Tools%20of%20Genocide%20-%20Fortify%20Rights%20-%20September-03-2019-EN.pdf> 11

.Ibid 12

UNHCR. (2018, July 6). Joint Bangladesh/UNHCR verification of Rohingya refugees gets underway. <https://www.unhcr.org/en-us/news/briefing/2018/7/5b3f2794ae/joint-bangladeshunhcr-verification-rohingya-refugees-gets-underway.html> 13

software to Africa, expanding its vast database. Quartz Africa. <https://qz.com/africa/1287675/china-is-exporting-facial-recognition-to-africa-ensuring-ai-dominance-through-diversity/>. Ibid. 42

Ruhanya, P., & Gumbo, B. (2018, March 16). Militarisation of politics rarely delivers democracy. The Zimbabwe Independent. <https://www.theindependent.co.zw/2018/03/16/militarisation-politics-rarely-delivers-democracy/>. 43

MISA. (2018, September 15). Zimbabwe government steps up surveillance efforts. Media Institute of Southern Africa Zimbabwe. <https://zimbabwe.misa.org/2018/09/15/zimbabwe-government-steps-up-surveillance-efforts/>. 44

45 كانت أول محاولة لتايلاند لإنشاء نظام للهوية الرقمية «لتحويل تايلاند إلى رائدة عالمية في تحديث الخدمة العامة» مليئة بالمشاكل. توقعت الحكومة تسجيل 64 مليون شخص في غضون ثلاث سنوات دون إجراء دراسة تجريبية أو جدوى اقتصادية، معتمدة على التقنيات غير المتوافقة وفشلت في توضيح كيفية عمل البطاقة، ومواجهة تعقيدات بيروقراطية، واتهامات بالفساد. See Gao, P., & Gunawong, P. (2014). Available at: http://hummedia.manchester.ac.uk/institutes/gdi/publications/workingpapers/igov/igov_wp23.pdf

Kitiyadisai, K. (2004). Smart ID Card in Thailand from a Buddhist Perspective. Manusya: Journal of Humanities, 7(4), 37–45. <https://doi.org/10.1163/26659077-00704003>. 46

Pornwasin, A. (2018, September 16). Mixed reactions to Digital ID draft law. The Nation Thailand. <https://www.nationthailand.com/national/30354611>. 47

Theparat, C., Chantanusornsiri, W., & Banchongduang, S. (2018, September 12). Cabinet gives nod to draft digital ID bill. Bangkok Post. <https://www.bangkokpost.com/thailand/general/1538174/cabinet-gives-nod-to-draft-digital-id-bill>. 48

Augn, N. L. (2016, March 1). Workers in Thailand told to re-register for pink cards. The Myanmar Times. <https://www.mmtimes.com/national-news/19233-workers-in-thailand-told-to-re-register-for-pink-cards.html>. 49

50 في وقت كتابة هذا التقرير (نوفمبر/تشرين الثاني 2019) كان هذا المبلغ يعادل 750 يورو

Bratton, M., & Masunungure, E. V. (2018). PP47: Public attitudes toward Zimbabwe's 2018 elections: Downbeat yet hopeful? | Afrobarometer. Afrobarometer, Policy Paper No. 47. <https://afrobarometer.org/publications/pp47-public-attitudes-toward-zimbabwes-2018-elections-downbeat-yet-hopeful>. 51

52 انظروا الى دراسات الحالة في الملحق، لمزيد من التفاصيل حول هدف تصميم كل نظام.

53 استجابةً لمسودة هذا التقرير، أخبرتنا المفوضية أن «حماية البيانات الشخصية للاجئين هي جزء أساسي من حماية اللاجئين. اعتمدت المنظمة في وقت مبكر من عام 2014، سياسة لحماية البيانات الشخصية للأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية وعينت مسؤول رفيع لحماية البيانات لدعم تنفيذها عبر برامجها على الصعيد العالمي».

54 لمزيد من المعلومات حول الحقوق التي تمت مناقشتها هنا، راجعوا

<pdf/113567-REPL-Nigeria-ID4D-Diagnostics-Web.pdf>

The World Bank. (2018). Project Information Document/Integrated Safeguards Data Sheet (PID/ISDS)—Nigeria Digital Identification for Development Project (p. 9). <http://documents.worldbank.org/curated/en/501321536599368311/pdf/Concept-Project-Information-Document-Integrated-Safeguards-Data-Sheet-Nigeria-Digital-Identification-for-Development-Project-P167183.pdf>. 29

Novitske, L. (2019, July 31). Reaching the unbanked—MTN to shake up Nigeria's fintech sector. The Africa Report. <https://www.theafricareport.com/15837/reaching-the-unbanked-mtn-to-shake-up-nigerias-fintech-sector>. 30

Bloomberg. (2019, September 20). Nigeria to Give All of Its 200 Million People Identity Numbers. Daily Maverick. <https://www.dailymaverick.co.za/article/2019-09-20-nigeria-to-give-all-of-its-200-million-people-identity-numbers>. 31

O'Grady, S. (2014, September 3). Nigeria's Orwellian Biometric ID Is Brought to You by MasterCard. Foreign Policy. <https://foreignpolicy.com/2014/09/03/nigerias-orwellian-biometric-id-is-brought-to-you-by-mastercard>. 32

Nwaogu, C., & Ihejirika, P. (2018, April 1). 28.5m Nigerians Agonise Over Suspension Of Nat'l ID Card Issuance. Leadership Newspaper. <https://leadership.ng/2018/04/01/28-5m-nigerians-agonise-over-suspension-of-natl-id-card-issuance>. 33

Court, A. (2014, September 25). Branding Nigeria: MasterCard-backed I.D. is also a debit card and a passport. CNN. <http://edition.cnn.com/2014/09/25/business/branding-nigeria-master-card-backed-i-d-/index.html>. 34

Mhlanga, B. (2017, June 22). Zec, Nikuv BVR 'rigging' plot exposed. NewsDay Zimbabwe. <https://www.newsday.co.zw/2017/06/zec-nikuv-bvr-rigging-plot-exposed>. 35

Kwaramba, F. (2017, August 31). Mudede metal ID ban triggers panic. DailyNews Live. <https://www.dailynews.co.zw/articles/2017/08/31/mudede-metal-id-ban-triggers-panic>. 36

Majoni, T. (2017, October 13). BVR: The Zanu PF election cheat sheet. The Standard. <https://www.thestandard.co.zw/2017/10/23/bvr-zanu-pf-election-cheat-sheet>. 37

Mhlanga, B. (2018, July 19). Security breach at Zec, database hacked. NewsDay Zimbabwe. <https://www.newsday.co.zw/2018/07/security-breach-at-zec-database-hacked>. 38

39 إدراكًا منها بقيمة هذه البيانات، سعت حكومة زيمبابوي للحصول على عقد أفضل مما أدى بالمفاوضات إلى المماثلة وتقديم عرض لشركة صينية أخرى لم يتم نشر أي تحديثات أخرى حول الشراكات مع القطاع الخاص. يمكن الإطلاع على التفاصيل المتعلقة بهذا التغيير عبر <https://www.bloombergquint.com/china/china-s-digital-silk-road-is-looking-more-like-an-iron-curtain>

Hawkins, A. (2018, July 24). Beijing's Big Brother Tech Needs African Faces. Foreign Policy. <https://foreignpolicy.com/2018/07/24/beijings-big-brother-tech-needs-african-faces>. 40

Chutel, L. (2018, May 25). China is exporting facial recognition 41

[/icy/2019/10/18/innovation-protection-icrc-biometrics-policy](#)

Weindling, P. (2001). The origins of informed consent: The 67 International Scientific Commission on Medical War Crimes, and the Nuremberg code. *Bulletin of the History of Medicine*, 75(1), 37–71. <https://doi.org/10.1353/bhm.2001.0049>

Knifed, E., Lipsman, N., Mason, W. & Bernstein, M. (2008, June). 68 Patients’ perception of the informed consent process for neurooncology clinical trials. *Neuro Oncology*, 10(3), 348–354

69 من بين المواقع التي درسناها، تُعد إثيوبيا ونيجيريا وزيمبابوي أطرافاً في الاتفاقية. See UNHCR. States Parties to the 1951 Convention relating to the Status of Refugees and the 1967 Protocol. <https://www.unhcr.org/protect/PROTECTION/3b73bd63.pdf>

Ahmed, K. (2018, November 27). In Bangladesh, a Rohingya strike 70 highlights growing refugee activism. *The New Humanitarian*. <https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2018/11/27/bangladesh-rohingya-strike-highlights-growing-refugee-activism>

Hayes, B., & Marelli, M. (2019, October 18). Facilitating innova- 71 tion, ensuring protection: The ICRC Biometrics Policy. *Humanitarian Law & Policy Blog*. <https://blogs.icrc.org/law-and-policy/2019/10/18/innovation-protection-icrc-biometrics-policy>

72 بعد نظام إدارة الهوية البيولوجية «BIMS» المصمم في عام 2015 جزءاً من النظام البيئي الرقمي لتسجيل السكان وإدارة الهوية للمفوضية (PRIMES). More information about BIMS is available at <https://www.unhcr.org/en-us/protection/basic/550c304c9/biometric-identity-management-system.html>

UNHCR. (2018). Chapter 5.2 Registration as an Identity Manage- 73 ment Process -. In *Guidance on Registration and Identity Management*. <https://www.unhcr.org/registration-guidance/chapter5/registration>

Kaurin, D. (2019). Data Protection and Digital Agency for Ref- 74ugees. WRC Research Paper No. 12. World Refugee Council Research Paper Series. Centre for International Governance Innovation. <https://www.cigionline.org/publications/data-protection-and-digital-agency-refugees>

Latonero, M., Hiatt, K., Napolitano, A., Clericetti, G., & Penagos, 75 M. (2019). Digital Identity in the Migration & Refugee Context—Italian Case Study. *Data&Society*. <https://datasociety.net/output/digital-identity-in-the-migration-refugee-context>

European Union agencies use EURODAC to match fingerprints. See 76 more at https://ec.europa.eu/knowledge4policy/dataset/ds00008_en

Good ID. (2019). Report—Good ID: What’s trust got to do with it? 77 <https://www.good-id.org/en/articles/good-id-whats-trust-got-to-do-with-it-workshop-report>

Mudzingwa, F. (2019, October 9). Cyber crime bill finally gets 78 cabinet approval. *Techzim*. <https://www.techzim.co.zw/2019/10/cyber-crime-bill-finally-gets-cabinet-approval>

MISA Zimbabwe. (2018, February 3). Omnibus cyber bill muddles 79 fundamental rights. <https://zimbabwe.misa.org/2018/02/23/omnibus-cyber-bill-muddies-fundamental-rights>

إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان. متاح عبر: <https://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights>

See, for example Fortify Rights at <https://www.fortifyrights.org/> 55 and Arakan Rohingya National Organisation at <https://www.rohingya.org>

Freedom House. (2019, February 2). Ethiopia: Civil Society Procla- 56 mation Advances Essential Freedoms. <https://freedomhouse.org/article/ethiopia-civil-society-proclamation-advances-essential-freedoms>

UNHCR. (2018). Chapter 4—Guidance on Registration and Identity 57 Management. In *Guidance on Registration and Identity Management*. <https://www.unhcr.org/registration-guidance/chapter4>

Oakeshott, N., Marskell, J., Chapman, E. W., & Benihirwe, M. 58 (2018, June 19). Empowering refugees and internally displaced persons through digital identity. *UNHCR Blog*. <https://www.unhcr.org/blogs/empowering-refugees-internally-displaced-persons-digital-identity>

The World Bank. (2018). Project Information Document/Integrat- 59 ed Safeguards Data Sheet (PID/ISDS)—Nigeria Digital Identification for Development Project (p. 9). <http://documents.worldbank.org/curated/en/501321536599368311/pdf/Concept-Project-Information-Documnt-Integrated-Safeguards-Data-Sheet-Nigeria-Digital-Identification-for-Development-Project-PI67183.pdf>

60 تقول إرشادات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن التقاط الصور «لا ينبغي أن يحجب الوجه أي نوع من أغطية الرأس، أو الشعر، أو غطاء الرأس، أو حلية الوجه». See UNHCR. (2018). Chapter 5.2 Registration as an Identity Management Process -. In *Guidance on Registration and Identity Management* <https://www.unhcr.org/registration-guidance/chapter5/registration>

61 في وقت كتابة هذا التقرير (نوفمبر/تشرين ا ثاني 2019) كان هذا المبلغ يعادل 1.25 يورو

Nigeria National Identity Management Commission. (2018, 62 April 5). Modification of Names Available at NIMC Offices Nationwide. <https://www.nimc.gov.ng/modification-of-names-available-at-nimc-offices-nationwide>

UNHCR. (2018). Chapter 8.2—Continuous registration in UNHCR 63 Operations. In *Guidance on Registration and Identity Management*. <https://www.unhcr.org/registration-guidance/chapter8/continuous-registration-in-unhcr-operations>

UNHCR. (2018). Guidance on the protection of personal data of 64 persons of concern to UNHCR. <https://www.refworld.org/pdfid/5b360f4d4.pdf>

EUGDPR. (n.d.). Key Changes with the General Data Protection Regulation. 65 <https://eugdpr.org/the-regulation>

66 فيما يتعلق بهذا البيان، تشير التوجيهات إلى كتيب عام 2017 بشأن حماية البيانات في العمل الإنساني الذي أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي أعلنت اعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول 2019 عن تغييرات كبيرة في سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بالبيانات البيومترية، مما يتيح للاجئين السيطرة على بياناتهم ورفض البيانات البيومترية دون مواجهة العواقب. For more information, see Hayes, B., & Marelli, M. (2019, October 18). Facilitating innovation, ensuring protection: The ICRC Biometrics Policy. *Humanitarian Law & Policy Blog*. <https://blogs.icrc.org/law-and-pol>

Digital Watch Observatory. (2019, April 13). Supreme Court de- 95
clares Jamaica Digital ID unconstitutional. Geneva Internet Platform.
[https://dig.watch/updates/supreme-court-declares-jamaica-digi-
tal-id-unconstitutional](https://dig.watch/updates/supreme-court-declares-jamaica-digital-id-unconstitutional)

Bangladesh Parliament. Digital Security Act of 2018. , Pub. L. No. 80
Act No 46 of the Year 2018 (2018).[https://www.cirt.gov.bd/wp-content/
uploads/2018/12/Digital-Security-Act-2018-English-version.pdf](https://www.cirt.gov.bd/wp-content/uploads/2018/12/Digital-Security-Act-2018-English-version.pdf)

Amnesty International. (2018, September 20). Bangladesh: 81
New Digital Security Act imposes dangerous restrictions on freedom
of expression. [https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/09/
bangladesh-new-digital-security-act-imposes-dangerous-restric-
tions-on-freedom-of-expression](https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/09/bangladesh-new-digital-security-act-imposes-dangerous-restrictions-on-freedom-of-expression)

Thailand National Authorities. (2015). Memorandum of Princi- 82
ples and Rationale of [Draft] Personal Data Protection Act. Translated
byThai Netizen Network. [https://thainetizen.org/wp-content/up-
loads/2015/01/personal-data-protection-bill-20150106-en.pdf](https://thainetizen.org/wp-content/uploads/2015/01/personal-data-protection-bill-20150106-en.pdf)

Ethiopia National Authorities. (2019, February 27). Ethiopia: Proc- 83
lamation No. 1110/2019.[https://www.refworld.org/docid/44e04ed14.
html](https://www.refworld.org/docid/44e04ed14.html)

BenarNews. (2019, July). Bangladesh Gives Myanmar 25,000 84
Rohingya Names for Potential Repatriation. Radio Free Asia.
[https://www.rfa.org/english/news/myanmar/bangladesh-refu-
gees-07292019172753.html](https://www.rfa.org/english/news/myanmar/bangladesh-refugees-07292019172753.html)

85
لتوضيح ذلك، لدى المفوضية سياسات تعارض مشاركة البيانات مع بلدان
الأصل.

86
تم استبعاد أسماء وتفاصيل بعض المجموعات لأغراض أمنية.

87
لاحظت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنها تستخدم
أيضاً لغة «التسجيل» بالإضافة إلى «التحقق» وتوفر إرشادات حول التواصل
بشأن مثل هذه القضايا، متوفر عبر: [https://www.unhcr.org/registra-
tion-guidance/chapter4](https://www.unhcr.org/registration-guidance/chapter4)

88
/ID2020 | Digital Identity Alliance. <https://id2020.org>

89
Rahman, Z. (2016, November 21). Dangerous Data: The role of
data collection in genocides. The Engine Room. [https://www.theengin-
eroom.org/dangerous-data-the-role-of-data-collection-in-genocides](https://www.theengineroom.org/dangerous-data-the-role-of-data-collection-in-genocides)

90
Ahmed, K. (2018, November 27). In Bangladesh, a Rohingya strike
highlights growing refugee activism. The New Humanitarian. [https://
www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2018/11/27/bangla-
desh-rohingya-strike-highlights-growing-refugee-activism](https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2018/11/27/bangladesh-rohingya-strike-highlights-growing-refugee-activism)

91
Namati. (n.d.). Stopping the Digital ID Register in Kenya – A
Stand Against Discrimination. [https://namati.org/news-stories/stop-
ping-the-digital-id-register-in-kenya-a-stand-against-discrimination](https://namati.org/news-stories/stop-ping-the-digital-id-register-in-kenya-a-stand-against-discrimination)

92
Chima, R. J. S., Aggarwal, N. M., & Singh, A. K. (2018, September
26). Supreme Court of India rules to restrict world's largest digital iden-
tity framework (Aadhaar)—But debate continues. Access Now. [https://
www.accessnow.org/supreme-court-of-india-rules-to-restrict-worlds-
largest-digital-identity-framework-aadhaar-but-debate-continues](https://www.accessnow.org/supreme-court-of-india-rules-to-restrict-worlds-largest-digital-identity-framework-aadhaar-but-debate-continues)

93
Sayadi, E. (2018, January 11). Biometric ID vs. privacy: Tunisians
win on privacy! But it's not over yet. Access Now. [https://www.ac-
cessnow.org/biometric-id-vs-privacy-tunisians-stood-privacy-not-yet](https://www.accessnow.org/biometric-id-vs-privacy-tunisians-stood-privacy-not-yet)

94
Mzalouat, H. (2018, March 22). Carte d'identité biométrique:
Chronique d'un projet de loi avorté. Inkyfada. [https://inkyfada.com/
fr/2018/03/22/carte-identite-biometrique-tunisie](https://inkyfada.com/fr/2018/03/22/carte-identite-biometrique-tunisie)

الملحق أ

المنهجية

في أوائل عام 2019، قمنا بتوظيف باحثين داخل البلد لكل موقع، مما يضمن أن كل باحث قد عاش واختبر حقيقة السياق الاجتماعي - السياسي الذي يقع فيه النظام. استخدمنا العلاقات والشبكات الحالية لتحديد الباحثين مع المزيد من التركيز على موقفهم وتجربتهم المعيشية أكثر من خبرتهم الفنية أو خبراتهم الرسمية في مجال البحوث.

في بعض الحالات خضع الباحثون أو تعرضوا لأنظمة الهوية الرقمية ذاتها التي كانوا يدرسونها. ولقد رأينا قرب الأنظمة والأشخاص المتأثرين بها كفائدة - والتي ستتيح ظهور مستويات أعمق من الرؤى. كان هذا مقصودًا، حيث كنا نهدف إلى اتباع نهج بديل للنهج الذي نراه عادة في هذا المجال، حيث يقوم باحثون من نصف الكرة الشمالي بزيارات قصيرة إلى بلدان أخرى ويخرجون برؤى إما تفتقر إلى أو تتضمن معرفة محدودة للخبرة المحلية. وفر العمل مع الباحثين داخل البلد الذين لديهم فهم عميق للمجتمعات المستهدفة نظرة أكثر ثراءً ودقةً.

نظرًا لهدفنا المتمثل في إعطاء الأولوية للبحوث التي يتم إجراؤها محليًا، استخدمنا التصميم التشاركي وجمعنا الباحثين معًا في «مكالمات عن بعد» مع موظفي برنامج منظمة إنجن روم ومستشار تصميم البحوث من أجل التطوير المشترك لإطار بحثي للمشروع ككل. أردنا أن نضمن أنه بينما كانت الأهداف الرئيسية لعملهم هي نفسها، فإن أساليب تحقيق تلك الأهداف دمجت خبرة الباحثين ومعرفتهم.

حدد الإطار النهائي أربعة خطوط رئيسية للتحقيق:

- 1 نظام الهوية الرقمية: كيف تم التخطيط له وكيف يعمل
- 2 تجربة الناس الواقعية: حيث يواجهون النظام ويتأثرون به
- 3 تجربة الناس «غير المعروفة»: حيث يؤثر النظام عليهم بطرق قد لا يكونون على دراية بها بشكل مباشر
- 4 المجتمع المدني: المشاركة الحالية والمحتملة

تضمنت المنهجية استعراض للأدبيات، ومقابلات الخبراء المتعمقة، ورسم خرائط، ومقابلات المجتمع المدني، وأخذ عينات من المجموعات المستهدفة واختيارها، ومجموعات التركيز. ثم أخذ كل باحث هذه المنهجيات وقام بتكييفها وفقًا لسياقها المحلي، وهي خطوة مهمة لأننا أردنا التأكد من أن المشروع قد نظر في عوامل مثل اختلال توازن القوى، والمعايير الثقافية، وتاريخ الحوادث، والتغيرات السياسية التي يتعرف عليها الباحثون المحليون بسهولة أكبر من الباحثين القادمين من الخارج. للحفاظ على نزاهة عملية البحث، عملنا مع مستشار أبحاث تشاركي قدم الدعم الجماعي والفردى للباحثين عندما قيامهم بتكييف المنهجيات. يمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات حول المنهجيات في كل موقع في دراسات الحالة في الملحق.

ساهم فريقنا الداخلي أيضًا في مراجعة المطبوعات التي ركزت على الوثائق الرسمية، والدراسات، وإعداد التقارير المتعلقة بالأنظمة المختارة وسياقها، وكذلك المراجعة الأوسع للمنشورات على الأنظمة الوطنية والإنسانية الأخرى، وأفضل ممارسات الهوية الرقمية، وبطاقة الهوية، وحقوق الإنسان، وحماية البيانات، والخصوصية، والمراقبة.

استمرت المقابلات ومناقشات مجموعة التركيز من أواخر فبراير/شباط إلى مايو/أيار 2019. ركزت مقابلات الخبراء العميقة على الأطراف المعنيين الرئيسيين المشاركين في تصميم وتنفيذ كل نظام للهوية الرقمية، مثل المسؤولين الحكوميين، وممثلي وكالات العون، والشركاء، والخبراء. في المجموع، أجرى الباحثون

مقابلات مع 33 من هؤلاء المستطلعين الرئيسيين.

تمكن الباحثون داخل الدولة من تحديد منظمات المجتمع المدني من خلال مراجعة المطبوعات، ومقابلات الخبراء ومعرفتهم الخاصة، ثم استخدموا طريقة كرة الثلج للتوسع في البحث. حدد كل منهم مجموعات المجتمع المدني التي تلبي احتياجات الأشخاص المهمشين، مثل النساء، وأفراد مجتمعات المثليات والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسية، وحاملي صفات الجنس الآخر، والمعوقين، والمشتغلين بالجنس، والمسنين، والمزارعين الريفيين، والسكان الأصليين، والمهاجرين. وأجريت مقابلات فردية شبه منظمة ومناقشات جماعية مع منظمات المجتمع المدني التي تشارك بنشاط في القضايا المتعلقة بالهوية الرقمية، والمهتمين غير المشتركين بعد. نظرًا كون ممثلي المجتمع المدني في كثير من الأحيان مستخدمين للأنظمة التي يجري فحصها، فقد تمكن الباحثون من تجربة مجموعات دراسة «التجربة الواقعية» في هذه الظروف.

مع الأفراد المتضررين من كل نظام، كان الهدف هو الغوص العميق في التجارب وخاصة للمجموعات المعرضة بشكل خاص للآثار السلبية للهوية الرقمية بدلاً من عينة تمثيلية من عامة السكان. لهذا السبب، استخدمنا أيضًا عينات للحالات المنعزلة.¹ تم تحديد المجموعات المستهدفة من خلال مراجعة المطبوعات، والمقابلات مع أصحاب المصلحة الخبراء والمجتمع المدني. في المجموع، كان لدينا 29 مجموعة تركيز من ممثلي المجتمع المدني والأشخاص الذين يعانون من أنظمة الهوية الرقمية بالإضافة إلى 22 مقابلة فردية مع السكان. بشكل عام، تحدثنا إلى أكثر من 100 شخص مستهدفين من قبل أنظمة الهوية الرقمية المختارة بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني.

شجعنا الباحثين على استخدام الأدوات التشاركية، مثل الإشارات البصرية واللفظية للبحث والأنشطة القائمة على السيناريو. كانت هذه الطرق أسهل في بعض الإعدادات من غيرها. على سبيل المثال، تمكن الباحثون في زيمبابوي من استخدام صور قام بها فنانين محليين وإثارة نقاش حول العديد من السيناريوهات بسبب قربهم من المجتمعات، ولكن في المخيمات الإثيوبية حيث كانت الترجمة ضرورية وكان الوصول إليها محدودًا، كان من السهل القيام بمقابلات أكثر تقليدية.

بالإضافة إلى ذلك، قدمنا للباحثين نماذج لمناقشة الغرض من البحث، وكيفية استخدام البيانات، وحمايتها، وكذلك الحصول على الموافقة. أعطيت الموافقة كتابيًا أو لفظيًا في كل موقع. كما تم

إعطاء المشاركين فرصة الانسحاب في أي وقت، وقام الباحثون بالتحقق من الموافقة مرة أخرى في نهاية مجموعات التركيز. على الرغم من عدم تقديم حوافز مالية للمشاركين، قدم بعض الباحثين المرطبات وتسديد تكاليف السفر المحلية حسب الممارسات المحلية.



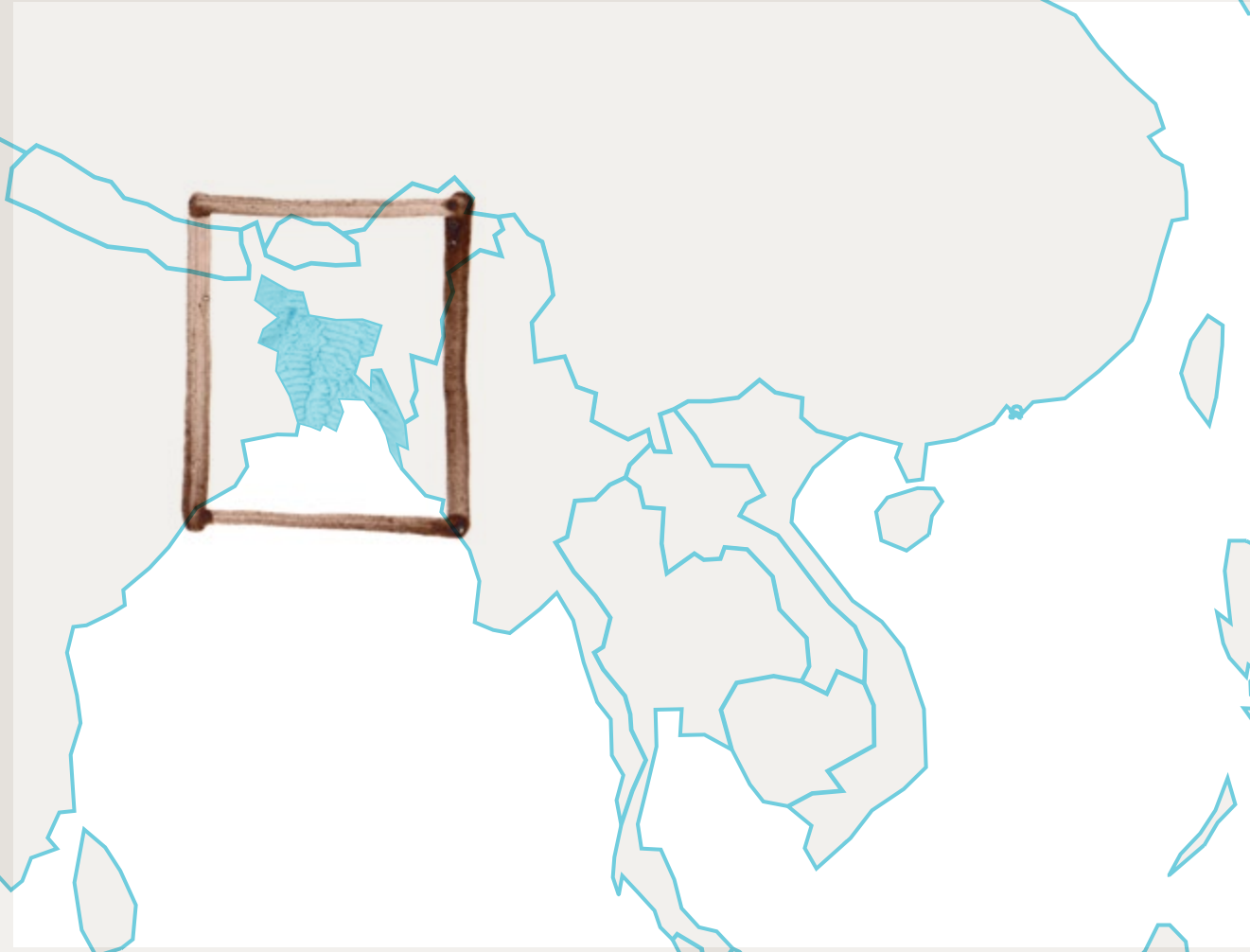
ملاحظات

1 يعني أخذ عينات الحالات المنعزلة (أو القصوى أو الشاذة) التركيز على الحالات الخاصة أو غير العادية التي تبرز نجاحات أو حالات فشل ملحوظة. توفر هذه الحالات نظرة عميقة لتجارب الأشخاص المهمشين، وتتوقع الاتجاهات التي قد تصل في النهاية إلى الحالات العامة وتوفر دروسًا للعمل في المستقبل.

الملحق ب

الهوية الرقمية في مخيمات اللاجئين

في بنغلاديش: دراسة حالة





يستند هذا التقرير إلى الأبحاث التي أجرتها منظمة ذي إنجن روم (The Engine Room)، بدعم من شبكة أوميديار (Omidyar Net- work)، ومؤسسة المجتمع المنفتح (Open Society Foundations)، ومؤسسة يوتي (Yoti Foundation) بين أكتوبر/ تشرين الأول 2018 وديسمبر/ كانون الأول 2019.

الباحث: شريد بن شفيق

مستشار البحث: صوفيا سويثرن

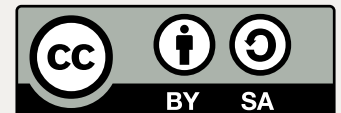
الكتابة: مادلين ماكسويل وزارا رحمان وسارة بيكر، ذي إنجن روم

مراجعة وتحرير: لورا غوزمان وسيفو سيويزا ولورا جوزمان، ذي إنجن روم، إليري روبرتس بيدل

ترجمة: الأصوات العالمية

تصميم ورسوم: سلام شكر

يقع هذا النص تحت رخصة المشاع الإبداعي الدولية للتريخيص بالمثل 4.0. لمطالعة نسخة من هذه الرخصة، تفضل بزيارة: <https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/deed.ar>





المقدمة

في عام 2019، عملت منظمة ذي إنجن روم (The Engine Room) مع باحثين محليين لاستكشاف أنظمة الهوية في خمس مناطق. هدف هذا المشروع إلى الحصول على فهم أفضل للتأثير المعاش لأنظمة الهوية الرقمية على السكان المحليين المضطرين للامتنال لها.

قام باحثنا في بنغلاديش بتشكيل فريق محلي للتغلب على الحواجز اللغوية والثقافية التي تعيق التواصل مع السكان الروهينجيا المسلمين. تضمن الفريق مساعدين ومترجمين ذكور وإناث على السواء، بالإضافة إلى مترجمين لترجمة النصوص إلى الإنجليزية.

يتكون البحث في كوكس بازار من عشر مقابلات متعمقة مع المستطلّعين الرئيسيين في مجتمع اللاجئين الروهينجيا، مثل الماجهي¹ وغيرهم من قادة المجتمع ومسؤول كبير من لجنة إغاثة اللاجئين وإعادة التوطين التابعة للحكومة البنغلاديشية (RRRC) وعشر مجموعات دراسة مع مجتمعات روهينجيا فرعية، بما في ذلك الفئات المهمشة بشكل خاص مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والنساء اللواتي قُتل أزواجهن من قبل جيش ميانمار والناجين من التعذيب على أيدي جيش ميانمار. تم إجراء هذا البحث الأساسي في مخيمي يوخيا وتكناف بين مارس/ آذار وأبريل/ نيسان 2019. تأتي جميع الشهادات من اللاجئين والمستطلّعين الرئيسيين من المقابلات الشخصية والمناقشات خلال هذه الفترة في كوكس بازار. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول المنهجية المتبعة في التقرير العالمي.²

أجبرت المحاولات الفاشلة المتكررة لدخول المخيمات في كوكس بازار فريق البحث على العمل بسرعة أكبر من المخطط له فور حصوله على إذن. كما أدى الانتظار الطويل للمقابلات داخل المخيمات لإبطاء

العمل. بينما نجح الفريق في تجميع مجموعات الدراسة وإجراء مقابلات مع قادة المجتمع وممثلي الحكومة البنغلاديشية، لم يوافق أي من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) العاملين في بنغلاديش على إجراء مقابلة. أثناء كتابة نتائج البحوث (في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول من عام 2019)، تواصلنا مع قسم دعم البرامج والإدارة في المفوضية للحصول على التعليقات، وقمنا بإدراج هذه التعليقات هنا.

يهدف هذا المشروع إلى فهم التجارب المُعاشة للأفراد، وليس عكس عينات تمثل كل مجتمع. لا يمكننا استقراء المعايير الدارجة من النظر إلى تجربة شخص واحد بالضرورة - على الرغم من أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كانت لهم تجارب متماثلة في بعض جوانب النظام - إلا أن كل تجربة تمنح نظرة عميقة حول كيفية تأثر مجموعة متنوعة من الأشخاص بالإجراءات والبنية التحتية الرقمية غير المصممة بما يراعي تنوع الخبرة والهوية.





السياق التاريخي

في عام 2017 وبعد عقود من الاضطهاد (بما في ذلك رفض الاعتراف بوثائق الهوية منذ عام 1982)، فر أكثر من 700 ألف من مسلمي الروهينجيا من ميانمار بسبب أعمال عنف مستهدفة قام بها الجيش (الذي يسيطر على جميع قوات الأمن، وإنفاذ القانون وبعض المناصب الحكومية) في ما أطلق عليه محققو الأمم المتحدة: عملية نفذت «بقصد الإبادة الجماعية»³. فر الأفراد والأسر إلى البلدان المجاورة وأغلبهم إلى بنغلاديش، حيث وافقت الحكومة على إيواء الروهينجيا بشرط عودة اللاجئين في نهاية المطاف إلى ميانمار. يوجد حوالي 900 ألف لاجئ من الروهينجيا في بنغلاديش منذ أغسطس/ آب 2019.⁴

دور الهوية التي تصدرها الحكومة في قضية الروهينجيا حساس بشكل خاص، بالنظر إلى أن العنف ضدهم خاص بهويتهم. لا تعترف حكومة ميانمار بمسلمي الروهينجيا كشعب عرقي في ميانمار (رغم أنها تعترف رسميًا بعدة مجموعات أخرى)، ولا يُمنح الكثير منهم الجنسية على الرغم من ولادتهم في البلاد. وبالتالي، وعلى عكس العديد من «أفضل الممارسات» الأخرى التي تتمثل في عدم جمع البيانات المتعلقة بالعرق أو عدم عرضها على بطاقات الهوية، طالب الروهينجيا بالاعتراف بهويتهم العرقية صراحة في وثائق الهوية. يعد تضمين إثنياتهم على بطاقات الهوية بالنسبة لهم خطوة أساسية نحو ضمان الاعتراف بهويتهم العرقية



ومنحهم الجنسية الميانمارية والحفاظ عليها.

تستخدم عدة أنظمة لتحديد الهوية مع هذه الفئة من السكان. نظرنا في عملية تسجيل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المعروفة محلياً باسم «عملية التحقق المشتركة» أو «مشروع البطاقة الذكية»)، ولكن من أجل السياق، فإننا نشرح هنا أيضاً وثائق الهوية الرسمية المقدمة إلى، أو بحسب البعض، المفروضة قسراً⁵ على الروهينجيا بواسطة حكومة ميانمار منذ عام 2016⁶ والمعروفة، بحسب التسمية الأخيرة، باسم «بطاقة التحقق الوطنية» (NVC).

تعرف بطاقة التحقق الوطنية فعلياً شعب الروهينجيا بأنهم «أجانب»، بما يلغي هويتهم الروهينجية ويحرمهم من الجنسية والحقوق المرتبطة بها. يقول النقاد إن حكومة ميانمار ستستخدم النظام لتتبع الروهينجيا، مع احتمال المزيد من الاضطهاد المستهدف.⁷ يقول لاجئو الروهينجيا الذين تحدثنا إليهم أنهم سيشعرون بالثقة بعدم استخدام هذه المعلومات ضدهم فقط إذا تم منحهم الجنسية مع جمع البيانات.

لكن إجراءات البطاقة هذه ترفض إعطاءهم الجنسية، وبالتالي فإن العديد من الروهينجيا يرفضون العودة إلى ميانمار كما يرفضون المطالبة ببطاقة التحقق الوطنية. هذا يتركهم في مأزق إلى حد ما: تقول حكومة ميانمار إن قبول بطاقة التحقق الوطنية هو شرط للعودة للوطن، في حين يرفض شعب روهينجيا قبول بطاقة التحقق الوطنية دون الحصول على الجنسية أيضاً. كما قال أحد الأئمة الذي قابلته كجزء من هذا البحث:

هناك سبب وراء هوية الروهينجيا التي نبحث عنها. تحصل كل الأعراق [المختلفة] في ميانمار على الجنسية على أساس هويتها العرقية... لقد أعطوا جميع الإثنيين هويتهم العرقية لكنهم لم يعطونا [الروهينجيا] ذلك. يتمتع جميع الناس من مختلف الأعراق بحرية الحركة ولكن ليس في حالتنا. جميع مرافق بورما تعتمد على الهوية العرقية. لهذا السبب نطلب من الجميع أن يعطينا الجنسية مع الإثنية.



يوثق تقرير صادر عن جماعة حقوق الروهينجيا "فورتيفاي رايتس" في أوائل سبتمبر/ أيلول⁸ 2019 الحوادث التي احتُجز فيها مسلمو الروهينجيا في ميانمار تحت تهديد السلاح وأُجبروا على قبول بطاقة التحقق الوطنية، ناقلاً عن أشخاص من الروهينجيا قولهم: «إن المستند الذي يتعين عليك ملؤه لبطاقة التحقق الوطنية يجعلنا نشعر بالعار؛ يقول بأننا غرباء». يسلط هذا البيان الضوء على الطريقة التي يؤثر بها كل من النتيجة النهائية لنظام تحديد الهوية وإجراءاته على كرامة وحقوق الأشخاص الذين يخضعون للنظام. يتضمن التقرير مثال آخر في يوليو/ تموز 2017:

... دخل جنود جيش ميانمار ومسؤولون حكوميون قرية باو تو لار - المعروفة أيضاً باسم قرية باندولا - في بلدة مونغداو بولاية راخين، وأُجبروا مجموعات من الروهينجيا على قبول بطاقات التحقق الوطنية، في بعض الحالات تحت تهديد السلاح. أخبر رجل من الروهينجيا يبلغ 61 عاماً «فورتيفاي رايتس»: «أغلق [الجنود] الباب وحاصرونا حاملين البنادق». أُجبرته سلطات ميانمار وأربعة من أفراد أسرته السبعة على قبول بطاقة التحقق الوطنية. «لقد فصلوا بين الرجال والنساء... إن التهديدات لقبول بطاقة التحقق الوطنية حقيقية. إنه وضع فظيع بالنسبة لنا».⁹





نظام الهوية الرقمية



منذ يونيو/ حزيران 2018، تنفذ الحكومة البنغلاديشية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية تسجيل مشتركة تهدف إلى جمع البيانات الشخصية وإصدار بطاقات الهوية للاجئين الروهينجيا الذين فروا من ميانمار إلى بنغلاديش نتيجة الهجمات العسكرية في ميانمار على مناطق الروهينجيا. كانت هذه العملية «لأغراض الحماية وإدارة الهوية والتوثيق وتقديم المساعدة والإحصاءات السكانية وتقديم الحلول في نهاية المطاف لحوالي 900 ألف لاجئ».¹⁰ منذ أغسطس/ آب 2019، كان يتم تسجيل ما متوسطه 5000 لاجئ يوميًا في سبعة مواقع داخل المستوطنات في كوكس بازار.¹¹ حيث قام موظفو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بجمع بصمة القزحية وبصمات الأصابع والمعلومات العائلية، وتم إصدار البطاقات الذكية المتصلة بهذه البيانات من قبل المفوضية وحكومة بنغلاديش.

بعد الجهود الفاشلة التي بذلتها الحكومة البنغلاديشية لإعادتهم الطوعية لميانمار والتي لم يقبل بها أي لاجئ من الروهينجيا، أفادت التقارير أن الحكومة بدأت في مشاركة بيانات اللاجئين مع حكومة ميانمار.¹² في يوليو/ تموز 2019، تم تسليم قائمة تضم 25 ألف شخص من الروهينجيا إلى ميانمار.¹³ وتشير التقارير على وسائل التواصل الاجتماعي¹⁴ إلى أن هذه البيانات تضمنت نسخاً مطبوعة من الصور وبصمات الأصابع، إلا أن هذا الادعاء لا يزال غير مؤكد. وفقاً لوسائل الإعلام البنغلاديشية، قدمت الحكومة ما مجموعه ثلاث قوائم تحتوي على أسماء 55 ألف من الروهينجيا لحكومة ميانمار.¹⁵

لم نعثر على دليل على وجود اتفاق ثلاثي طوعي للعودة إلى الوطن¹⁶ بين ميانمار وبنغلاديش ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. من الناحية النظرية، سيوضح مثل هذا الاتفاق ترتيبات مشاركة البيانات، بما في ذلك البيانات التي تمت مشاركتها مع حكومة ميانمار، وكيفية المشاركة. لكن حتى وقت كتابة هذا

التقرير لم تتم مشاركة أو تأكيد مثل هذا الاتفاق علناً. بدلاً من ذلك، تعمل المفوضية بموجب مذكرات تفاهم منفصلة مع كل حكومة.¹⁷





التجارب المُعاشة

أُلقت المقابلات ومجموعات الدراسة التي أجريتها في كوكس بازار من مارس/ آذار إلى أبريل/ نيسان 2019 الضوء على التجربة المُعاشة للاجئين الذين يتفاعلون مع نظام التسجيل التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة بنغلاديش. نظراً لوجود القليل من الأبحاث حول تجارب الأشخاص في أنظمة الهوية الرقمية، فإن هذه البيانات النوعية مفيدة لفهم واقع بعض الأفراد. قد تتعارض بعض هذه التجارب مع التقارير الرسمية أو المبادئ التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة بنغلاديش، ولكن من الأهمية بمكان أن نفهم أن ليس لدى جميع اللاجئين تجربة واحدة مماثلة. نهدف إلى أن تصبح هذه الدروس جزءاً من النقاش الأوسع حول حلول الهوية الرقمية في السياقات الإنسانية.

التوعية وتوفير المعلومات

على الرغم من إرشادات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن المشاركة المجتمعية،¹⁸ ذكر اللاجئون الذين قابلناهم أن توفير المعلومات حول نطاق وهدف نظام الهوية الرقمية كان ضئيلاً وغير متسق. تم توزيع المعلومات على قادة المجتمع، الذين قاموا بعد ذلك بمشاركة التفاصيل مع مجتمعاتهم. تُظهر المقابلات التي أجريتها أن النساء كن آخر من يتم إخطارهن - وغالباً ما يكون ذلك بشكل غير مباشر عن طريق الرجال والأولاد في مجتمعهم. في أحد مجموعات الدراسة التي تضم نساء معاقات، قالت إحدى المشاركات: «لقد أجروا مناقشات مع الذكور. أولئك اللواتي لديهن أولاد في أسرهن، كن قادرات على الذهاب».

بذل مكتب مفوض إغاثة اللاجئين والإعادة إلى الوطن (RRRC) بنغلاديش جهداً لتوضيح سوء التفاهم بشأن البطاقة، ولكن، حسب ما قيل لنا، كان ذلك فقط عندما أثر ذلك على معدلات التسجيل. وكما قال المفوض في ذلك الوقت، «لقد كانت لديهم شكوك... حاولنا تشجيعهم عن طريق إجراء الكثير من المناقشات الجماعية المركزة أو الجلسات المتكررة... حاولنا أن نجعلهم يفهمون أنه من أجل مصلحتهم». بعض اللاجئين الذين تحدثنا إليهم لا يثقون بالمعلومات المقدمة من مفوض إغاثة اللاجئين والإعادة إلى الوطن ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. بدلاً من ذلك يلجؤون إلى مجتمع الشتات للحصول على المشورة والمعلومات. قال زعيم الاحتجاج:

في اليوم السابق للذهاب إلى المكتب، قدمنا صورة لهذه البطاقة في فيسبوك لبعض من قادتنا الذين يعيشون في الخارج للحصول على اقتراحاتهم. ثم في اليوم التالي ذهبنا إلى مكتب [مجموعة حقوق الروهينجيا]. أخبرونا بالأناخذها، كما أخبرنا بذلك قادتنا الذين يعيشون في الخارج.

بالإضافة إلى ذلك، شكلت الحواجز اللغوية تحدياً لبعض اللاجئين، إذ أن البطاقات الذكية الصادرة لهذه الفئة من السكان مكتوبة بالإنجليزية والبنغالية. اللاجئين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة¹⁹ أو لا يعرفون كيفية قراءة اللغة الإنجليزية أو البنغالية لا يعرفون ما هو مكتوب على بطاقات الهوية الخاصة بهم.

عند سؤاله عما هو مكتوب على البطاقة الذكية أجاب أحد المشاركين، «كيف يمكننا معرفة ذلك يا أخي؟ لا يمكننا قراءة اللغة الإنجليزية ولا يمكننا قراءة البنغالية.» وقال آخر: «ما الذي يمكن كتابته هناك؟ ليس من المفترض أن يكتبوا أننا بنغلاديشيين، أليس كذلك؟ قد يكتبون أننا من بورما. بما أننا لا نستطيع القراءة، فنحن لا نعرف.»



رفض التسجيل - احتجاج في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨

قبل وقت قصير من بدء بحثنا الميداني في كوكس بازار، نظم اللاجئون مظاهرة احتجاج ضد نظام هوية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ورفضوا التسجيل. أخبرنا قادة الاحتجاج أن هذا الرفض يرجع إلى حقيقة أن بطاقات الهوية لا تحدد هوية الأفراد باسم «الروهينجيا». وكما أخبرنا أحد المجاهي، «لو أدرجونا كمسلمين من الروهينجيا، لشارك [اللاجئون] في جمع البيانات، وإلا فإنهم لن يشاركوا. كان الناس خائفين. قالوا أنهم لن يعطونا صفة الروهينجيا، كيف لنا إذاً إعطاءهم [البيانات]؟»

بالنسبة للعديد من لاجئي الروهينجيا، تعكس هذه المشكلة مسألة محو الهوية التي واجهها اللاجئون في ميانمار مع بطاقة التحقق الوطنية. وكما قال أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، «نعتقد أن بطاقة التحقق الوطنية هي الأخ الأكبر والبطاقة الذكية هي الأصغر. كلاهما يأتي من نفس المصدر... وهذا ما نفكر فيه. إذا حدث هذا، فسنظل نعتبر أجانب في بلدنا».

على مدار عدة أيام، نجحت المناقشات بين مسؤولي النظام وقادة المجتمع وقادة الاحتجاج في حل الموقف. بعد أن تبادل المسؤولون المزيد من المعلومات حول الغرض من البطاقة الذكية وأوضحوا أن العرق تم تسجيله في قاعدة البيانات، حتى لو لم يتم عرضه على البطاقة نفسها، اقتنع المتظاهرون بإنهاء المظاهرة واستمر التسجيل. وصف مفوض إغاثة اللاجئين والإعادة إلى الوطن ذلك قائلاً:

أرادوا أن يذكروا عرق الروهينجيا على البطاقة ولكن حاولنا جعلهم يفهمون أن العرق لم يرد ذكره في أي بطاقة هوية... فهو ليس ضرورياً هنا... نضع في قاعدة البيانات الرئيسية عرقهم على أنهم روهينجيا... بعد أن رؤوا ذلك صدقونا أو اقتنعوا بجدوى الإجراء...

الوعي والتفهم

قال الأشخاص الذين قابلناهم إنه كان هناك القليل من الفهم المشترك حول غرض نظام الهوية الرقمية بين الجهات الفاعلة والمسؤولين ومستخدمي النظام. بالإضافة إلى الحد من الاحتيا²⁰ل - «سوء الاستخدام من خلال تكرار نسخ هذه المعرفات» - قال مفوض إغاثة اللاجئين والإعادة إلى الوطن إن البطاقة تخدم غرض «فصلهم عن سكاننا» ودعم جهود الإعادة إلى الوطن «عندما [تتحسن] حالة ميانمار». قال أحد اللاجئين إنه تم إخباره أن البطاقة تعني أنهم أصبحوا «مسؤولية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الآن» وتساوي وضع اللاجئ بامتلاك البطاقة الذكية: «لقد أعطتكم المفوضية البطاقات الآن وسيعلمون العالم أنكم تعتبرون رسميًا الآن لاجئين». تحدث لاجئ آخر عن «أننا بحاجة إلى بيانات بيومترية للجميع لمعرفة عدد الروهينجيا الذين أتوا إلى هنا».

تحدث عدة مشاركين عن مخاوف مشاركة البيانات مع ميانمار. «ما زلنا نشك في مسألة واحدة... أكدوا لنا أنهم لن يشاركوا بياناتنا البيومترية مع [حكومة ميانمار]، لكن ماذا لو خدعونا وتبادلوا هذه البيانات... [و] أعادونا [إلى ميانمار]؟»

في كثير من الأحيان، عندما السؤال عن الغرض من الهوية، يرجعها الناس إلى الحصول على حصص الإعاشة أو تلقي المساعدات، وهو شيء سنبحث فيه أكثر فيما يلي في قسم الموافقة المبنية على معرفة. بالنسبة إلى العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، كان يُنظر إلى البطاقة الذكية على أنها أفضل من النظام القديم، حيث إنها تعني الحصول على بطاقة واحدة فقط، بدلاً من البطاقات المختلفة لأنواع مختلفة من الحصص الغذائية: «في السابق كانوا يعطوننا العديد من البطاقات... للأرز والبقول والرعاية الصحية والوقود... ولكن هناك بطاقة واحدة فقط الآن».

أظهر اللاجئون مستويات منخفضة من الفهم حول غرض البيانات البيومترية في نظام الهوية الرقمية وعواقب حصول اختراق للبيانات. غالباً ما كانت لدى المشاركين في مجموعة الدراسة أفكار متضاربة حول الغرض من البيانات البيومترية، بدءاً من اعتبارها كممارسة اعتيادية للمفوضية (مع عدم وجود تفاصيل أكثر من ذلك) وصولاً إلى إخبارهم بأن ماسحات قزحية العين تتحقق من أمراض العيون. إذا كان هذا الجزء الأخير صحيحاً، فهذه معلومات مغلوبة تنتهك الموافقة المبنية على معرفة.

• «سألته، لم فحص قزحية العين؟ الحكومة لم تفعل شيئاً من هذا القبيل. أخبرونا أن ذلك يتم نيابة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين».

• «أخبروني أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقوم بمسح قزحية اللاجئين في كل مكان في العالم».

• «أخبروني أنهم يفحصون أعيننا لمعرفة ما إذا كان لدينا أي مرض عيون».

• «لقد فعلوا شيئاً لأعيننا باستخدام أنبوب كبير. نعم، لقد فعلوا شيئاً. أستطعت أن أرى زوجاً آخر من العيون هناك».

عند السؤال عن الغرض من البيانات البيومترية في نظام الهوية الرقمية، شعر مفوض إغاثة اللاجئين والإعادة إلى الوطن أن المخاوف كانت غير صحيحة لأن السكان كانوا قد تعرضوا للتمييز ضدهم قبل البيانات البيومترية. قال المفوض:

حتى قبل هذه البيانات البيومترية، تعرضوا للتعذيب... إذا كانوا يريدون تعذيبهم، إذا كانوا يريدون إلحاق الأذى بهم، فإن البيانات البيومترية ليست المسألة هنا، أليس كذلك؟ إذا كنت أرغب في التمييز بين السكان، فأنا لا أحتاج إلى بياناتهم البيومترية... إنهم يتعرضون لحلقة مفرغة من التعذيب منذ أواخر السبعينيات... لم تلعب البيانات البيومترية أي دور في ذلك... لذا، فهم خائفون من شيء غير موجود، وذلك غير ضروري.

تدور هذه الفكرة في دائرة مفرغة من التجارب²¹ على المجتمعات المهمشة وتقيّد قوة اللاجئين وكرامتهم. إن معاملة المهجرين قسراً بشكل أفضل مما تفعله بلدانهم الأصلية، هو أقل من المفروض وعدم تطبيقه لا يتماشى مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين،²² رغم أن بنغلاديش ليست من الدول الموقعة. ومع ذلك، فإن تعليق المفوض يتماشى مع آراء العديد من اللاجئين الذين قابلناهم والذين قالوا إن ظروف فقرهم كانت شديدة لدرجة أن القلق بشأن البيانات البيومترية كان ثانوياً أمام احتياجاتهم من الغذاء والمأوى والسلامة البدنية.

غياب الموافقة المبنية على معرفة

تتطلب سياسات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين²³ تطبيق أنظمة الهوية الرقمية بعد الموافقة المبنية على معرفة من جميع الأشخاص المسجلين في هذه الأنظمة. بمعنى آخر، يجب على جميع المسجلين فهم غرض ونطاق النظام. على هذا النحو، قد يعكس الفهم غير المتسق حول الغرض من هذا النظام مشاكل في تنفيذ سياسة الموافقة المبنية على معرفة.

أفاد أحد قادة الناشطين أنه لم يتم طلب موافقة الأفراد على أخذ البيانات البيومترية، وإنما قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو موظفي الحكومة بعقد اجتماعات في المخيمات لإعلام الناس بأنهم «يرغبون في جمع بياناتك... إنها مفيدة، ليس لنا ولكن لكم». وأضاف: «عندما يذهب الناس إلى المركز، فإنهم قد فهموا بالفعل - لقد فهم الموضوع ووافق». نظراً لإعلان المشاركين في مجموعة الدراسة عن علمهم بالبطاقة الذكية من قبل المجاهي وقادة المجتمع الآخرين، فقد طلبنا التوضيح. أكد القائد الناشط أن موظفي المفوضية أو موظفي الحكومة التقوا بالقادة، وليس بالجميع: «لم يتم شمل الجميع، لكن تم شمل أهم الأشخاص». ما وصفه الأشخاص الذين تمت مقابلتهم آنذاك كان عملية متدرجة، حيث أعطى قادة المجتمع بشكل غير مباشر موافقة جماعية بدلاً من قيام الموظفين بتطبيق إجراءات المفوضية للموافقة المبنية على معرفة²⁴ لكل فرد عند التسجيل.

أبلغنا من قبلناهم أن موظفي النظام أخبروا اللاجئين أن التسجيل في النظام كان شرطاً لتلقي المساعدات. في هذا السياق، لا يمكن للاجئين رفض التسجيل لأنهم لا يستطيعون البقاء على قيد الحياة دون حصص الإعاشة. قال أحدهم: «لقد أخبروا أنه من الضروري أخذ البطاقة الذكية وإلا فلن نحصل على حصص إعاشة... وبالتالي لم يكن لدينا أية خيارات أخرى سوى أخذ البطاقة».

يعد وجود بدائل قابلة للتطبيق جزءاً ضرورياً وأساسياً في تقديم خدمة يتم فيها احترام حق الناس في الموافقة. علاوة على ذلك، فإن الفئات المهمشة التي تعاني للبقاء على قيد الحياة، لا تتمتع في الغالب بميزة النظر في عواقب مشاركة بياناتها الشخصية. أشار أحد الناشطين إلى أنهم لا يخشون ما سيحدث لبياناتهم البيومترية؛ إنهم «خائفون فقط من ميانمار». عندما سئلت إحدى مجموعات الدراسة عن قد يلحق الضرر ببياناتهم، أجاب أحد المشاركين: «نحن نعيش في منزل مصنوع من القماش المشمع. الجو حار هناك لدرجة أن أي سؤال من هذا القبيل لا يأتي أبداً لأذهاننا».

أعرب بعض اللاجئين عن امتنانهم للحكومة البنغلاديشية لمساعدتهم، لدرجة أنهم وضعوا ثقتهم الكاملة في جمع أي معلومات مطلوبة: «الأشياء التي فعلها الشعب البنغلاديشي من أجلنا؛ لن ننسى ذلك أبداً. لن نتمكن يوماً من سداد المعروف. سنطيع حكومة بنغلاديش. حتى لو كانوا يبيعوننا، فلن نقول أي شيء لأنهم أنقذونا من الموت». هذا مثال آخر على اختلال التوازن في القضية، مما يعكس مدى السهولة التي يمكن بها لأصحاب السلطة تطبيق الأنظمة دون مراعاة حقوق اللاجئين وكرامتهم. وكما ذكر لاجئ آخر: «إننا لا نقبل بذلك عن طيب خاطر. إننا نقبله لأننا تحت حكمكم الآن؛ يجب أن نتبع القوانين في بلدكم».

ومن المثير للاهتمام أن العديد من اللاجئين الذين تحدثنا إليهم لم يثقوا بالمفوضية، مشيرين إلى وكالة اللاجئين بأنها «كاذبة» و«محتالة» بسبب توافقها الواضح مع ميانمار وبطاقة التحقق الوطنية التابعة لها. أبلغنا أحد الأئمة:

لسنا خائفين من الحكومة البنغلاديشية. نحن خائفون من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين... في يونيو/ حزيران 2018، وقَّعت المفوضية مذكرة تفاهم مع حكومة ميانمار. بناءً على تلك الاتفاقية طلبت منا المفوضية [التسجيل في] بطاقة التحقق الوطنية. لذلك، يمكننا أن نرى أن المفوضية تحاول أيضاً أن تجعلنا أجنب.

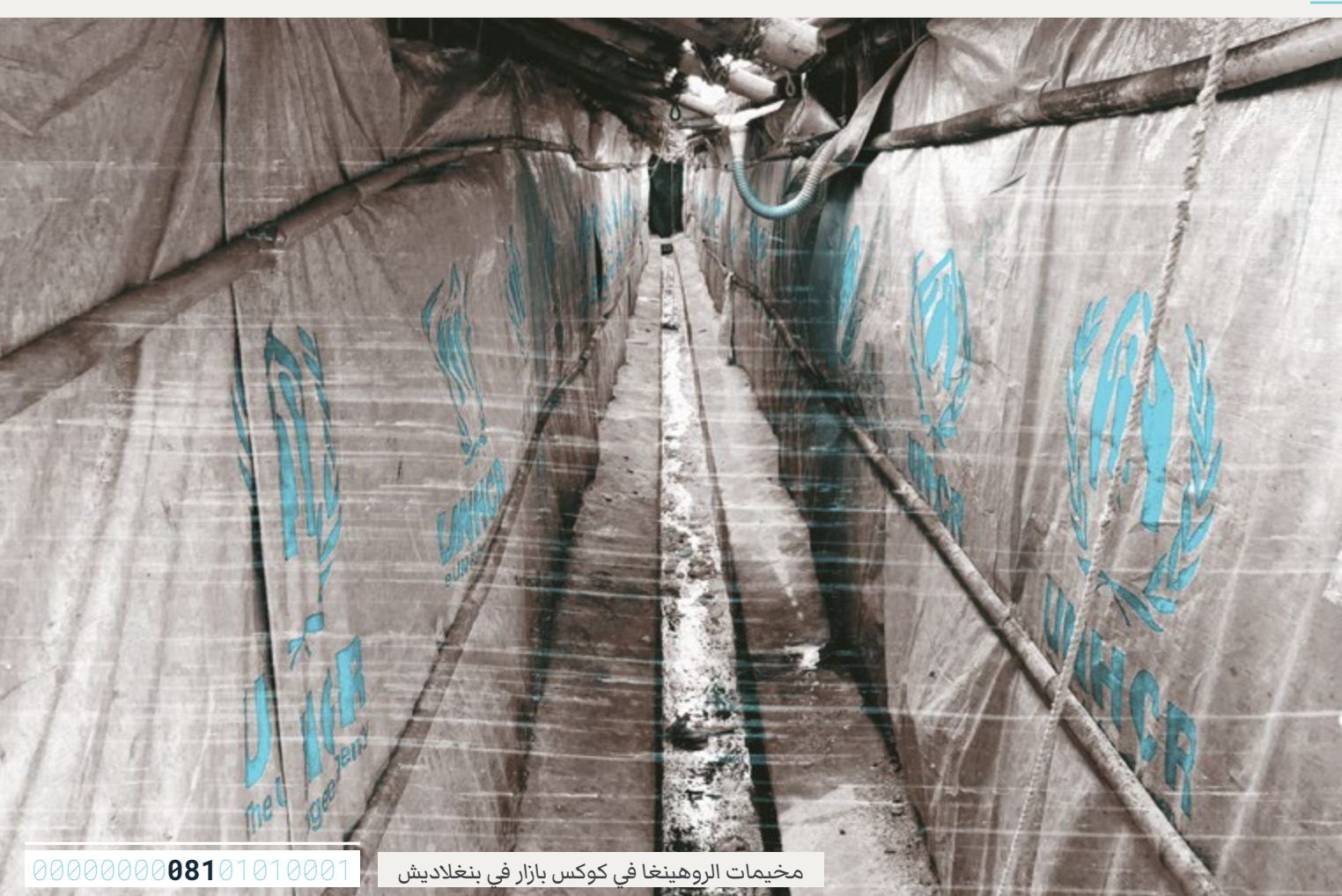
ساهم هذا الافتقار إلى الثقة بشكل جزئي في رفض اللاجئين التسجيل للحصول على البطاقات الذكية: «... ولكن بعد ذلك رأينا شعار مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على البطاقة الذكية، وهو ما أوصل لهذه المشاكل. لو لم يكن شعار المفوضية هناك، لما كان هناك مشكلة على الإطلاق».

هذا التصور السلبي له تأثير ارتدادي على المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. وذكر الأمام نفسه:

تتحدث كافة المنظمات غير الحكومية عن هذه البطاقة الذكية، لكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي وكيل جميع المنظمات غير الحكومية. لهذا السبب فهي تسيطر على معلومات المنظمات غير الحكومية الأخرى... جميع المنظمات غير الحكومية تحاول القيام بأعمال تجارية على حسابنا. إنهم لا يفكرون في صالحنا. ليست هناك منظمة غير حكومية واحدة تريد الخير. إنهم فقط يريدون فائدتهم... جميع المنظمات غير الحكومية تتبع المفوضية. وحيث

لا تريد المفوضية لنا الخير، فلماذا تريد المنظمات الأخرى الخير؟... سألناهم مرات عديدة العمل من أجل حقوقنا، لكنهم لا يفعلون ذلك.

يعكس التناقض الصارخ في ثقة اللاجئين بالحكومة البنغلاديشية افتقارهم إلى المعلومات حول العلاقة بين بنغلاديش وميانمار. بدون معلومات كافية يمكن الوصول إليها حول المحادثات الجارية بين هاتين الحكومتين، يتم ترك اللاجئين لوضع افتراضات حول دوافعهما ومصالحهما. على الرغم من أن هذا النوع من المشكلات ليس فريداً على الأرجح في سياق الروهينجيا، إلا أنه يبدو أنه يجعل من الصعب على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من منظمات المعونة والمجتمع المدني أن تكون فعالة بشكل كامل.



مشاكل أثناء عملية التسجيل

بالإضافة إلى الافتقار الواضح للموافقة المبنية على معرفة، قام اللاجئون الذين تحدثنا إليهم بتفصيل مشاكل أخرى في عملية التحقق المشتركة. ذكر البعض الاضطراب إلى الوقوف أو الانتظار لفترات طويلة من الوقت، فاقت أحياناً خمس ساعات. وصف أحد الأئمة المشهد:

يدعون المزيد من الناس للحصول على البطاقة الذكية أكثر مما هو ممكن في يوم واحد. بعد الذهاب إلى هناك، يقف الناس هناك طوال الوقت. أولئك الذين لا يستطيعون التسجيل للحصول على البطاقة الذكية، يعودون للمنزل ويواجهون نفس المشكلة في اليوم التالي عندما يذهبون للتسجيل من أجل البطاقة الذكية مرة أخرى. إذا علق الناس في الحشد، فإن المتطوعين يأخذون المال منهم ويأخذونهم إلى الأمام للقيام بإجراءات البطاقة الذكية. أخذ المال... هو ضد القوانين.

لاحظنا وجود مراكز تسجيل متعددة، ورأينا أن مناطق الانتظار كانت في كثير من الأحيان مزدحمة للغاية وغير مريحة بسبب الحرارة والمساحة الضيقة وافتقارها لمقاعد للمحتاجين مثل النساء الحوامل والأطفال والمعوقين.

علاوة على ذلك، فإن عملية التسجيل لم تحترم المعايير الثقافية باستمرار. أبلغت النساء عن الحاجة إلى إزالة الأوشحة والحلي عن الرأس، وهي تجربة وصفها البعض بأنها «مهينة». قالت امرأة اضطرت إلى رفع وشاحها عن رأسها، «لقد شعرت بالسوء... لم أشعر بالاحترام هناك مما أزعجني». وذكرت أخرى:

فتحوا أقراطنا ودبابيس الأنف. أخذوا المعلومات برفع الغطاء عن رؤوسنا، برؤوس عارية. هل يجب القيام بذلك عن طريق إذلانا؟... لو لم يفعلوا ذلك على هذا النحو، لكان شعورنا أفضل.

تطورات ما بعد البحث

بمناسبة الذكرى الثانية لليوم الذي بدأ فيه العنف ضد الروهينجيا في ميانمار، تجمع أكثر من 200 ألف لاجئ في مظاهرة سلمية في كوكس بازار في 25 أغسطس/ آب 2019.²⁵ خلال الأسبوع نفسه، قامت الحكومة

البنغلاديشية بمحاولة ثانية لإعادة لاجئي الروهينجيا إلى وطنهم، ولكن لم يتطوع أي شخص للعودة إلى ميانمار. بعد هذا التجمع، اتخذت الحكومة البنغلاديشية عددًا من الإجراءات الصارمة، بما في ذلك:

- إقالة المسؤول الحكومي، مفوض إغاثة اللاجئين والإعادة إلى الوطن محمد عبد الكلام، الذي يشرف على مساعدة بنغلاديش للروهينجيا، من منصبه²⁶
- حظر جميع عمليات 41 منظمة غير حكومية في مخيمات الروهينجيا
- حظر عمليات اثنتين من المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في كوكس بازار²⁷

بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة أيضاً خطوة غير مسبقة بالطلب من شركات الاتصالات منع التغطية عن الهواتف المحمولة في معسكرات الروهينجيا.²⁸ فرضت الحكومة حظراً على بيع بطاقات SIM للاجئين الروهينجيا في عام 2017،²⁹ لكن لم يتم الالتزام بالحظر بدقة من قبل شركات الاتصالات. قال مصطفى جبار، وزير الاتصالات في بنغلاديش علناً، أن هذه الخطوة «كانت مدفوعة بعدم وجود وثائق هوية مناسبة للاجئين الروهينجيا، مما يعني أنه لا يسمح لهم بموجب القانون التسجيل للحصول على بطاقات SIM». ³⁰ في عام 2016، أدخلت بنغلاديش التسجيل البيومتري بشكل إلزامي لجميع مالكي بطاقات SIM، وأنشأت نظام يتم فيه التحقق من بصمات الأفراد الذين يسجلون بطاقات SIM بالاعتماد على بطاقات الهوية الوطنية (NIDS)، مما يتيح تتبع كل بطاقة SIM لشخص واحد.³¹

يجلب تعليق الاتصالات بُعْداً جديداً لكيفية استخدام التكنولوجيا وتحديد الهوية كأدوات للإقصاء المستهدف. من خلال إصدار الأمر إلى هيئة تنظيم الاتصالات في بنغلاديش (BTRC) «للتحقق من مستخدمي الهواتف المحمولة في المخيمات»³² خلال سبعة أيام وإجبار مشغلي الاتصالات على تعطيل الإنترنت (3G و 4G) في المخيمات، اتخذت الحكومة البنغلاديشية خطوة جذرية ضد حرية التعبير والوصول إلى الإنترنت، مع استراتيجية تجمع بين سلطة الهيئات الحكومية والشركات. أكد مسؤولو BTRC³³ تعليق خدمة 3G و 4G إلى أجل غير مسمى، في حين أن تغطية الـ 2G (التي تسمح بالاتصال الصوتي بدون الإنترنت) لا تزال تعمل.

لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت شركات الاتصالات ستتبع الأوامر «بالغاء» بطاقات SIM من الناحية الفنية. تكهنت وسائل الإعلام الناطقة بالبنغالية في أوائل سبتمبر/ أيلول 2019 بأن أحد الاحتمالات يمكن أن يتمثل في مشاركة شركات الاتصالات بقائمة بطاقات SIM النشطة في المخيمات مع الحكومة، والتي

يمكن بعد ذلك النظر فيما إذا كانت على قائمة الشرائح التي تم «التحقق منها»، والطلب من الشركات إلغاء تنشيط كل من ليس في تلك القائمة.³⁴

تقول الحكومة البنغلاديشية أن هذه الإجراءات تُنفذ باسم «الأمن القومي»³⁵، لكن واجهت هذه الخطوة انتقادات من قبل الروهينجيا ووسائل الإعلام الدولية³⁶ ومنظمات حقوق الإنسان والحكومات الأخرى التي تعتقد أن المزيد من عزلة مسلمي الروهينجيا ليست حلاً فعالاً.





الاستنتاجات والتوصيات



بالنظر إلى استجابة حكومة بنغلاديش للاحتجاج السلمي، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تتواصل منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحقوق الرقمية مع المنظمات التي تدعم حقوق اللاجئين الروهينجيا لتبادل المعرفة وتعزيز جهود المناصرة. تخطط منظمة ذي إنجن روم لتسهيل إجراء أبحاث إضافية مع مجتمع لاجئي الروهينجيا في كوكس بازار، وستواصل تبادل النتائج وإقامة صلات بين الأفراد والمنظمات التي تعالج هذه التحديات.

نشجع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على العمل على اختبارات فعالة لضمان اتباع سياسة الموافقة المبنية على معرفة في الميدان. من الأهمية بمكان أن يفهم كل شخص يمر بعملية التحقق ما هي البيانات البيومترية التي يتم جمعها وكيفية استخدامها. بغض النظر عن التواصل بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقادة المجتمع، ومن ثم بين هؤلاء القادة ومجتمعاتهم، ينبغي اتباع إجراءات المفوضية للموافقة المبنية على معرفة مع كل فرد في وقت التسجيل. فيما يتعلق بتوفير المعلومات، يجب التركيز بشكل خاص على الحواجز اللغوية واستكشاف طرق لإيصال المعلومات حول نطاق النظام والمعلومات الموجودة على البطاقة الذكية بشكل شفهي أو مصور.

في حين أن عملية الموافقة المبنية على معرفة لا تزال هامة، لا يمكننا تجاهل حقيقة أن اللاجئين نادراً ما يكونون في وضع يتيح لهم الالتفات لخصوصية البيانات، لأنه كما ذكر العديد في مجموعات الدراسة، ما زال يثقل كاهلهم عبء العنف الذي فروا وما زالوا يخشون منه، إلى جانب حاجتهم للضروريات الأساسية من الجهة ذاتها التي تطلب بياناتهم. احتج لاجئو الروهينجيا في كوكس بازار في البداية على البطاقة الذكية الفريدة من نوعها بين مخيمات اللاجئين ويبدو أن ذلك راجع كلياً إلى رغبتهم في تسجيل إثبتهم بوضوح كوسيلة لحماية الجنسية الميانمارية وتجنب المزيد من الاضطهاد عند الإعادة إلى الوطن، في حين لم يُبدوا أية مخاوف بشأن البيانات البيومترية وسلطات إدارة المخيم. تُظهر هذه التصرفات أنه يمكن للاجئين الحصول على بعض السلطة عند التجمع معاً خوفاً على حياتهم، ولكن على المستوى الفردي فما من وسيلة لفرض أي تغيير.³⁷

تلتزم منظمة ذي إنجن روم بالبحث عن حلول لمشكلة الموافقة المبنية على معرفة. نوصي صانعي القرار والمطورين لأنظمة الهوية الرقمية بالنظر في البدائل التي تعترف بديناميكيات السلطة وتحافظ على كرامة اللاجئين وحقوقهم، ونحث المجتمع المدني على الدعوة إلى البدائل. وقد يشمل ذلك دعوة ممثلين متعددين من السكان المهجرين حديثاً لتقديم اقتراحات على النظم في مراحل مختلفة وتحسين توفير المعلومات وعمليات الإبلاغ عن المظالم لتحديد الأولويات وتطوير عمليات بديلة ذات مغزى تمكن اللاجئين من اتخاذ الخيارات وتنقيح عمليات إدارة المعلومات.

تم تجريد لاجئي الروهينجيا مراراً من سلطتهم وكرامتهم، مما يجعل من الأهمية بمكان أن تتاح لهم الفرص لاتخاذ قرارات بشأن حياتهم. بالنظر إلى افتقارهم إلى الثقة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإيمانهم البادي بالحكومة البنغلاديشية، التي يقال إنها تشارك بياناتهم مع ميانمار، فإن التركيز على التوعية بشأن الغرض من البطاقات الذكية وجمع البيانات البيومترية ونطاقها ومخاطرها أمر بالغ الأهمية.



ملاحظات

16 الاتفاق الثلاثي للعودة الطوعية هو اتفاق بين المفوضية وبلد المنشأ وبلد اللجوء، ويحدد تفاصيل العودة الطوعية للمهاجرين إلى بلدهم الأصلي، بما في ذلك حقوق اللاجئين عند العودة والتوجيه للعودة إلى الوطن وإعادة الاندماج.

17 UNHCR. (2018). Bangladesh and UNHCR agree on voluntary returns framework for when refugees decide conditions are right. <https://www.unhcr.org/en-us/news/press/2018/4/5ad061d54/bangladesh-unhcr-agree-voluntary-returns-framework-refugees-decide-conditions.html>

18 UNHCR. Communicating with communities on registration. Guidance on registration and identity management. <https://www.unhcr.org/registration-guidance/chapter4>

19 Bhatia, A., Mahmud, A., Fuller, A., Shin, R., Rahman, A., Shatil, T., ... Balsari, S. (2018, December). The Rohingya in Cox's Bazar. Health and Human Rights, 20(2), 105–122: <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC6293360>

20 The Engine Room addressed perceived fraud through duplication in Biometrics in the Humanitarian Sector. (2018). <https://www.theengineroom.org/wp-content/uploads/2018/05/Oxfam-Report-May2018.pdf>

21 Jacobsen, Katja Lindskov. (2015, April 1). “Experimentation in Humanitarian Locations: UNHCR and Biometric Registration of Afghan Refugees”. Security Dialogue 46(2), 144–64. <https://doi.org/10.1177/0967010614552545>

22 UNHCR. (1951). The 1951 Refugee Convention. <https://www.unhcr.org/en-us/1951-refugee-convention.html>

23 UNHCR. (2018). Chapter 5.2 Registration as an Identity Management Process. Guidance on Registration and Identity Management. <https://www.unhcr.org/registration-guidance/chapter5/registration>

24 Ibid.

25 Al Jazeera. (2019, August 25). “Genocide Day”: Thousands of Rohingya rally in Bangladesh camps. <https://www.aljazeera.com/news/2019/08/day-thousands-rohingya-rally-bangladesh-camps-190825055618484.html>

26 BNI Online. (2019, September 9). Abul Kalam and 7 Camps-in-Charge transferred from Rohingya refugee area. Burma News International. <https://www.bnionline.net/en/news/abul-kalam-and-7-camps-charge-transferred-rohingya-refugee-area>

27 Anadolu Agency (2019, September 11). Bangladesh gets ‘tougher’ on Rohingya refugees. <https://www.aa.com.tr/en/asia-pacific/bangladesh-gets-tougher-on-rohingya-refugees/1578938>

28 BD News 24. (2019, September 3). BTRC orders telecom operators to stop services to Rohingyas in seven days. <https://bdnews24.com/bangladesh/2019/09/02/btrc-orders-telecom-operators-to-stop-services-to-rohingyas-in-seven-days>

29 Agence France-Presse. (2017, September 24). Bangladesh imposes mobile phone ban on Rohingya refugees. Yahoo News. <https://www.yahoo.com/news/bangladesh-imposes-mobile-phone-ban-rohingya-refugees-073911274.html>

1 زعيم مجتمع روهينجيا المسؤول عن 80-120 أسرة.

2 ذي إنجن روم (2020). فهم التأثيرات المُعاشة للهوية الرقمية: تقرير متعدد البلدان.

3 Office of the High Commissioner for Human Rights. (2019). Human Rights Council—Sexual and gender-based violence in Myanmar and the gendered impact of its ethnic conflicts. https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/FFM-Myanmar/sexualviolence/A_HRC_CRP_4.pdf

4 UNHCR. (2019). Rohingya Refugee Response—Bangladesh: Population factsheet. <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/71171>

5 Fortify Rights. (2019). Tools of Genocide—National Verification Cards and the Denial of Citizenship of Rohingya Muslims in Myanmar. <https://www.fortifyrights.org/downloads/Tools%20of%20Genocide%20-%20Fortify%20Rights%20-%20September-03-2019-EN.pdf>

6 Ibid.

7 Ibrahim, A. (2019, August 1). Myanmar Wants to Track Rohingya, Not Help Them. Foreign Policy. <https://foreignpolicy.com/2019/08/01/myanmar-wants-to-track-rohingya-not-help-them>

8 Fortify Rights. (2019). Tools of Genocide—National Verification Cards and the Denial of Citizenship of Rohingya Muslims in Myanmar. <https://www.fortifyrights.org/downloads/Tools%20of%20Genocide%20-%20Fortify%20Rights%20-%20September-03-2019-EN.pdf>

9 Ibid. Page 10

10 UNHCR. (2018, July 6). Joint Bangladesh/UNHCR verification of Rohingya refugees gets underway. <https://www.unhcr.org/en-us/news/briefing/2018/7/5b3f2794ae/joint-bangladeshunhcr-verification-rohingya-refugees-gets-underway.html>

11 UNHCR. (2019). More than half a million Rohingya refugees receive identity documents, most for the first time. <https://www.unhcr.org/news/briefing/2019/8/5d4d24cf4/half-million-rohingya-refugees-receive-identity-documents-first-time.html>

12 استجابةً لمسودة التقرير العالمي، أخبرتنا المفوضية أن «حماية البيانات الشخصية للاجئين جزء أساسي من حماية اللاجئين. اعتمدت المنظمة في وقت مبكر من عام 2014، سياسة بشأن حماية البيانات الشخصية للأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية وعينت موظفاً رفيع المستوى لحماية البيانات يقوم بدعم تطبيق هذه السياسة عبر برامجها حول العالم.”

13 Radio Free Asia. (2019, July 29). Bangladesh Gives Myanmar 25,000 Rohingya Names for Potential Repatriation. <https://www.rfa.org/english/news/myanmar/bangladesh-refugees-07292019172753.html>

14 Capili, A. (2019). Arnel Capili on Twitter: <https://twitter.com/arnelcapili/status/1155764445462716416>

15 Radio Free Asia. (2019, July 29). Bangladesh Gives Myanmar 25,000 Rohingya Names for Potential Repatriation. <https://www.rfa.org/english/news/myanmar/bangladesh-refugees-07292019172753.html>

Emont, J. (2019, September 3). Bangladesh cuts mobile access to Rohingya refugees. Wall Street Journal. <https://www.wsj.com/articles/bangladesh-cuts-mobile-access-to-rohingya-refugees-11567541883> 30

Rahman, Zara. (2015, December 22). Bangladesh will demand biometric data from all SIM card users. Global Voices. <https://global-voices.org/2015/12/22/bangladesh-will-demand-biometric-data-from-all-sim-card-users/> 31

The Daily Star. (2019, September 02). All SIMs in Rohingya camps to be verified in 7 days. <https://www.thedailystar.net/rohingya-crisis/no-mobile-phone-services-for-rohingya-refugees-1794367> 32

New Age. (2019, September 11). No mobile internet in Rohingya camps. <http://www.newagebd.net/article/84207/only-2g-services-in-rohingya-camps> 33

Nahid, M. S. R. (2019, September 11). Mobile operators challenge Rohingya sim proof/ ‘রোহিঙ্গা সিম’ প্রমাণের চ্যালেঞ্জে মোবাইল অপারেটররা <https://itdoctor24.com/2019/09/11/mobile-operators-challenge-rohingya-sim-proof/> 34

Agence France-Presse. (2017, September 24). Bangladesh imposes mobile phone ban on Rohingya refugees. Yahoo News. <https://www.yahoo.com/news/bangladesh-imposes-mobile-phone-ban-rohingya-refugees-073911274.html> 35

See, for example, Human Rights Watch. (2019, September 13). Bangladesh: Internet Blackout on Rohingya Refugees. <https://www.hrw.org/news/2019/09/13/bangladesh-internet-blackout-rohingya-refugees#> and Griffiths, J. (2019, June 25). Myanmar shuts down internet in conflict areas as UN expert warns of potential 36

37 لاحظ أنه في دراسة الحالة الخاصة بنا حول مخيمات اللاجئين في إثيوبيا، قال مسؤولو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن الأفراد الذين يرفضون عملية التسجيل لا يتلقون مساعدات.

الملحق ج

الهوية الرقمية في مخيمات اللاجئين

الإثيوبيين: دراسة حالة





يستند هذا التقرير إلى الأبحاث التي أجرتها منظمة ذي إنجن روم (The Engine Room)، بدعم من شبكة أوميديار (Omidyar Net-work)، ومؤسسة المجتمع المنفتح (Open Society Foundations)، ومؤسسة يوتي (Yoti Foundation) بين أكتوبر/ تشرين الأول 2018 وديسمبر/ كانون الأول 2019.

الباحث: برهان تاي

مستشار البحث: صوفيا سويثرن

الكتابة: زارا رحمان وسارة بيكر، ذي إنجن روم

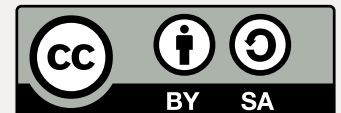
مراجعة وتحرير: لورا غوزمان ومادلين ماكسويل وسيفو سيويزا، ذي إنجن روم؛ إيليري روبرتس بيدل

ترجمة: الأصوات العالمية

تصميم ورسوم: سلام شكر

يقع هذا النص تحت رخصة المشاع الإبداعي الدولية للتريخيص بالمثل 4.0. لمطالعة نسخة من هذه الرخصة، تفضل بزيارة:

<https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/deed.ar>



المقدمة



في عام 2019، عملت منظمة ذي إنجن روم (The Engine Room) مع باحثين محليين لاستكشاف أنظمة الهوية في خمس مناطق. هدف هذا المشروع إلى الحصول على فهم أفضل للتأثير المعاش لأنظمة الهوية الرقمية على السكان المحليين المضطرين للامتنال لها.

يتكون بحثنا في إثيوبيا من أربع مقابلات متعمقة مع مستطلعين رئيسيين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الشريكة، بالإضافة إلى مقابلات ومناقشات مجموعات الدراسة مع 25 لاجئ في مخيمي هيستاس وجيوي. تم إجراء هذا البحث الأساسي بين مارس/ آذار وأبريل/ نيسان 2019. تأتي جميع الشهادات من مقابلات المستطلعين الرئيسيين ومناقشات مجموعات الدراسة من مرحلة البحث الميداني خلال هذه الفترة في إثيوبيا. بالإضافة إلى ذلك، أثناء كتابة نتائج البحث (في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول من عام 2019)، تواصلنا مع قسم دعم البرامج والإدارة في المفوضية للحصول على تعليقات على التقرير العالمي وقد قمنا بإدراجها هنا. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول المنهجية المتبعة في التقرير العالمي.¹

يهدف هذا المشروع إلى فهم التجارب المعاشة للأفراد، وليس عكس عينات تمثل كل مجتمع. لا يمكننا استقراء المعايير الدارجة من النظر إلى تجربة شخص واحد بالضرورة - على الرغم من أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كانت لهم تجارب متماثلة في بعض جوانب النظام - إلا أن كل تجربة تمنح نظرة عميقة حول كيفية تأثر مجموعة متنوعة من الأشخاص بالإجراءات والبنية التحتية الرقمية.





نظام الهوية الرقمية

تستضيف إثيوبيا أكثر من 900 ألف لاجئ² من إريتريا والصومال والسودان وجنوب السودان واليمن في 27 مخيماً و10 مستوطنات في أنحاء البلاد. في هذه المخيمات، تنفذ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية تسجيل مستمرة لتسجيل اللاجئين في نظام الهوية الرقمية الخاص بها. قبل ذلك ووفقاً لمخبر المفوضية، كانت وكالة إثيوبيا لشؤون اللاجئين والعائدين (ARRA)، تقوم بتوثيق بيانات اللاجئين في جداول البيانات.

لتسجيل البيانات البيومترية، يتم جمع المعلومات الشاملة - بما في ذلك التاريخ التعليمي والمهني ومواقع وأسماء أفراد الأسرة و10 بصمات ومسح القزحية والصور الفوتوغرافية - مع عنوان الإقامة في المخيم لكل شخص (رقم المنزل والكتلة والمنطقة). للأطفال من سن الخامسة فما فوق، يتم أخذ بصمات الأصابع فقط وصورة. أخبرنا مسؤول تسجيل مفوضية شؤون اللاجئين في أديس أبابا أنه تم تسجيل حوالي 500 ألف طفل حتى وقت بحثنا في أبريل / نيسان 2019.



قيل لنا أنه بعد التسجيل، يحصل اللاجئون على شهادة تحتوي على بيانات شخصية أساسية مثل الاسم والعمر والحالة الاجتماعية، ويتلقى الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 14 عاماً بطاقة هوية مطبوعة صالحة لمدة ثلاث سنوات. لا تحتوي البطاقة نفسها على أية بيانات رقمية (على سبيل المثال لا توجد شريحة رقمية في البطاقة). كما هو الحال مع خدمات تسجيل المفوضية في جميع المناطق التي تقدم فيها المساعدة الإنسانية، فإن أحد أغراض نظام الهوية الرقمية الذي تشرف عليه في إثيوبيا هو تزويد اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات تستضيفها الدولة بطاقة هوية. تشير تقديرات المفوضية إلى أنه في العقد الماضي، وُلد أكثر من 70 ألف طفل لاجئ في إثيوبيا دون شهادات ميلاد وهناك 42,900 طفل إضافي غير مصحوبين بأسرهم أو انفصلوا عنها.³ تهدف عملية التسجيل أيضاً إلى معالجة قضايا حماية هؤلاء الأطفال وضمان حصولهم على التعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك، يستخدم التسجيل البيومتري بشكل شائع في السياقات الإنسانية كنهج ضد «العد المزدوج»⁴ - أي عندما يسجل الشخص نفسه عدة مرات، مما قد يعقد التخطيط والأعمال اللوجستية. أخبرنا مُستطاع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أثيوبيا أنه من بين أكثر من 500 ألف لاجئ مسجل للهوية الرقمية، تم العثور على أقل من 500 تسجيل مزدوج (أقل من 0.1%). يشير هذا الرقم المنخفض إلى أن الحساب المزدوج لا يشكل مشكلة كبيرة في أثيوبيا، ومع ذلك تتمنى الجهات المانحة الحصول على أرقام دقيقة من المفوضية.

أبلغ مستطلع رئيسي أن المفوضية بصدد إنشاء قاعدة بيانات عالمية يمكن الوصول إليها من قبل مكاتب المفوضية ذات الصلة في جميع أنحاء العالم. كما تم التوضيح لنا، فإن هدفهم هو تمكين موظفي المفوضية من التحقق من أن لاجئاً وصل إلى اليونان، على سبيل المثال، تم تسجيله مسبقاً في أثيوبيا. قد تكون عواقب هذا الانتقال إلى قاعدة بيانات مركزية كبيرة بالنسبة للاجئين الذين يخشون اختلاف المعاملة التي يتلقونها اعتماداً على بلدهم الأصلي.⁵



بالإضافة إلى ذلك، أبلغ مُستطَلَع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن مذكرة التفاهم بين المفوضية والحكومة الإثيوبية تتطلب مشاركة المعلومات التي تم جمعها من خلال عملية التسجيل هذه مباشرة مع الحكومة الإثيوبية. أوضحت تعليقات مسؤول التسجيل في المفوضية في أديس أبابا أن الاتفاق الحالي المعمول به لا يترك مجالاً للموظفين داخل البلد لتعديل ماهية البيانات التي يتم جمعها، أو كيفية القيام بذلك بناءً على ما يشهدونه.

لحسن الحظ، في قانون اللاجئين الجديد الذي تبنته الحكومة الإثيوبية في عام 2019،⁶ تتناول المادة 44 خصوصية بيانات اللاجئين وتمنع الكشف عن المعلومات للسلطات في بلد اللاجئين الأصلي.⁷ هذه الحماية ضرورية لأن العديد من هؤلاء اللاجئين قد هُجّروا قسراً بسبب النزاع في بلدانهم الأصلية، ويمكن أن يكونوا أهدافاً لمزيد من الاضطهاد. على الرغم من أن المادة 44 ليست شاملة، فهي خطوة أولى مهمة لضمان سلامة الأشخاص الذين تهددهم حكوماتهم. خارج قانون اللاجئين، لم تصدر إثيوبيا تشريعاً لحماية البيانات ينطبق على البلد بأكمله، لذلك ليس من الواضح كيف تدير المعلومات المتعلقة باللاجئين التي لا تدخل ضمن إعلان اللاجئين.





التجارب المُعاشة

تلقي المقابلات ومجموعات الدراسة التي أجريت في إثيوبيا بين مارس/ آذار وأبريل/ نيسان 2019 الضوء على التجارب المعاشة للاجئين الذين يتفاعلون مع هذا النظام. نظراً لوجود القليل من الأبحاث حول تجارب الأشخاص في أنظمة الهوية الرقمية، فإن هذه البيانات النوعية مفيدة لفهم واقع لبعض الأفراد. قد تتعارض بعض هذه التجارب مع التقارير الرسمية أو المبادئ التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة إثيوبيا لشؤون اللاجئين والعائدين، ولكن من الأهمية بمكان أن نفهم أنه ليس لدى جميع اللاجئين تجربة واحدة مماثلة. نهدف إلى أن تصبح هذه الدروس جزءاً من النقاش الأوسع حول حلول الهوية الرقمية في السياقات الإنسانية.

التوعية والتفهم

من بين اللاجئين الذين تحدثنا إليهم، اعتبر أولئك الذين يمرون بتسجيل البيانات البيومترية أن جمع البيانات المرتبط به هو خطوة ضرورية نحو الوصول إلى الخدمات الأساسية، وبالتالي أعرب الكثيرون عن تقديرهم لاستلام بطاقة الهوية. بالنسبة للاجئين الذين تمكنوا من الانتقال إلى خارج المخيمات، تسمح لهم بطاقة الهوية بالحصول على رخصة قيادة وحساب مصرفي، وكلاهما مفيد بشكل خاص لأولئك الذين يرغبون في الاندماج في المجتمع الإثيوبي و/أو يحتاجون إلى إعالة أنفسهم وأسرهم. لدى المفوضية إرشادات⁸ حول التواصل مع مجتمعات اللاجئين حول التسجيل، وأفاد العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن السلطات أعلمت الجميع عن مزايا البطاقة الرقمية، بيتاً بيتاً. في حين قال آخرون أنهم سمعوا عن الفوائد من زملائهم اللاجئين.

رأى الكثير من اللاجئين الذين تحدثنا إليهم أن الحصول على بطاقة هوية هو تطور جيد لأنه يتيح لهم الوصول إلى الخدمات والتنقل والسلامة التي يفتقرون إليها. لاحظ فريق البحث لدينا الارتياح الذي يظهره الأشخاص عند استلام بطاقتهم، لكنه حرص على الإشارة إلى أن اللاجئين لا يرون أي بديل لإعطاء بياناتهم الشخصية إن كانوا يريدون تلقي المساعدة.

غير أن الوعي بالحاجة للبيانات البيومترية وطريقة استخدامها قصة أخرى. كان لدى من أجريت معهم المقابلات مستويات منخفضة للغاية من الوعي حول ما يقوم به النظام نفسه وما الذي سيتم عمله ببياناتهم. وجدنا أن معظم الناس كانوا على دراية بأسباب أخذ بصمات أصابعهم، ولكن كان هناك وعي قليل بالغرض من مسح القزحية. كما قال أحد اللاجئين: «إنه أمر مخيف أن نسأل هذه الأسئلة [حول الغرض من مسح قزحية العين]. أنا خائف من الذهاب إلى المكاتب وطرح الأسئلة. كنت سعيداً لو تمكنت من السؤال، لكنني خائف».

عندما بدأ التسجيل البيومتري الشامل، سمع بعض اللاجئين أنه إذا تم مسح قزحية العين الخاصة بهم وبصمات الأصابع، فلن يتمكنوا بعد ذلك من مغادرة البلاد. لاحظ أحد موظفي المفوضية الذين تمت مقابلتهم أن بعض الأشخاص، وخاصة اللاجئين من اليمن، لم يحضروا للتسجيل في البداية، معتبراً أنه ربما بسبب مسوحات القزحية. قيل لنا أن مفوضية شؤون اللاجئين اتخذت قراراً بقطع المساعدة عن هؤلاء الأفراد حتى يتم تسجيلهم. أدى هذا القرار إلى زيادة في أرقام التسجيل.

داخل المخيمات، يبدو أن مزيجاً من المعلومات الخاطئة وعدم اليقين جعلوا الناس يخشون مما قد يحدث لبياناتهم وأنفسهم. على سبيل المثال، هناك شائعات (غير مؤكدة) عن أشخاص يختفون من مخيم هيستاس. على الرغم من أن هذه الشائعات ليست مرتبطة بالبيانات البيومترية، إلا أنها تعطي إحساساً بالشك داخل المخيم. إلى جانب قلة الوعي حول استخدام البيانات البيومترية، فإن شكوكاً كهذه يمكن أن تقود بسهولة إلى شائعات عن استخدام البيانات ضد اللاجئين. ليست المعلومات المضللة وانتشار الشائعات داخل مخيمات اللاجئين مشكلة جديدة، على الرغم من أن العواقب قد تكون وخيمة.⁹

غياب الموافقة المبنية على معرفة

يعد ضمان إطلاع الناس على الغرض من النظام ونتائج جمع البيانات الشخصية جزءاً من عملية الموافقة المبنية على معرفة التي تتطلبها سياسة المفوضية،¹⁰ لكننا صادفنا أمثلة قليلة جداً من الحصول على الموافقة المبنية على معرفة. لسوء الحظ، قال 24 من بين 25 لاجئ تمت مقابلته في مخيمي هيستاس وجوي إنهم لم يُبلَّغوا بأغراض استخدام بياناتهم، وقال 15 من 16 ممن أكملوا بالفعل تسجيل بياناتهم البيومترية أنه لم يطلب منهم الموافقة قبل أخذ بياناتهم البيومترية.

أكد هذا الفشل في اتباع توجيهات الموافقة المبنية على معرفة للمفوضية أحد المستطلعين من إحدى المنظمات الشريكة والذي وصف العملية بالمتسربة، مع صور التقطت للأشخاص فيما كانوا يتحدثون في بعض الأحيان. علاوة على ذلك، شهدنا عمليات تسجيل لم يتم خلالها الحصول على موافقة مبنية على معرفة للبيانات البيومترية. مرة أخرى، يتعارض هذا الفشل مع سياسة المفوضية، مما يرجح الحاجة إلى المزيد من التدريب أو فرض تطبيق أفضل على أرض الواقع، أو على الأقل دراسة مخصصة لتفعيل السياسة العامة بما يجعل اللاجئين يشعرون بالاحترام وعدم الخوف عندما يتعلق الأمر بحقوقهم وبياناتهم البيومترية.

قال الناس لنا أنهم أُخبروا بأن عدم إعطاء بصمات أصابعهم سيعني قطع المساعدات عنهم. تتطلب الموافقة المبنية على معرفة الطوعية والرغبة، ولكن هذه الخطوات الأساسية مفقودة عندما يرى اللاجئون إعطاء البيانات الشخصية خطوةً ضرورية نحو الوصول إلى الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى. أخبرنا أحد اللاجئين: «بالطبع لم يطلبوا موافقتي»، مشيراً إلى أن غياب الموافقة المبنية على معرفة لم يكن مفاجأة. وأشار آخر إلى أن هذه السلطة المفروضة وتغييب القدرة على اتخاذ قرار ليسا أمرين جديدين: «كلاجئين، ليس لدينا رأي. تعمل كما يُقال لك أن تفعل».

لاحظ موظفو المفوضية والموظفون الحكوميون الذين تحدثنا إليهم أنهم لم يروا بعد أي شخص يرفض تقديم بصمات أصابع. هذا أمر غير مفاجئ إلى حد كبير بالنظر إلى أن رفض تقديم بصمات الأصابع يُفهم بشكل فعال على أنه رفض للمساعدة.

عوائق التسجيل

أكمل معظم الأشخاص تسجيل البيانات البيومترية كاملاً دون أي حوادث تذكر، لكن ظهرت العديد من المشكلات في المقابلات التي أجريناها. على سبيل المثال، في إحدى الحالات لم يكن لدى المرأة دليل على طلاقها والذي حدث في إريتريا: «ليس لدي بطاقة هوية. يجب أن أثبت أنني لست متزوجة وأنا أعاني الآن من أجل الحصول على هذا الإثبات. تتم معالجة قضية الأطفال الذين أنجبته من زوجي، لكنني لم أتمكن من حل مشكلة طفلي الآخر. تعيق حقيقة عدم إثبات طلاقي عملية تسجيلنا»، وقد أخبرتنا المفوضية بعد ذلك أن هذه المشكلة لن تشكل عائقاً أمام التسجيل.

لم يكن بعض الأفراد في حالة مناسبة لتقديم إجابات دقيقة عند وصولهم إلى إثيوبيا. وصف أحد الأشخاص سوء فهمه "لمكان الميلاد" على أنه «وصل من»، مما يعني أن النظام صنفهم على أنهم مولودون في إثيوبيا، بدلاً من تسجيل وصولهم من جزء آخر من إثيوبيا. نتيجة لهذا الخطأ في البيانات، لا يتعرف النظام على هذا الفرد كلاجئ من خارج البلاد، مما يتركه غير قادر على تلقي المساعدة، على الرغم من أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعارض هذا الادعاء.

لاحظ الأشخاص الذين تحدثنا إليهم صعوبة كبيرة في تصحيح أخطاء إدخال البيانات الصغيرة، مثل الأخطاء الإملائية و أخطاء تاريخ الميلاد. تسبب هذا الاختلاف في المعلومات في حدوث مشكلات إضافية أدت إلى إيقاف المساعدة في بعض الحالات.

وصف أحد زعماء المجتمع إجماع بعض اللاجئين المسيحيين عن الحضور للحصول على تسجيل بيومتري شامل لأنهم اعتقدوا أن بياناتهم ستذهب إلى المتنورين.¹¹ تمكن قادة المجتمع من إقناعهم بأن المتنورين يبحثون فقط عن الأثرياء ولن يكونوا مهتمين بالأشخاص الفقراء، وأبلغت وكالة شؤون اللاجئين والعائدين (ARRA)، وهي المكتب الحكومي الإثيوبي الذي يعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المجموعة أنها لن تتلقى الطعام إن لم تقم بالتسجيل. منذ ذلك الحين، تم تسجيل المزيد من المسيحيين.

الإبلاغ عن التظلمات

قمنا بمراقبة مكتب التقاضي، حيث يتوفر محام لتقديم معلومات حول المشاكل أو حل الأخطاء. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك ممثلون عن المجتمع المدني، لا سيما من المجلس النرويجي للاجئين، يقدمون الدعم للأشخاص الذين يحتاجون إلى تغيير معلوماتهم. يمكن حدوث تغييرات طفيفة هنا وهناك، لكن يجب إجراء تغييرات أكثر أهمية (مثل تغيير عمر شخص ما من 20 إلى 16 عام) من خلال المحكمة. في أحد المخيمات كانت هناك «محكمة متنقلة» يعمل بها قاض يأتي من المدينة لسماع القضايا المرفوعة عندما تستدعي الحاجة، بالإضافة إلى موظفين حكوميين.

بالإضافة إلى ذلك، لاحظنا أن معظم مكاتب المساعدة هذه يديرها رجال. تم تشغيل امرأة واحدة فقط. قد يخلق هذا التباين بين الجنسين بيئة مخيفة للنساء اللواتي يسعين للإبلاغ عن مشاكلهن، بحيث قد يحجمن عن الإبلاغ، لا سيما بالنظر إلى المعايير الثقافية للعديد من اللاجئين الذين يعيشون في إثيوبيا.

حال رفض الأشخاص إعطاء بصمات أصابعهم، يتم إرسالهم إلى مكتب التقاضي حيث يشرح شخص آخر سبب الحاجة إلى بصمات أصابعهم ويناقش الرفض معهم. إذا استمر الفرد في الرفض، فيتم إخباره بأن ذلك يتم على مسؤوليته الخاصة، على حد تعبير أحد المستطلعين من مفوضية شؤون اللاجئين «قد يخاطرون بفقدان المساعدة» كنتيجة مباشرة.

المجتمع المدني

فرض قانون عام 2009 قيوداً شديدة على المجتمع المدني في إثيوبيا، لكن في عام 2019 خففت الحكومة الجديدة من الحظر.¹² في حين لا تزال هناك بعض القيود، فإن الفرص المتاحة للمجتمع المدني قد انفتحت. بشكل عام، يركز المجتمع المدني الإثيوبي حتى الآن على قضايا حقوق الإنسان التقليدية مثل التعذيب والاختفاء القسري. على غرار العديد من البلدان الأخرى في المنطقة، فإن القضايا الرقمية ليست أولوية.

لدى المجتمع المدني فرصة فريدة في إثيوبيا. إذ على عكس العديد من البلدان المضيفة، يُسمح للاجئين في إثيوبيا بالاستقرار خارج المخيمات. في يناير/ كانون الثاني 2019، أصدرت إثيوبيا قانوناً يمنح ما يقرب من

مليون لاجئ الحق في العمل والعيش خارج المخيمات (بها 2019)¹³، وهي خطوة لدمج اللاجئين رُحِب بها باعتبارها واحدة من أكثر سياسات اللاجئين تقدماً في أفريقيا.¹⁴ يمكن لهذه الخطوة أن تمكن اللاجئين من التعامل مع منظمات المجتمع المدني التي تهتم بحقوق الإنسان.

كما لاحظنا بشكل شخصي ومن خلال البحوث، تبدو الحكومة الإثيوبية متعاطفة مع اللاجئين، مما يعني أن التعامل مع الحكومة يمكن أن يكون استراتيجية مناصرة عملية للمجتمع المدني بموارد كافية. قد يخطو المجتمع المدني في إثيوبيا ببطء فيما يستكشف مدى دعم الحكومة الجديدة للحراك المدني ولحقوق اللاجئين على حدٍ سواء.

بحسب مستطلع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تخطط الحكومة الإثيوبية لإقامة نظام وطني للهوية الرقمية يعتمد على بناء نماذج معلومات، مما يجعل النتائج الواردة في هذا التقرير أكثر أهمية للمجتمع المدني المحلي. يمكن أن يتعلم السكان المحليون من تجارب اللاجئين باستخدام الهوية الرقمية، وبذل الجهود للحصول على أنظمة أفضل وحماية مناسبة.



الاستنتاجات والتوصيات

كان عدم فهم الجوانب المختلفة لعملية التسجيل وعدم الحصول على موافقة مبنية على معرفة من أهم المشاكل التي وجدناها، كلاهما يزيد من عوائق التسجيل والقيود المفروضة على الإبلاغ عن التظلمات. نشجع المفوضية على إعادة النظر في الشروط التي يتم بموجبها جمع البيانات البيومترية من اللاجئين - على الأقل، توفير ضوابط فعالة تضمن تطبيق سياستها للموافقة المبنية على معرفة في المخيمات.¹⁵ من الأهمية بمكان أن يفهم كل شخص يمر بعملية التسجيل ماهية بياناته البيومترية التي يتم جمعها وكيفية استخدامها.

على الرغم من السياسة الرسمية للمفوضية بشأن الموافقة المبنية على معرفة، فإن القضية الأكبر هي ما إذا كان اللاجئون في وضع يسمح لهم بتقديم موافقة مسبقة ذات مغزى. إن عدم توازن القوى في سياقات العمليات الإنسانية يعني أن الأشخاص الذين يعتمدون على وكالات اللاجئين للحصول على الخدمات الأساسية لديهم توقعات منخفضة للغاية حول كيفية أو إمكانية احترام حقوقهم. أحياناً تفاقم النواحي التي يتم فيها جمع بيانات اللاجئين من الافتقار إلى السلطة الذي يعانونه وانتهاكات الحقوق التي أدت بهم إلى الاعتماد على المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

لم يشعر اللاجئون الذين قابلناهم بالقدرة على تأكيد حقهم في الخصوصية أو حقهم في معرفة كيفية استخدام بياناتهم. ذكر الأشخاص الأكثر ضعفاً الذين تحدثنا إليهم أن التفكير في حقهم بخصومية بياناتهم لم يكن مصدر قلق كبير بالنسبة لهم، مقارنةً بالاحتياجات الأكثر إلحاحاً مثل المأوى والحصول على المياه والسلامة البدنية. بعد الاستماع إلى قصص اللاجئين، مجرد سماعهم يطلبون المساعدة للحصول على المزيد من حصص الطعام، واكتشاف أن بعض المجموعات الواضحة والقريبة لم تتلق الطعام لأنها لا تملك بطاقات هوية، أصبح من الجلي لنا بأن الجوع، وأولئك الذين يتضورون جوعاً، ليسوا في موقف يسمح لهم بإعطاء موافقة مبنية على معرفة.

تلتزم منظمة ذي إنجن روم بمواصلة استكشاف المشكلات الأساسية للموافقة المبنية على معرفة، ودعم المجتمع المدني لوضع عمليات أكثر مسؤولية للعمل مع البيانات البيومترية للفئات المستضعفة. نحث المجتمع المدني والباحثين وصناع القرار ومطوري الأنظمة وعمليات الهوية الرقمية على النظر في البدائل التي تأخذ ديناميكيات السلطة في الاعتبار دون أن تفرط بكرامة وحقوق اللاجئين. يمكن أن يحدث هذا بطرق متعددة، مثل تحسين عمليات الإبلاغ عن المظالم لتحديد الأولويات، وتطوير عمليات بديلة ذات معنى لأولئك الذين قد لا يشعرون بالراحة عند تقديم بيانات بيومترية، وإعادة التفكير في عمليات إدارة المعلومات داخلياً.



إن إيجاد طرق للاعتراف بكرامة اللاجئين وسلطتهم الفردية سيعزز على المدى الطويل الثقة بين من يتلقون المساعدة والمنظمات الإنسانية، ويفتح المزيد من الإمكانيات لجمع آرائهم التي من شأنها أن تعزز البرامج وطرق تقديم المساعدة، وتصب على المدى الطويل في صلب الأهداف الإنسانية في احترام الكرامة الإنسانية.

أخيراً، عند إعطاء الفرص للمجتمع المدني، نأمل أن نرى مجموعات تدمج حقوق اللاجئين في عملها وتشرك اللاجئين مباشرة في هذه القضايا للتأكد من أن أصواتهم مسموعة وأنها تلعب دوراً في تطوير الحلول. على وجه الخصوص، يمكن تشجيع الحكومة على توسيع التزامها بحماية بيانات اللاجئين بما يضمن عمليات جمع بيانات آمنة ومسؤولة مع إمكانية زيادة الفرص أمام هؤلاء السكان. وقد يساعد هذا الدعم بدوره في حماية خصوصية جميع الإثيوبيين عندما تقوم الحكومة بمراجعة خططها للهوية الرقمية الوطنية.



ملاحظات

1 راجع ذي إنجن روم (2020). فهم التأثيرات المُعاشة للهوية الرقمية: تقرير متعدد البلدان.

2 United Nations High Commissioner for Refugees. (2019). Ethiopia: Global Focus—2018 Year-end Report. http://reporting.unhcr.org/node/5738#_ga=2.265964234.418983153.1571232719-1703704718.1553874537

3 United Nations High Commissioner for Refugees. (2018). Comprehensive refugee response framework: The Ethiopia model. <http://www.globalcrrf.org/wp-content/uploads/2018/12/UNHCR-CS-Ethiopia-screen.pdf>

4 The Engine Room and Oxfam. (2018). Biometrics in the Humanitarian Sector. <https://www.theengineroom.org/wp-content/uploads/2018/05/Oxfam-Report-May2018.pdf>

5 See, for example, Court calls Canada’s treatment of ‘safe country refugees’ unconstitutional, by Nicholas Keung (2019, March 22) in The Star. Available at: <https://outline.com/AWgeJx>

6 See Ethiopia: Proclamation No. 1110/2019, by Ethiopian National Authorities. Available at: <https://www.refworld.org/docid/44e04ed14.html>

7 لاحظ أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتبع سياسة بشأن حماية البيانات الشخصية للأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية.

8 UNHCR. Communicating with communities on registration. Guidance on registration and identity management. <https://www.unhcr.org/registration-guidance/chapter4>

9 For examples of the consequences of misinformation and rumors, see Refugees misdirected: How information, misinformation, and rumors shape refugees’ access to fundamental rights, by Melissa Carlson et al in Virginia Journal of International Law (57(3). Available at: <https://scholarship.law.berkeley.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=4039&context=facpubs>

10 United Nations High Commissioner for Refugees. (2018). Chapter 5.2 Registration as an Identity Management Process. Guidance on Registration and Identity Management. <https://www.unhcr.org/registration-guidance/chapter5/registration>

11 يشير مصطلح «المتنورون» (Illuminati) إلى نظرية المؤامرة التي تقول بأن مجتمعاً سرياً يحكم الشؤون العالمية.

12 Freedom House. (2019). Ethiopia: Civil Society Proclamation Advances Essential Freedoms. <https://freedomhouse.org/article/ethiopia-civil-society-proclamation-advances-essential-freedoms>

13 Bhalla, N. (2019). Ethiopia allows almost 1 million refugees to leave camps and work. Reuters. <https://www.reuters.com/article/us-ethiopia-refugees-rights-idUSKCN1PB2QH>

14 Kiunguyu, K. (2019). Ethiopia is pioneering refugee integration. This Is Africa. <https://thisisafrica.me/politics-and-society/ethiopia-pioneering-refugee-integration>

15 تفقدت المفوضية نجاح البيانات البيومترية في المخيمات من قبل. يظهر تقرير في كينيا أن الموظفين مدربون تدريباً كاملاً على «إجراءات التشغيل الموحدة»، ونجحت خطة الاتصالات في زيادة الوعي بالعمليات والحقوق بين اللاجئين في أحد المخيمات. راجع التفتيش المشترك لنظام تحديد البيانات البيومترية لتوزيع الأغذية في كينيا، من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي (2015). <https://documents.wfp.org/stel-lent/groups/public/documents/reports/wfp277842.pdf>

الملحق د

الهوية الرقمية في

نيجيريا: دراسة حالة





يستند هذا التقرير إلى الأبحاث التي أجرتها منظمة ذي إنجن روم (The Engine Room)، بدعم من شبكة أوميديار (Omidyar Net-) (work)، ومؤسسة المجتمع المنفتح (Open Society Foundations)، ومؤسسة يوتي (Yoti Foundation) بين أكتوبر/ تشرين الأول 2018 وديسمبر/ كانون الأول 2019.

الباحث: بريشس أغبوجي

مستشار البحث: صوفيا سويثرن

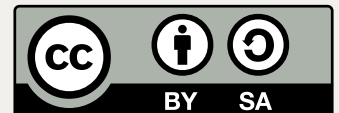
الكتابة: سارة بيكر، ذي إنجن روم

مراجعة وتحرير: زارا رحمان وسيفو سيويزا ولورا جوزمان، ذي إنجن روم

ترجمة: الأصوات العالمية

تصميم ورسوم: سلام شكر

يقع هذا النص تحت رخصة المشاع الإبداعي الدولية للتريخيص بالمثل 4.0. لمطالعة نسخة من هذه الرخصة، تفضل بزيارة:
<https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/deed.ar>





المقدمة

في عام 2019، عملت منظمة ذي إنجن روم (The Engine Room) مع باحثين محليين لاستكشاف أنظمة الهوية في خمس مناطق. هدف هذا المشروع إلى الحصول على فهم أفضل للتأثير المعاش لأنظمة الهوية الرقمية على السكان المحليين المضطرين للامتنال لها.

يتكون بحثنا في نيجيريا من ست مقابلات متعمقة مع مستطلعين رئيسيين في أبوجا ومن خلال الإنترنت، بالإضافة إلى مقابلات ومناقشات مجموعات الدراسة مع مجموعة متنوعة من المواطنين بمن فيهم المهجرون داخلياً والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والمناطق الغنية، ومنظمات المجتمع المدني. تم إجراء هذا البحث الأساسي بين فبراير/ شباط وأبريل/ نيسان 2019. تأتي جميع الشهادات من مقابلات المستطلعين الرئيسيين ومناقشات مجموعات الدراسة من مرحلة البحث الميداني خلال هذه الفترة. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول المنهجية المتبعة في التقرير العالمي.¹

يهدف هذا المشروع إلى فهم التجارب المعاشة للأفراد، وليس عكس عينات تمثل كل مجتمع. لا يمكننا استقراء المعايير الدارجة من النظر إلى تجربة شخص واحد بالضرورة - على الرغم من أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كانت لهم تجارب متماثلة في بعض جوانب النظام - إلا أن كل تجربة تمنح نظرة عميقة حول كيفية تأثر مجموعة متنوعة من الأشخاص بالبنية التحتية والبروتوكولات الرقمية.





0000000011101101111

ناخبون في الانتخابات الرئاسية في أبوجا في نيجيريا

نظام الهوية الرقمية

حالياً، هناك 13 وكالة فيدرالية على الأقل والعديد من الوكالات الحكومية التي تقدم خدمات الهوية في نيجيريا. تقوم كل وكالة بجمع نفس المعلومات البيومترية من الأفراد، وتتداخل الجهود داخل الوكالات الحكومية بما يؤدي لتكلفة مالية عالية للبلد. على الرغم من هدف الحكومة النيجيرية دمج جميع هذه الأنظمة منذ عام 2014، إلا أن التقدم كان بطيئاً. حيث تلتخ طرح البطاقة التي يُشار إليها غالباً باسم "eID" بسبب شراكة مع شركة ماستر كارد، والتي انتقدها البعض باعتبارها مشروعاً تجارياً يسم بيانات المواطن.²

بحلول أكتوبر/ تشرين الأول 2019، كان 19% فقط من النيجيريين قد سجلوا أسماءهم في الهوية الرقمية الوطنية المصممة لتحل محل أنظمة الهوية السابقة.³



للوصول إلى المزيد من الأشخاص، تعاونت اللجنة الوطنية لإدارة الهوية (NIMC) في نيجيريا مع البنك الدولي لتطوير نموذج إيكولوجي مصمم لزيادة تغطية هذه الهوية الوطنية من خلال الاستفادة من القطاعين العام والخاص ليصبحوا شركاء للتسجيل مع NIMC. صرح أحد المستطلعين من البنك الدولي:

الفكرة هي عند قيامك بالتسجيل للحصول على بطاقة SIM دون أن يكون لديك بالفعل هوية وطنية، سيتم تسجيل هويتك الوطنية في نفس عملية التسجيل تلك. وينطبق نفس الأمر مع البنك ومع أي نوع من البرامج الاجتماعية وحتى البرامج الصحية على سبيل المثال.

تهدف الحكومة النيجيرية إلى استخدام هوية NIMC لتوفير مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك «شبكة الأمان الاجتماعي والشمول المالي والدفع الرقمي وتقاعد الموظفين والخدمات الزراعية والرعاية الصحية والتعليم وتنمية المهارات والتوظيف وتنفيذ القانون وإصلاح قوانين الأراضي والانتخابات والتعداد العام».⁴ سيحصل كل من البالغين والأطفال على الهوية الشخصية. يجمع الموظفون البيانات الديموغرافية لكل شخص وصور فوتوغرافية و10 بصمات في مراكز التسجيل قبل إعطاء «بطاقة هوية عامة ذات شريحة رقمية متعددة الأغراض»⁵ لمن يبلغون من العمر 16 عاماً أو أكبر مع رقم هوية وطني (NIN).





التجارب المُعاشة

توفر المقابلات ومجموعات الدراسة التي أُجريت في نيجيريا بين فبراير/ شباط وأبريل/ نيسان 2019، نظرة عميقة للتجارب المعاشة للأفراد الذين يتفاعلون مع الأنظمة الموصوفة. نظراً لوجود القليل من الأبحاث حول تجارب الأشخاص في أنظمة الهوية الرقمية، فإن هذه البيانات النوعية مفيدة لفهم واقع بعض الأفراد. قد تتعارض بعض هذه التجارب مع التقارير الرسمية، ولكن من الأهمية بمكان أن نفهم بأنه ليس لدى جميع سكان نيجيريا تجربة واحدة مماثلة. نهدف إلى أن تصبح هذه الدروس جزءاً من النقاش الأوسع حول حلول الهوية الرقمية في السياقات الوطنية.

انخفاض مستويات الوعي العام

أبلغنا الأشخاص الذين تحدثنا إليهم في نيجيريا عن نقص عام في الوعي حول وظائف الهوية الوطنية، ولماذا يتم جمع الكثير من البيانات وكيف يتم تخزينها. أظهر بحثنا أن نسبة التسجيل في برنامج الهوية الرقمية NIMC منخفضة لأن معظم الناس لا يعرفون الغرض من البطاقة. في كثير من الأحيان، سجل البعض ببساطة لأنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى بعض الخدمات بدون رقم NIN أو لأنهم رأوا أشخاص يصطفون في طوابير. وفي حالة الأفراد ذوي الدخل المنخفض وخاصة أولئك الذين يعيشون في مخيمات المهجرين داخلياً، كانوا يأملون في الحصول على بعض الفوائد مثل الغذاء أو التعويض.

علاوة على ذلك، ادعى بعض الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات أن الحكومة ترغب في تسجيل الأشخاص بسرعة أكبر وبأنها تهدد بحجب الوثائق الرئيسية الأخرى لتحقيق ذلك. «لقد هُددنا أنه في حال

عدم حصولنا على بطاقة هوية وطنية، فلن نكون قادرين على تجديد جواز السفر الدولي ولهذا السبب ذهبنا للتسجيل»، هذا ما قاله أحد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلة. قيل لنا أن هذا التضييق دفع بعض النيجيريين للمضي قدماً وإكمال عملية التسجيل.

مشاورة عامة شبه معدومة

تصف خطة البنك الدولي لتطوير الهوية الرقمية وتنفيذها مع الحكومة النيجيرية أهمية المشاركة العامة، بما في ذلك خطة إشراك الأطراف المعنية مع إيلاء اهتمام خاص للسلطات الحكومية و«التواصل المنتظم مع عامة السكان» و«المشاورات الرسمية مع الفئات المهمشة».⁶ وفي حين ذكر بعض الذين تمت مقابلتهم معرفتهم بالهوية الجديدة من خلال التلفزيون والإذاعة، فإن معظم المقابلات ومجموعات الدراسة لم تُظهر أية معرفة بأية مشاورة عامة.

سمعت إحدى مجموعات الدراسة للأشخاص ذوي الإعاقة عن اجتماع للبنك الدولي (وأكد البنك الدولي أنه أخذ بآراء الأشخاص ذوي الإعاقة) لكنهم لم يعرفوا أي شخص كان حاضراً. صرح قائد هذه المجموعة قائلاً: «لو تم سماع أصواتنا وإشراكنا في الحوار، لربما ما كانت العملية مشوبة بالأخطاء. لا يوجد شعور بالشراكة». من غير اقتناع بجدوى الموضوع لا يجد الأشخاص أي سبب للتسجيل، وحتى أولئك الذين يسجلون لا يرون قيمة كبيرة للهوية. يمثل هذا الافتقار للإحساس «بالشراكة» مشكلة أساسية لوكالة حكومية تهدف إلى تسجيل ما يقرب من 200 مليون شخص. في الواقع، لم يستلم أكثر من 700 ألف شخص مسجل بطاقتهم.⁷ تتحدث هذه التجربة أيضاً عن الحاجة إلى زيادة الوعي العام بالمشاورات التي حدثت. قد يرغب الناس بإعطاء رأيهم إن وجدوا أن احتياجاتهم لم تتم معالجتها بشكل كامل، لكنهم سيكونون أكثر ثقة في النظام عند علمهم أن صانعي القرار قد تواصلوا مع مجتمعهم الأوسع، وسيزداد احتمال ثقتهم بأن شكواهم ستُسمع.

عوائق التسجيل والاستخدام

في نيجيريا، تؤثر عوائق التسجيل على الأشخاص ذوي الدخل المنخفض وسكان المجتمعات الريفية

والأشخاص ذوي الإعاقة. قال كل من تحدثنا إليهم أن عملية التسجيل طويلة للغاية. في حين أن الأثرياء يستطيعون الدفع لموظفي التسجيل للحضور أو الدفع «للقفز على قائمة الانتظار» بحسب المستطلعين، على الرغم من أن هذه الرشاوى غير مسموح بها، فإن الأشخاص ذوي الموارد المحدودة يقفون في طوابير مركز التسجيل لساعات وأيام. وصف أحد المستطلعين الرئيسيين العملية بأنها «صعبة للغاية وطويلة والمراكز مشغولة للغاية. طوابير الناس تمتد لعدة أيام».

يصبح الانتظار في مراكز التسجيل طوال اليوم أكثر تعقيداً بالنسبة للأشخاص الذين يضطرون إلى السفر مسافات طويلة للوصول إلى المراكز. يكلف السفر المال، وقد يعني فقدان العمل. بالإضافة إلى ذلك، تعيق عملية التسجيل مشاركة الأفراد في المجتمعات الريفية الذين يفرض دينهم المعايير الجندرية المحافظة. على الرغم من أهداف الحكومة المتمثلة في الشمول المالي وتوزيع المساعدات، يظهر بحثنا أن بطاقات الهوية هذه لم تصل إلى كثير من الناس الذين يحتاجون للمساعدة في المناطق الريفية.

لا يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إلى العديد من مواقع التسجيل. قال رجل أعمى إنه حصل على نموذج لملء البيانات، وعليه أن يطلب من شخص آخر في الطابور أن يملأه. تحدثت امرأة معاقة عن الانتظار في طابور لاستلام بطاقتها دون مكان للجلوس. بعد أكثر من ساعة لم تعد قادرة على الوقوف وطلبت المساعدة، لكن لم يستجب أحد بسبب الضجيج العالي في الغرفة. كان عليها الصراخ للحصول على انتباه موظفي التسجيل. أبلغ مشارك آخر في مجموعة الدراسة للأشخاص ذوي الإعاقة عن تجارب مماثلة: «سيخبرك مقعدو الكراسي المتحركة أنهم أحبطوا عند مجرد وصولهم للبوابة وعادوا أدراجهم»، وسيخبرك الصم بأن بعض المسؤولين يتصرفون بتعالٍ وأنهم لا يصبرون بما يكفي لفهمهم». ثم أخبرنا هذا الشخص ما سيفعله لو كان مسؤولاً:

نحن من أفقر الناس، لذلك لا أريد أن يأتي الناس خمس مرات لمجرد التسجيل. سأؤكد عندما أرى شخصاً ذا إعاقة من إعطائه الأولوية بالتسجيل، غالباً لأنني لا أعرف من أين تمكن من الحصول على المال لدفع أجرة المواصلات... سأؤكد عند وجود أي شخص ذي إعاقة في المبنى من أن يتم استدعاؤه وتسجيله حتى لا يضطر إلى الدفع مجدداً للمجيء كل يوم للتسجيل.

بالإضافة إلى ذلك، هناك التباس حول الاعتراف بالإعاقة. تسأل نماذج التسجيل الأشخاص عما إذا كانوا يعانون من إعاقات ولكن لا تمكنهم من تحديد نوعها. لا تتضمن البطاقة نفسها أي معلومات عن الإعاقة،

مما تسبب في قلق الأشخاص المعاقين الذين قابلناهم من سوء الفهم. على سبيل المثال، أعرب شخص أصم عن قلقه لأن البطاقة لم تبلغ العامة بهذه الإعاقة. حيث كاد أن يلقي القبض عليه عند نقطة تفتيش عسكرية، إذ اشتبه الجنود في أنه عضو في حركة بوكو حرام المتطرفة لأنه لم يتمكن من الرد على أسئلتهم. كانت هويته التي لم تبلغ عن إعاقته، عديمة الفائدة في هذه الحالة. ما أنقذه هو الظهور المفاجئ لشخص يعرفه. ليس من الواضح سبب جمع المعلومات المتعلقة بالإعاقة وكيفية استخدامها إذا لم يتم عرضها بعد ذلك على البطاقة نفسها أو عند المسح الضوئي.

أخيراً، تحدثنا إلى العديد من الأشخاص الذين لم يتلقوا بطاقات هويتهم بعد عدة أشهر وحتى سنوات من الانتظار. انتظرت امرأة بطاقة هويتها البلاستيكية بعد نزوحها بسبب تمرد حركة بوكو حرام المتطرفة في عام 2016 ولم يكن لديها سوى وثيقة ورقية لإثبات الهوية. أخبرنا شخص آخر مهجر قسراً أنه في كل مرة ذهب لاستلام بطاقته أن الكمبيوتر لا يعمل بشكل صحيح أو أن الشاشة كانت معطلة. في النهاية، فقد بطاقة SIM الخاصة به، مما لم يترك للحكومة أي وسيلة لإخباره بأن بطاقته جاهزة.

بعد عدة أشهر من انتهاء مرحلة بحثنا الميداني، أعلنت NIMC على تويتر في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 أنه سيكون هناك رسوم قدرها 3000 نيرة نيجيرية⁸ للشخص الواحد لتجديد الهوية الرقمية الوطنية.⁹ قبل هذا بالغضب والإحباط، خاصة من الأشخاص الذين انتظروا سنوات ولم يتلقوا بطاقة هويتهم بعد.¹⁰ يوضح بحثنا الطرق العديدة التي تم فيها استبعاد العديد من الأشخاص من قبل هذا النظام وجاءت هذه الرسوم لمضاعفة هذه المشكلة ومفاومة أوجه عدم المساواة الموجودة.

غياب الموافقة المبنية على معرفة

أكد الأشخاص الذين قابلناهم في نيجيريا عدم وجود أي ذكر لأي عملية موافقة مبنية على معرفة. حيث يعتبر القدوم إلى مركز التسجيل موافقة. في الواقع، أدى الافتراض الواسع النطاق للحضور إلى مركز التسجيل على أنه موافقة إلى قيام أحد المستطلعين بالإشارة إلى تفسير الباحث للموافقة المبنية على معرفة بأنها «مطالبة بموافقة خاصة» - واعتبر المشاركون أن فرضية «الموافقة المبنية على معرفة» كانت غير عادية ومضحكة لأن الموافقة لا يتم جمعها عادة. كان هذا الرأي واسع الانتشار لدرجة أنه نادراً ما كان هناك مزيد من النقاش.

يتناقض هذا الاكتشاف بشكل حاد مع أفضل الممارسات حول جمع البيانات. يُنظر إلى الحصول على الموافقة المبنية على معرفة على نطاق واسع على أنه خطوة ضرورية في أنظمة تحديد الهوية من أجل احترام حقوق الأشخاص، ويجب أن يتضمن طلب موافقة الشخص الذي يقوم بالتسجيل قبل جمع البيانات، وخاصة البيومترية منها.

علاوة على ذلك، يمكن ربط عدم الموافقة المبنية على معرفة بالافتقار إلى «الشعور بالشراكة» الموصوف أعلاه. عندما تفشل العمليات المصممة لأنظمة الهوية الرقمية في احترام حقوق الأشخاص وتمكينهم من اتخاذ قرارات بشأن بياناتهم، فإن ذلك يضر بعلاقة الثقة بين الأفراد والمؤسسات الحاكمة ويعطل الإحساس بالشراكة.

حماية البيانات

سيتم استخدام نظام الهوية الرقمية الجديد في نيجيريا في العديد من الوكالات الحكومية وكذلك العديد من شركات القطاع الخاص. أخبرنا المستطلعون الرئيسيون أن هناك بالفعل نسبة عالية من تبادل بيانات غير توافقية، بما في ذلك بيع مجموعات البيانات بين الوكالات الحكومية والمؤسسات المالية وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمسوقين من الجهات الخارجية. صرح أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم: «نعم، يمكن للبنوك الوصول إلى معلوماتي... كما تتمتع هيئة موانئ نيجيريا بالقدرة على الوصول إلى معلوماتنا».

يعتقد العديد من المشاركين في مجموعة الدراسة أن بياناتهم ليست آمنة لدى الحكومة والقطاع الخاص، لكنهم يقومون بتقديمها على أي حال بسبب عدم وجود خيار آخر. يقتنع الكثيرون أن ارتفاع نسبة الجرائم الإلكترونية في نيجيريا هو نتيجة منح الأشخاص الذين يعملون في البنوك اللصوص حق الوصول إلى بياناتهم. صرح أحد المشاركين في مجموعة الدراسة قائلاً: «أعتقد أن هناك خوف من إمكانية مشاركة هذه المعلومات لأن مسألة الجريمة الإلكترونية في نيجيريا ما كانت لتنجح إن لم تكن تتم بالتعاون مع [الموظفين] الداخليين».

ومع ذلك، أخبرنا أعضاء المجتمع المدني أن حماية البيانات لا تعتبر جزءاً مهماً من القضية للعامة. نظراً لارتفاع معدل الفقر في البلاد، لا يشعر المواطن العادي بالقلق إزاء ما تريد الحكومة القيام به مع بياناته.

إنهم أكثر قلقاً حيال البقاء على قيد الحياة وإعالة أسرهم، وينظر الكثيرون إلى الخصوصية باعتبارها مصدر قلق مترف. كما قال أحد المستطلعين الرئيسيين، «[تقوم الحكومة] بجمع [البيانات] لأن لا أحد يشكو من قانون الحماية المعلومات الشخصية».

كشفت مجموعات الدراسة مع المهجرين داخلياً عن مزيج من الامتنان للمساعدة والفرص المتاحة من خلال الهوية الرقمية والقلق إزاء احترام الخصوصية والغرض من جمع البيانات من قبل الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي. قالت إحدى النساء: «لا أعرف البتة ما يتم استخدامه. أخاف في بعض الأحيان من احتمال استخدام اسمي وصورتي لأسباب شريرة، لكنني أصلي دائماً لله من أجل الأمان». تعتبر عمليات أخذ الصور المتكررة (غالباً لأغراض أخرى غير الهوية الرقمية) مصدر قلق كبير. اشتكى اثنان آخران في نفس مجموعة الدراسة من قيام الأشخاص بالتقاط صورهم يومياً دون أن يفوا بوعودهم:

دائماً ما يأخذون الكثير من الصور، ويقولون لنا أنه بعد التقاط الصور سيعلموننا بعض المهارات المختلفة ويؤهلوننا للعمل. ولكن في نهاية اليوم يأخذون كل شيء معهم بعد التقاط الصور دون تعليمنا تلك المهارات التي وعدوا بها مرة أخرى.

يبدو أن هذه التجارب مع جمع البيانات وخاصة مع الصور الفوتوغرافية، من قبل المؤسسات النافذة مثل الحكومة النيجيرية وبرنامج الأغذية العالمي، زادت من الاهتمام الفردي بالبيانات وخاصة بين الفئات السكانية المهمشة بشكل خاص.

لحسن الحظ، اعتمدت الوكالة الوطنية لتطوير تكنولوجيا المعلومات في نيجيريا لائحة حماية البيانات في نيجيريا¹¹ في يناير/كانون الثاني 2019. كما رأينا في التشريعات الجديدة لحماية البيانات في أجزاء أخرى من العالم،¹² تتضمن هذه اللائحة بعض مكونات النظام العام لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي.¹³ يعتمد نجاحها في بلد يعاني من مشاكل أمنية رقمية كبيرة، حيث تتم عادةً مشاركة البيانات دون موافقة،¹⁴ على التوعية والإنفاذ.

المجتمع المدني

تُعد المناصرة لمشروع الهوية الرقمية أمراً صعباً نتيجة ضعف الاهتمام العام وبالتالي الضغط العام. إن المجتمع المدني النيجيري صغير إلى حد ما ولا يتلقى تمويلًا كافياً، ومن الصعب على المنظمات أن تتصدى لقضايا جديدة عندما يكون اهتمامها منصباً على المشاكل الكبرى التي يواجهها الناس بشكل يومي، مثل الفقر. في مناقشة مجموعة دراسة مع ممثلي المجتمع المدني، لخص أحد المشاركين المشكلة بالتالي:

أشعر أن علينا المشاركة بشكل أكبر في هذه القضايا، لكن الواقع يقول أننا لسنا جزءاً منها بسبب القدرات والموارد ببساطة. بالنسبة لي، لا يتعلق الأمر فقط بعدم الرغبة في عمل كل شيء لكل الناس، نحن ببساطة لا نملك القدرة على أن نعمل كل شيء لكل الناس.

تحمل هذه التحديات منظمات الحقوق الرقمية عبء العمل على التغيير في مواجهة حكومة قوية. انخرطت مبادرة باراديغم، وهي منظمة للحقوق الرقمية، في مسألة الهوية الرقمية التي تعود إلى فترة شراكة ماستركارد مع الحكومة. أفاد أحد المستطلعين في منظمة المجتمع المدني:

منظمات المجتمع المدني في حد ذاتها صغيرة للغاية بحيث لا تستطيع التعامل مع الحكومة بشكل فردي، وعلى الرغم من أن مبادرة باراديغم قد خاضت تلك المعركة، إلا أننا لم نر قطاع منظمات المجتمع المدني يصطف معاً بشكل كامل كي يتمكن من إحداث تأثير أكبر قليلاً. إذن لديك منظمة صغيرة بـموارد صغيرة تقاتل هذا العملاق. أفضل ما يمكنك فعله هو طرح بعض المشكلات، لا أكثر. يمكنهم دفنك في المحكمة - لديهم كل الموارد - إذا كانوا لا يرغبون حقاً في تقديم تلك المعلومات.

ومع ذلك، تمكنت مبادرة باراديغم من زيادة الوعي بمخاطر حصول شركة أجنبية على قاعدة بيانات NIMC، ومنذ ذلك الحين عملت على رفع مشروع قانون الحقوق والحرية الرقمية،¹⁵ الذي لم يتم اعتماده للآن.¹⁶



الاستنتاجات والتوصيات



بالنظر إلى حالة المجتمع المدني المثقلة بالأعباء في نيجيريا، سيكون من الجيد رؤية استثمار المنظمات والمدافعين والممولين الإقليميين والدوليين للموارد في مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني في البلاد. يمكن لدعم المجتمع المدني في فهم كيفية تداخل الهوية الرقمية مع قضاياهم وأهميتهم بالنسبة للأشخاص الذين تخدمهم أن يحدث فرقاً، لكن هذه المجموعات تحتاج أيضاً إلى القدرة المالية وقدرة جماعية لدمج اهتمامات الهوية الرقمية في عملهم. يمكن لهذا الدعم إنشاء شبكة من الناشطين والمنظمات التي تتعامل مع قضايا مثل الموافقة وحماية البيانات مع مبادرة باراديغم الرائدة، وبالتالي تعزيز العمل الذي بدأ بالفعل وزيادة الضغط على الحكومة بطريقة لا يمكن أن تحققها منظمة واحدة.

تدور أحد أهم القضايا التي وجدناها في نيجيريا حول الوصول والمعلومات. لا يمكن تحقيق هدف الحكومة النيجيرية المتمثل في الشمول المالي حين تواجه العديد من المجتمعات التي تنوي مساعدتها عوائق أثناء التسجيل. يمكن أن تعكس استراتيجيات المناصرة احتياجات مجموعة واسعة من المجتمعات التي يخدمها المجتمع المدني، من الأشخاص الذين يعيشون في فقر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. سيكون التعامل مع رسوم التجديد والتكاليف المرتبطة بالتسجيل أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للعدد الكبير من النيجيريين الذين يملكون موارد مالية محدودة. تُعد مراكز التسجيل سهلة الوصول بالنسبة للأشخاص ذوي

الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات الريفية، وخاصة النساء اللائي لا يشعرن بالراحة في قاعات الانتظار بجانب الرجال لأسباب اجتماعية، من الأمور الهامة للوصول إلى أكثر السكان تهميشاً.

أخيراً، يعد عمل مبادرة باراديغم بشأن مشروع قانون الحقوق والحرية الرقمية أمراً بالغ الأهمية. يجب أن يعطي أي استثمار في تحسين الهوية الرقمية الأولوية للدفاع عن حماية البيانات وضمان حقوق النيجيريين.



PUNCH. (2019, September 22). Concerns as Nigerian firms move to adopt data protection regulation <https://punchng.com/concerns-as-nigerian-firms-move-to-adopt-data-protection-regulation> 14

Adegoke, A., & Ilori, T. (2019, August 3). Digital Rights and Freedom Bill Archives: The Leap and the Hurdles. Paradigm <http://paradigmhq.org/tag/digital-rights-and-freedom-bill> 15

Ekwealor, V. (2019, March 27). Nigeria's president refused to sign its digital rights bill, what happens now? Techpoint.Africa. <https://techpoint.africa/2019/03/27/nigerian-president-declines-digital-rights-bill-assent> 16

ملاحظات

1 راجع ذي إنجن روم (2020). فهم التأثيرات المُعاشة للهوية الرقمية: تقرير متعدد البلدان.

2 See, for example, Branding Nigeria: MasterCard-backed I.D. is also a debit card and a passport, by Alex Court (2014, September 25), CNN. Available at: <http://edition.cnn.com/2014/09/25/business/branding-nigeria-mastercard-backed-i-d-/index.html>. And Nigeria's Orwellian biometric ID is brought to you by MasterCard, by Siobhan O'Grady (2014, September

3 Foreign Policy. Available at: <https://foreign-policy.com/2014/09/03/nigerias-orwellian-biometric-id-is-brought-to-you-by-mastercard>

4 National ID Management Commission. (2017 June). A strategic roadmap for developing digital identification in Nigeria. https://www.nimc.gov.ng/docs/reports/strategicRoadmapDigitalID_Nigeria_May2018.pdf

5 The World Bank. (2016). ID4D - Country diagnostic: Nigeria. <http://documents.worldbank.org/curated/en/136541489666581589/pdf/113567-REPL-Nigeria-ID4D-Diagnostics-Web.pdf>

6 The World Bank. (2018). Project information document/integrated safeguards data sheet (PID/ISDS)—Nigeria digital identification for development project (p. 9). <http://documents.worldbank.org/curated/en/501321536599368311/pdf/Concept-Project-Information-Documents-Integrated-Safeguards-Data-Sheet-Nigeria-Digital-Identification-for-Development-Project-P167183.pdf>

7 Sanni, K. (2019, October 20). National ID card is free, but only 19% Nigerians are registered. Premium Times. <https://allafrica.com/stories/201910210021.html>

8 في وقت كتابة هذا التقرير (نوفمبر/ تشرين الثاني 2019) كان هذا المبلغ يساوي 7.5 يورو.

9 Channels Television. (2019, October 15). Nigerians fume as NIMC attaches N3,000 charges to national ID renewal. <https://www.channelstv.com/2019/10/15/nigerians-fume-as-nimc-attaches-n3000-charges-to-national-id-renewal>

10 Sahara Reporters. (2019, October 15). Backlash Greets NIMC Announcement Of N5000 For National ID Renewal <http://saharareporters.com/2019/10/15/backlash-greets-nimc-announcement-n5000-national-id-renewal>

11 National Information Technology Development Agency. (2019). Nigeria data protection regulation. <https://nitda.gov.ng/wp-content/uploads/2019/01/NigeriaDataProtectionRegulation.pdf>

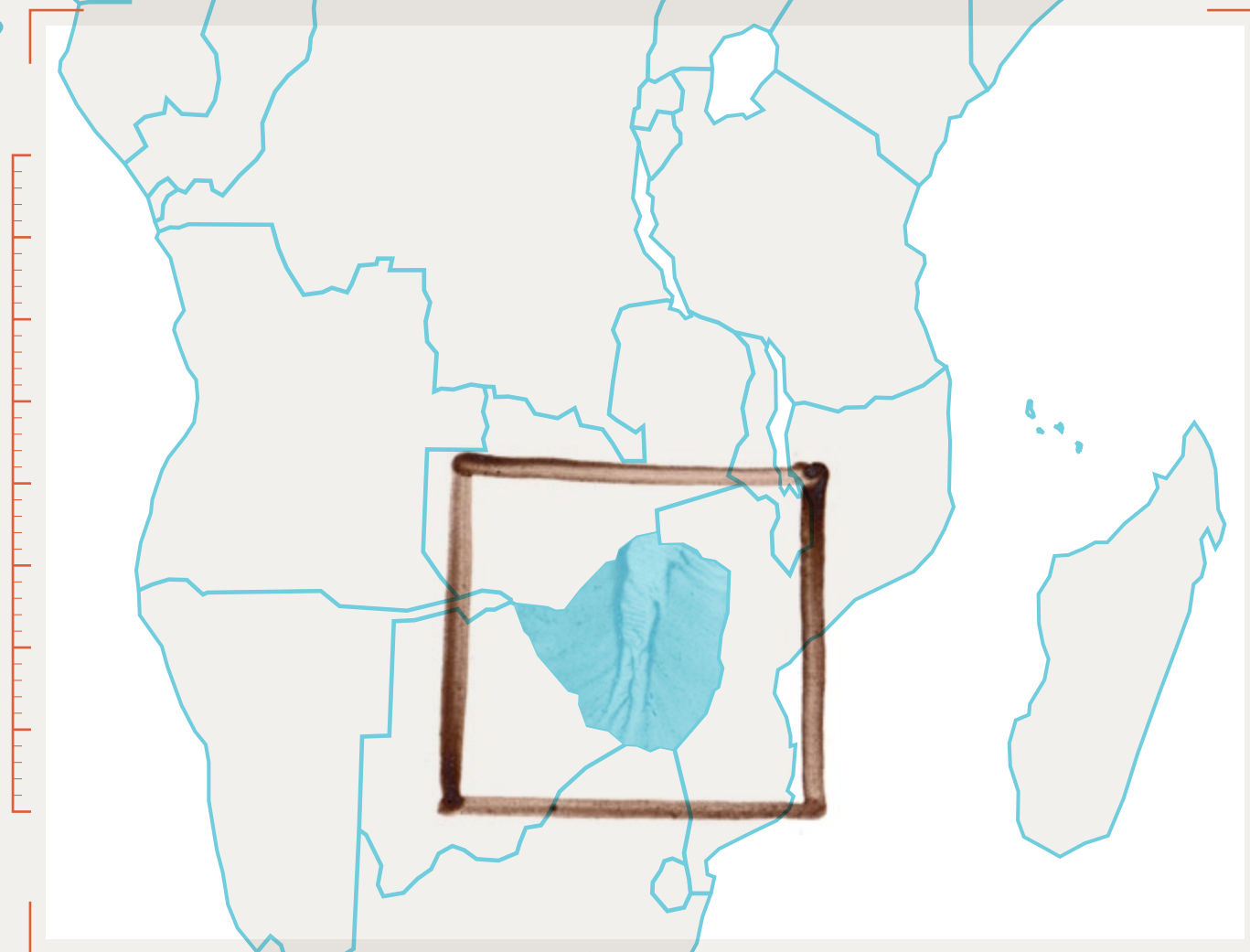
12 على سبيل المثال، لاحظت دراستنا لتايلاند وجود تشريعات هناك تستند إلى قانون حماية البيانات الأوروبي.

13 <https://digitalguardian.com/blog/breaking-down-nigeria-data-protection-regulation>

الملحق هـ

الهوية الرقمية في

زيمبابوي: دراسة حالة





يستند هذا التقرير إلى الأبحاث التي أجرتها منظمة ذي إنجن روم (The Engine Room)، بدعم من شبكة أوميديار (Omidyar Net-work)، ومؤسسة المجتمع المنفتح (Open Society Foundations)، ومؤسسة يوتي (Yoti Foundation) بين أكتوبر/ تشرين الأول 2018 وديسمبر/ كانون الأول 2019.

الباحثون: شيناي شاير وكولوي ماجاما

مستشار البحث: صوفيا سويثرن

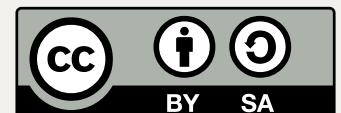
الكتابة: سارة بيكر، ذي إنجن روم

مراجعة وتحرير: زارا رحمان وسيفو سيويزا ولاورا غوزمان، ذي إنجن روم

ترجمة: الأصوات العالمية

تصميم ورسوم: سلام شكر

يقع هذا النص تحت رخصة المشاع الإبداعي الدولية للتريخيص بالمثل 4.0. لمطالعة نسخة من هذه الرخصة، تفضل بزيارة: <https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/deed.ar>





المقدمة

في عام 2019، عملت منظمة ذي إنجن روم (The Engine Room) مع باحثين محليين لاستكشاف أنظمة الهوية في خمس مناطق. هدف هذا المشروع إلى الحصول على فهم أفضل للتأثير المعاش لأنظمة الهوية الرقمية على السكان المحليين المضطرين للامتنال لها.

يتكون بحثنا في زيمبابوي من سبع مقابلات متعمقة مع مستطلعين رئيسيين في منظمات المجتمع المدني والمكاتب الحكومية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى ست مجموعات دراسة من مجموعات مختلفة مثل المزارعين والجمعيات السكنية ومجموعة حقوق المتحولين جنسياً. تم إجراء هذا البحث الأساسي بين



مارس/ آذار وأبريل/ نيسان 2019. تأتي جميع الشهادات من السكان المستهدفين من المقابلات الشخصية والمناقشات خلال هذه الفترة في زيمبابوي. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول المنهجية المتبعة في التقرير العالمي¹.

مع استمرار خطط الدولة لنظام الهوية الرقمية الوطني المرتبط بالأمن القومي، قمنا بتوسيع نطاق بحثنا ليشمل أيضاً نظام تسجيل الناخبين البيومتري "BVR". تضمنت مجموعات الدراسة أسئلة حول نظام تسجيل الناخبين البيومتري بالإضافة إلى مناقشات مستندة إلى سيناريوهات، حيث عُرض للمشاركين سيناريوهات تركز على جوانب المراقبة للهوية الرقمية، ثم سئلوا عدداً من الأسئلة حول أفكارهم حول الخصوصية.

يهدف هذا المشروع إلى فهم التجارب المُعاشة للأفراد، وليس عكس عينات تمثل كل مجتمع. لا يمكننا استقراء المعايير الدارجة من النظر إلى تجربة شخص واحد بالضرورة - على الرغم من أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كانت لهم تجارب متماثلة في بعض جوانب النظام - إلا أن كل تجربة تمنح نظرة عميقة حول كيفية تأثير مجموعة متنوعة من الأشخاص بالإجراءات والبنية التحتية الرقمية.



نظام الهوية الرقمية

من خلال هذا العمل، استطلعنا تجارب الأشخاص مع نظام تسجيل الناخبين البيومتري، بما في ذلك الانتقال من بطاقات الهوية التقليدية إلى البطاقات البلاستيكية مع البيانات البيومترية، وأفكارهم حول نظام الهوية الرقمية الوطني.

في الفترة التي سبقت انتخابات عام 2018، قدمت حكومة زيمبابوي نظام تسجيل الناخبين البيومتري (BVR) في محاولة لحل المشكلات الإدارية للانتخابات، بما في ذلك ازدواج الناخبين والناخبين المزيفين. رافق هذا التطور الحاجة إلى الانتقال من بطاقات الهوية المعدنية القديمة إلى البطاقات البلاستيكية الجديدة مع البيانات البيومترية.²

كان النظام مليئاً بالمشاكل منذ البداية، حيث قامت الحكومة بالاستعانة بمصادر خارجية والعمل مع شركات خارج زيمبابوي. أولاً، فازت مجموعة لاكستون (Laxton) ومقرها الصين بعقد إنشاء حزم نظام تسجيل الناخبين البيومتري، وهي خطوة انتقدها الحزب المعارض،³ ثم منحت لجنة الانتخابات في زيمبابوي "ZEC" عقداً لأجهزة إلغاء الازدواجية والبرمجيات لشركة (IPSIDY Inc) في الولايات المتحدة، وهو القرار الذي اعترضت عليه مجموعة شركات لاكستون دون جدوى، مدعية أن ذلك سيؤدي إلى مشاكل في تسجيل الناخبين.⁴ في الواقع، تشير التقارير الإخبارية إلى أن قائمة الناخبين اللاحقة تضمنت 250 ألف ناخب مزيّف.⁵ كما تعرض نظام تسجيل الناخبين البيومتري لمشاكل أخرى. أقنع أعضاء الحزب الحاكم بعض الناس أن نظام تسجيل الناخبين البيومتري يمكنه تحديد كيفية تصويتهم،⁶ كما تم اختراق قاعدة بيانات لجنة الانتخابات في زيمبابوي.⁷

في الوقت نفسه، كانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في زيمبابوي تقود نظام الهوية الرقمية للتحويلات النقدية بمساعدة برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في مقاطعة روشينغا. استناداً إلى منصة البرنامج، مكن البرنامج التجريبي الحكومة من معرفة كيفية تطبيق نظام هوية رقمي مرتبط بالمزايا. قيل لنا أن الحكومة لم توافق بعد على استخدام البيانات البيومترية في هذا المشروع، وبالتالي، فإن النتائج التجريبية على آثار الهوية الرقمية غير البيومترية كانت قاصرة.

أخيراً، دخلت زيمبابوي في عام 2018 في شراكة مع شركة كلاود ووك تكنولوجي (CloudWalk Technology)، وهي شركة ذكاء اصطناعي صينية لتطبيق برنامج التعرف على الوجه ونظام الهوية الرقمية الوطني الذي يربط البيانات بالعمل المصرفي والسفر. في الوقت نفسه، كان دافع شركة كلاود ووك تكنولوجي واضحاً: الحصول على قاعدة بيانات لوجوه سكان زيمبابوي لتحسين تكنولوجيا التعرف على الوجه.⁸ في نهاية المطاف، أدركت حكومة زيمبابوي قيمة بيانات المواطن بالنسبة للصين وطالبت بصفقة أفضل، مما دفع بشركة هيكفيجن (Hikvision)، وهي شركة صينية أخرى لتقديم عرضها.⁹ جدير بالذكر قول أحد المستشارين المشاركين في المفاوضات: «لقد كنا نفرط ببياناتنا»¹⁰ مما يوضح أنه في الوقت الذي يشارك فيه الزيمبابويون بياناتهم عن طيب خاطر، فإن الحكومة قد تستغل تلك الثقة.

في غضون ذلك، قام البنك الدولي بتمويل مشروع للحكومة الزيمبابوية لاستخدام الهوية الرقمية لفرز العمال المزيّفين من الخدمة المدنية وتوسيع استخدام الهوية الرقمية. في سبتمبر/أيلول 2019، بعد عدة أشهر من انتهاء بحثنا الميداني، أعلنت لجنة الخدمة العامة أنها ستقوم بتسجيل جميع موظفي الحكومة في نظام بيومتری جديد بحلول نهاية الشهر.¹¹ وتخطط للبدء بعمليات التحقق في بدايات عام 2020.¹²



التجارب المُعاشة

تلقي المقابلات ومجموعات الدراسة التي أجريت في زيمبابوي في مارس/ آذار إلى أبريل/ نيسان 2019 الضوء على التجربة المعاشة للأشخاص الذين يتفاعلون مع هذا النظام. نظرًا لوجود القليل من الأبحاث حول تجارب الأشخاص مع أنظمة الهوية الرقمية، فإن هذه البيانات النوعية مفيدة لفهم الواقع لبعض الأفراد. قد تتعارض بعض هذه التجارب مع التقارير الرسمية، ولكن من الأهمية بمكان أن نفهم أن ليس لدى جميع سكان زيمبابوي تجربة واحدة مماثلة. نهدف إلى أن تصبح هذه الدروس جزءاً من النقاش الأوسع حول حلول الهوية الرقمية في السياقات الوطنية.

الوعي والتفهم

حتى وقت كتابة هذا التقرير (نوفمبر/ تشرين الثاني 2019)، كان هناك القليل جداً من المعلومات المتاحة للعموم حول نظام الهوية الرقمية الوطني، ولم نعثر على أي دليل على مبادرة واسعة النطاق من الحكومة لزيادة الوعي العام. وكما أشار أحد ممثلي المجتمع المدني: «إذا كانت حكومة زيمبابوي ستنتقل إلى الهوية الرقمية، فلا ينبغي لنا أن نقرأ ذلك من مصادر على الإنترنت. لا أعتقد أن الخبر قد نُشر حتى في الصحيفة المحلية».

كان فهم الناس لنظام تسجيل الناخبين البيومتري معقداً بسبب مجموعة من المشكلات: فقد اختلفت الأحزاب السياسية مع شركاء القطاع الخاص، كما أدت محاولات إزالة الناخبين المكررين عن طريق استخدام نظام تسجيل الناخبين البيومتري إلى خلق ناخبين مزيفين واستمرار تهديد الناخبين، حيث قيل

إن مسؤولي الحزب الحاكم والزعماء التقليديين سجلوا الرقم التسلسلي الموجود على قسيمة تسجيل الناخبين لنسبة 31% من الناخبين.¹³ خلقت جميع المشاكل المتعلقة بنظام تسجيل الناخبين البيومتری ارتباطاً خطيراً للناخبين.

في إحدى مجموعات الدارسة، وافق الكثيرون على غياب المشاركة العامة والتشاور فيما يتعلق بالانتقال من نظام التسجيل الوطني القديم إلى النظام البيومتری الجديد. كان البعض قلقاً بشكل خاص بشأن فشل الحكومة في نقل تغييرات بطاقات الهوية إلى الفئات المهمشة، مثل سكان الريف والمزارعين والباعة المتجولين. في مناقشة جماعية مكونة من النساء، أفادت النسوة بعدم شرح الحكومة لفوائد البطاقة الجديدة. ليس لدى النساء في زيمبابوي، وخاصة في المناطق الريفية، فهم جيد لسبب وكيفية استخدام الهوية البيومترية لفائدتهن. على الرغم من وجود بعض الوعي بين الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية بأن هناك انتقالاً من الهوية المعدنية «التقليدية» إلى الهوية الجديدة ذات البيانات البيومترية الجديدة، فإن الأساس المنطقي لهذا الانتقال لا يزال غير واضح.

قال مستطلع في المجتمع المدني أن الحكومة تميل إلى إخفاء خطط مثيرة للجدل تحت ذريعة الأمن القومي:

دعونا نلقي نظرة على مدى قلة المعلومات المتوفرة حول تقنية التعرف على الوجه التي حصلت عليها حكومة زيمبابوي من الشركة الصينية كلاود ووك. إننا نشهد الحكومة تقوم بعمل أشياء دون تقديم تقارير إلى البرلمان أو لدافعي الضرائب. لا نرى إلا سيلاً ضعيفاً من المعلومات من الكيانات الحكومية، خاصةً عندما يتم حجب المعلومات تحت غطاء من الأمن القومي. حين يكون هناك موضوعات لا ترغب الحكومة في مناقشتها، فإنها تصفها ببساطة بأنها قضايا تتعلق بالأمن القومي ومن الصعب للغاية الحصول على معلومات حول ذلك.

بالإضافة إلى حجب المعلومات، قد تستفيد الحكومة أيضاً من المعرفة المحدودة بقراءة الأنظمة الرقمية بين سكان زيمبابوي لتطبيق نظام الهوية الرقمية الوطنية دون الكثير من الاهتمام. يمكن أن يشكل هذا الافتقار للمعرفة التقنية أيضاً عائقاً أمام التطبيق، مما يعوق نجاح أي نظام يتم طرحه في النهاية. أوضح أحد المستطلعين من المجتمع المدني:

سنحتاج إلى حملة موسعة لمحو الأمية الرقمية... انظر كيف يعاني الناس حالياً لتأمين بطاقتهم المصرفية. خلال العام ونصف الماضيين شهدنا ارتفاعاً كبيراً في عدد حالات استنساخ البطاقات، وفي عدد من عمليات الاحتيال الإلكتروني، على سبيل المثال. هذه كلها أعراض لمجتمع لا يفهم حقاً كيفية الحفاظ على أمان الخدمات القائمة على التكنولوجيا. وبالمثل، من خلال الهوية الرقمية، ربما لن يتمكن الأشخاص من استخدامها على أكمل وجه لأنهم لا يفهمونها. فكر في عدد الأشخاص الذين لديهم هواتف ذكية، ولكنهم يستخدمونها فقط للرسائل النصية القصيرة وللمكالمات وربما لتطبيق واتساب، أما بقية الميزات فهي مهمة لأن الناس لا يعرفون كيفية استخدام هذه التقنيات.

عدم التشاور العام

أشار العديد من المستطلعين في زيمبابوي إلى عدم وجود مشاورات عامة كمشكلة، واشتكوا من اتباع نهج الأوامر المفروضة من السلطة. وأعربوا عن قلقهم إزاء عدم وجود تفسير رسمي للحاجة إلى التغيير من نظام غير بيومتري إلى نظام يجمع البيانات البيومترية. عبّر أحد مستطلي القطاع الخاص عن إحباطه من فشل الحكومة في استشارة أصحاب المصلحة في قطاع الأعمال وكذلك عامة الناس. أعرب أحد مستطلي منظمات المجتمع المدني عن قلقه من التعامل مع الفئات المهمشة قائلاً:

أستطيع أن أتحدث عن الأشخاص المهمشين، ربما في المناطق الريفية وحتى في الحي التجاري المركزي والباعة المتجولين. لديهم تلك الوثائق فقط كي يكون لديهم مستند لإثبات الهوية. لا توجد أي تفسيرات لتبرير التغيير من وثائق الهوية التقليدية إلى البيومترية الجديدة... لذلك أعتقد أن لدينا مشكلة فيما يتعلق بزيادة الوعي والمشاورات أيضاً. الدستور واضح للغاية، إذا كنت تقوم باتخاذ قرارات معينة تؤثر على المواطنين، فيجب استشارتهم والحصول على موافقتهم. ومع ذلك لا يُطبق هذا الأمر، لقد قدموا النظام للتو. إنه نهج فوق ي يتم فرضه على المواطنين.

في نهاية المطاف، يعني افتقار زيمبابوي للشفافية حول نظام الهوية الرقمية أن قلة من الناس يفهمون غرض الهوية الرقمية أو يمتلكون حتى المعرفة الأساسية بالنظام.

عوائق التسجيل

إن أكبر عائق في حالة زمبابوي هو متطلبات التسجيل. يشعر بعض المستطلعين في منظمات المجتمع المدني بالقلق من الانتقال إلى الهوية الرقمية لأن «عددًا من الزيمبابويين في الوقت الحالي ليست لديهم هوية»، وهذا يعني أنهم لا يملكون مستندات تثبت هويتهم. في الواقع، أعلنت لجنة حقوق الإنسان في البلاد في يونيو/ حزيران 2019، بعد فترة قصيرة من مرحلة بحثنا الميداني، أنها ستجري تحقيقاً في عدم توفر «وثائق الهوية - بما في ذلك شهادات الميلاد والهويات الوطنية وجوازات السفر والمواطنة لأولئك الذين كانوا يُعرفون سابقاً باسم الأجانب وشهادات الوفاة».¹⁴

مع الانتقال من البطاقات المعدنية إلى البطاقات البيومترية البلاستيكية، ما يزال الناس يواجهون صعوبات في التحقق الأولي من هويتهم بسبب أخطاء في المستندات الحالية مثل شهادات الميلاد أو نقص المعلومات المتعلقة بأصولهم، مثل قرية المنشأ واسم الزعيم المحلي. شرح أحد الأشخاص عملية بحثه عن المستندات المطلوبة:

إذا فقدت شهادة ميلادك هنا في سيكه، سيحولونك إلى مكتب السجل الوطني في ماكومبي لأن معلوماتهم ليست على الإنترنت. في ماكومبي، العملية طويلة ومرهقة: يجب عليهم أولاً البحث عن اسمك في الكمبيوتر. سيكون من المؤسف أن يتم إخبارك أن معلوماتك ليست في ماكومبي بل في مارونديرا. سيتم إعطاؤك رقم هاتف للاتصال بالموظفين هناك على نفقتك الخاصة. إذا قمت بإجراء مكالمة، فقد تبقى على الانتظار إلى أن ينتهي رصيدك. إذا طلبت من الموظفين في ماكومبي إجراء مكالمة باستخدام خط المكتب الأرضي، فسيطلبون رشوة أولاً.

يعد تصحيح الأخطاء في شهادات الميلاد أمراً مكلفاً أيضاً. قال بعض الأشخاص إنهم لا يستطيعون دفع تعرفه إصدار الشهادة البديلة. ونتيجة لذلك فهم لا يملكون وثائق تعريف مناسبة. وصف الأشخاص في مجموعات الدراسة الطريقة التي تتم بها معاملة الأشخاص في مكتب المسجل العام. قال أحد المشاركين: «يشعر الكثير من الناس بعدم الراحة لزيارة تلك المكاتب لدرجة أنهم انتظروا سنوات عديدة دون تصحيح الأخطاء في وثائقهم بسبب الخوف من المضايقة». تشير هذه المشكلة إلى الحاجة إلى تحسين آليات التدريب والإبلاغ عن التظلمات.

كما أن طوابير الانتظار لبطاقات الهوية في زيمبابوي طويلة. غالباً ما يأتي عدد من الأشخاص للتسجيل يفوق استطاعة الموظفين على التعامل معهم في يوم واحد، مما يجبرهم على إصدار أرقام والتعامل مع الأشخاص بهذا الترتيب:

إذا كانوا يتعاملون مع 50 شخص فقط في اليوم وكنت أنا الرقم 51، فلن يكون هذا الرقم مفيداً في اليوم التالي. يجب أن تذهب مبكراً في اليوم التالي حتى تتمكن من تأمين أي رقم بين الرقم واحد والرقم خمسون.

بعد السفر والانتظار الطويل، يصل الأشخاص في بعض الأحيان إلى مكتب التسجيل أو السجلات لمواجهة مشاكل الشبكة. قال أحد ممثلي المجتمع المدني، إن الافتقار إلى إمكانية الاتصال الموثوق بالإنترنت قد أطل فترة عملية التسجيل.

بالإضافة إلى ذلك، واجه الأشخاص المتحولون جنسياً على وجه الخصوص عوائق تسجيل كبيرة، وهي مشكلة من غير المرجح أن يتم تصحيحها باستخدام نظام الهوية الرقمية الجديد. في إحدى الحالات، وصفت مجموعة لحقوق الجنسية والجنسية كيف قام مكتب المسجل العام بمضايقة أحد أعضاء المجموعة لإصداره شهادة ميلاد تفيد بأنه ذكر على الرغم من ظهوره كأنثى. لكي يحصل هذا الشخص على هويته، اضطر محامو زيمبابوي لحقوق الإنسان إلى التدخل. أخبرتنا منظمة تعمل مع مجتمع المثليين أن الأشخاص المتحولين جنسياً يعاملون في كثير من الأحيان دون احترام من جانب السلطات، التي تبحث بشكل متكرر في أجسادهم ووثائق الهوية فيما تقوم باستجوابهم بخصوص جنسهم.

تبرز هذه التجارب كيف تتفاقم الأفكار المسبقة الحالية عبر أنظمة الهوية. مع تسجيل المزيد من الأشخاص، وخاصة أولئك الذين تم استبعادهم من أنظمة الهوية السابقة، ستظهر حالات تمييز أكثر. بدون التدريب والإجراءات المناسبة للاعتراف بالتنوع الكبير للتجارب المعاشة، لن تلبى أنظمة الهوية الرقمية احتياجات الأشخاص الأكثر احتياجاً إلى فوائدها المحتملة.

غياب الموافقة المبينة على معرفة

كان أحد الشواغل الرئيسية التي برزت في مناقشات مجموعات الدراسة هو الفكرة القائلة بأن الموافقة على التسجيل للحصول على الهوية البيومترية يعني الموافقة على مشاركة الحكومة بشكل تلقائي للبيانات الشخصية مع مختلف الهيئات العامة والخاصة للمراقبة. اقترح ممثل آخر للمجتمع المدني أن «الموافقة يجب أن تكون موجودة في كل مرحلة»، وركزت معظم مناقشات مجموعات الدراسة حول هذه القضية على الثقة.

بينما قال عدد قليل من الأشخاص أنهم يأتمنون الحكومة على بياناتهم طالما كانت المعلومات المطلوبة في مكتب حكومي مناسب بدلاً من شخص متجول يطلب معلوماتهم، أعرب معظم الأشخاص الذين قابلناهم عن مخاوفهم من إمكانية استخدام بياناتهم أو مشاركتها دون موافقتهم. يشعر النشطاء على وجه الخصوص بعدم أمان بياناتهم مع مكتب المسجل العام. خلال مناقشات مجموعة الدراسة، تحدث المزارعون عن حاجتهم الماسة للمساعدات مما يدفعهم للاعتماد على الحكومة رغم مخاوفهم: «لا، نحن لا نثق بهم. إننا نعطيهـم بياناتنا للبقاء على قيد الحياة فقط، يدفعنا لذلك الجوع».

إذا كان الاختيار هو بين الجوع وتسليم البيانات، تفقد الموافقة المبينة على معرفة أي مغزى. يمكن أن يكون للمشاكل المتعلقة بالموافقة والثقة تأثير على جميع الزيمبابويين، ولكن الأشخاص المحتاجين إلى مساعدات للبقاء على قيد الحياة باستخدام الهوية الرقمية هم الأكثر تضرراً.

غياب حماية البيانات والمخاوف من المراقبة

في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، أقرت حكومة الرئيس إيمرسون منانجاوا مشروع قانون لمكافحة الجرائم الإلكترونية والأمنية وحماية البيانات، وتم إرساله إلى البرلمان للمناقشة.¹⁵ في حين أن البلاد في حاجة إلى قانون حماية البيانات - كون قانون الوصول إلى المعلومات وحماية الخصوصية لعام 2002 غير ذي صلة إلى حد ما بالنظر إلى تطور التكنولوجيات الجديدة - انتقد الكثيرون هذا القانون.¹⁶ تدمج المسودة الشاملة

ثلاثة مشاريع قوانين، كان يمكن أن يكون كل منها أقوى لو تم تمريره بشكل منفصل. على الرغم من اعتماد مشروع القانون بعد بحثنا الميداني، إلا أن مسودته الأولى تم تقديمها قبل ذلك بثلاث سنوات. تظل مناقشات مجموعة الدراسة والمقابلات التي أجريناها حول حماية البيانات ذات صلة لأن الزيمبابويين ما زالوا يعملون دون حماية كافية للبيانات.

بصرف النظر عن مشكلة احتمال مشاركة البيانات مع البلدان الأخرى من خلال الشركاء التجاريين في تصميم الهوية الرقمية وتنفيذها، كان لدى المشاركين في مجموعة الدراسة في زيمبابوي مخاوف كبيرة بشأن تبادل البيانات داخل بلدهم. على سبيل المثال، أعرب المزارعون عن مخاوفهم بشأن مراقبة القوات النظامية بما في ذلك الشرطة والجيش. كما عبر الناشطون عن قلقهم بشأن مشاركة بياناتهم مع الأحزاب السياسية. يخشى العاملون في مجال الجنس والأفراد من مجتمع المثليين والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية تبادل البيانات بين الحكومة والشرطة وبعض المنظمات غير الحكومية والكنائس. يُنظر إلى الكنائس على وجه الخصوص على أنها مصدر تهديد، وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات الصحية التي يشاركها المصلون بثقة للحصول على الدعم. وقيل أيضاً إن بعض الكنائس تميز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

باختصار، كانت كل مجموعة تحدثنا إليها تقريباً خائفة مما سيفعله أصحاب السلطة إذا تمكنوا من الوصول إلى بياناتهم الشخصية. لخص أحد ناشطي المجتمع المدني الذين قابلناهم هذه المخاوف فيما يتعلق بحقوق الإنسان:

يُعتبر إضفاء الطابع الرقمي فكرة نبيلة من حيث الكفاءة والحد من الجرائم، لكننا قلقون من الاستخدام الثانوي، لأنه في اللحظة التي تحصل فيها الحكومة على جميع بيانات السكان، فقد يتم استخدامها لقمع المعارضة. أصبح الوضع الاقتصادي صعباً. سينتهي الأمر بالناس إلى التظاهر وممارسة حقهم الدستوري، ولكن في اللحظة التي تشارك فيها في هذه المظاهرات، مصحوبةً بوجود كاميرات ووجود جميع بياناتنا في أيدي المسجل وأمن الدولة، يصبح الأمر صعباً. ستتم مطاردتنا حتى قبل أن نعرف أننا مطاردون.

بالفكير في كيفية استفادة المؤسسات من البيانات، أشار أحد المشاركين في مجموعة الدراسة إلى أنهم يفضلون مشاركة بياناتهم مع الحكومة بدلاً من القطاع الخاص. على الرغم من قول هذا

الشخص أنه لا يثق في الحكومة، إلا أنهم كانوا مقتنعين بقدرة الدولة على إنفاذ الضمانات التي قد تتجاهلها العديد من الشركات.

شارك المشاركون أيضاً مخاوفهم بشأن المشاركة البينية مع الدوائر الحكومية ومقدمي الرعاية الصحية ومختلف أطراف القطاع الخاص مثل المؤسسات المالية. كما أوضح أحد ممثلي المجتمع المدني، إذا كان لدى موفر خدمة التأمين على السيارات القدرة على الوصول إلى المعلومات الصحية التي تُفصل الحالات الطبية مثل الصرع، فقد يقوم المزود بزيادة أقساط هذا الشخص. بالإضافة إلى ذلك، كان العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات مقتنعين بأن الحكومة تحصل بالفعل على معلومات شخصية من البنوك. تعكس هذه التعليقات حالات موجودة في بلدان أخرى، حيث يستخدم القطاع العام والخاص البيانات الشخصية لاشتقاق «تصورات» تؤثر على قدرة الناس على الوصول إلى خدمات أخرى.

عبر الزيمبابويون عن شكوكهم بشأن الطريقة التي تصل بها الحكومة إلى معلوماتهم الشخصية وتستخدمها. خلال انتخابات 2018، كانت هناك حالات لأشخاص تلقوا رسائل نصية قصيرة بدا وكأنها مرسله من الحزب الحاكم، بما في ذلك رسائل شجعت الناس على التصويت لمرشح معين. احتوت الرسائل على معلومات حول كل مستلم، بما في ذلك تفاصيل دقيقة عن المجلس والممثل البرلماني الذي يخوض الانتخابات في منطقته السكنية. اشتكى الناس على وسائل التواصل الاجتماعي من أنهم لم يقدموا معلومات اتصاتهم إلى الحزب الحاكم وكانوا قلقين بشأن قدرة السياسيين على الوصول إليها.

من خلال المقابلات التي أجريناها، أصبح من الواضح تأثير تجارب الناس مع المراقبة التكنولوجية على آرائهم المتعلقة بالهوية الرقمية. إن عدم ثقتهم في كيفية تعامل الحكومة مع بياناتهم الشخصية يعكس الشك في نظام الهوية الرقمية. وصف أحد المشاركين في مجموعة الدراسة خطة الهوية الرقمية كجزء من «عسكرة هذا البلد»، وبينما رأى العديد من المشاركين أن الهوية الرقمية وخاصة التعرف على الوجه تجعل الشوارع أكثر أماناً، فقد أعربوا أيضاً عن مخاوفهم من المراقبة. وبحسب عاملٍ ذكرٍ في مجال الجنس:

سيكون موظفي الأمن الآن على دراية بحركتي اليومية، وقد يكون لديهم أهداف في المجتمع. قد يتم استخدام معلوماتي لأغراض أخرى غير ما تم الحصول عليها من أجله، أو من قبل مؤسسات أخرى مثل الشرطة.

في الواقع، شعر العاملون في مجال الجنس والنشطاء والنساء ممن يعيشون في المستوطنات غير الرسمية بالفرع الشديد. وصفوا شعورهم «بالخوف» و«تقييد الحريات والحقوق». وعموماً، رأت معظم مجموعات الدراسة أن هذه التطورات التكنولوجية تشكل تهديداً لحقوق الإنسان حتى لو نظر إليها على أنها قد تعزز الأمان وتقلل من الاحتياال.

المجتمع المدني

يعمل المجتمع المدني في زيمبابوي في بيئة معادية، مما يجعل من الصعب مناهضة القضايا الحساسة مثل جهود الهوية الرقمية في البلاد. ومما يزيد من تعقيد ذلك حقيقة أن الهوية الرقمية تُعتبر مسألة «أمن قومي». صرح أحد المشاركين في مناقشة مجموعة دراسة مع المجتمع المدني:

ستنجرف أية منظمة مجتمع مدني [تختار تناول الهوية الرقمية]... إلى مناطق نفوذ الأمن القومي، والتي ستثير بالتأكيد اهتمام الحكومة من عملاء الأمن الوطني، وقد تتسبب حتى باستدعاء أشخاص من تلك المنظمات المدنية لإجراء مقابلات معهم واستجوابهم وترهيبهم وما إلى ذلك.

ومع ذلك، أخبرنا مستطلعو المجتمع المدني أن هناك حاجة إلى «توسيع نطاق عملهم ليشمل» القضايا المتعلقة بالهوية الرقمية وأن يعملوا «كجهات مراقبة لضمان عدم إساءة استخدام الحكومة للرقمنة». ورأوا أيضاً تحملهم مسؤولية تثقيف الجمهور حول فوائد ومخاطر الهوية الرقمية والضغط من أجل التشريعات التي تحمي بيانات الأشخاص وحقهم في التماس الانتصاف من سوء الاستخدام. يُشار إلى منظمة ميسا زيمبابوي «MISA» كمنظمة نموذجية تتخذ إجراءات ضد استخدام الحكومة للتكنولوجيات الناشئة لتوسيع نطاق المراقبة.¹⁷



الاستنتاجات والتوصيات



تعرض زيمبابوي حالة خاصة لاتجاهات الهوية الرقمية المستقبلية. على وجه الخصوص، تُظهر المشاركة الأولية للشركات الصينية قيمة بيانات الزيمبابويين للحكومات الأجنبية. على الرغم من انتقاد العديد من المدافعين والخبراء للتمييز العنصري في التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، إلا أننا هنا أمام حالة يمكن فيها للتنوع المتزايد في بيانات التدريب أن يتسبب في ضرر متزايد من خلال المساهمة في تقييد بيانات الزيمبابويين وحقوقهم في الخصوصية.

إن مخاطر الهوية الرقمية والتكنولوجيات المتعلقة بها أشد خطورة على الأشخاص في زيمبابوي الذين تُنكر حقوقهم وسبل عيشهم بشكل منهجي أو يتعرضون للاستجواب، مثل المتحولين جنسياً والعاملين في مجال الجنس. على الرغم من أن الغرض من العديد من أنظمة الهوية الرقمية هو شمل الأشخاص الذين يكافحون من أجل الوصول إلى وثائق الهوية «التقليدية»، تمتلك هذه الأنظمة أيضاً قدرة قوية على استبعاد هذه الفئات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن البيئة السياسية في زيمبابوي لزيادة العسكرة وتقليص مساحة المجتمع المدني تعني انخفاض الثقة في الحكومة، كما يؤدي الانطباع بأن نظام الهوية الرقمية يصب في سياق الأمن القومي

لصعوبة أكبر لمشاركة المجتمع المدني. بينما يصعب على المجتمع المدني التحرك في هذه البيئة، إلا أن مشاركته أمر حيوي أيضاً، لأن هذه المنظمات والمدافعين عن حقوق الإنسان المرتبطين بها من المرجح أن يتم استهدافهم بواسطة الهوية الرقمية وغيرها من تقنيات المراقبة. إذا تم استخدام هذه الأنظمة لقمع الحقوق كحرية التجمع وحرية التعبير، فإن قدرة المجتمع المدني على إحداث تغيير في أي قضية ستخفّض بشكل هائل.

للمضي قدماً بالهوية الرقمية، يمكن للزيمبابويين الاستفادة من نظام يضع احتياجات الناس أولاً ويتعرف على السياقات المتنوعة للسكان المهمشين. بدلاً من وجود قانون ضعيف متعدد الاستخدامات، يمكن أن تؤدي الحماية القوية للبيانات التي تؤكد حقوق الأشخاص وتتضمن آليات إنفاذ إلى زيادة الثقة في النظام والحكومة بشكل كبير. أخيراً، يمكن لحملات المشاورة والتوعية العامة أيضاً أن تبني الثقة فيما تساعد الناس على الحصول على أقصى استفادة من الهوية الرقمية.



ملاحظات

MISA Zimbabwe. (2018, February 3). Omnibus cyber bill muddles fundamental rights. <https://zimbabwe.misa.org/2018/02/23/omni-bus-cyber-bill-muddies-fundamental-rights> 16

Maunganidze, G. (2018, December 4). Letter to Speaker of National Assembly: Increase in collection of personal information in the absence of adequate data privacy legislation. MISA Zimbabwe. <https://zimbabwe.misa.org/2018/12/04/letter-to-speaker-of-national-assembly-increase-in-collection-of-personal-information-in-the-absence-of-adequate-data-privacy-legislation> 17

Share, F. (2017, August 30). RG’s office rolls out mobile registration nationwide. The Herald. <https://www.herald.co.zw/rgs-office-rolls-out-mobile-reg-e2%80%a2-nationwide-programme-to-run-for-3-months-e2%80%a2-metal-ids-to-be-phased-out> 2

Dube, G. (2017, June 5). Chinese Company Wins \$4 Million ZEC Biometric Voter Registration Tender. VOA Zimbabwe. <https://www.voazimbabwe.com/a/zimbabwe-electoral-commission/3887026.html> 3

Share, F. (2018, January 16). ZEC certifies US firm’s BVR tender. The Herald. <https://www.herald.co.zw/zec-certifies-us-firms-bvr-tender> 4

Le Roux, J. (2018, July 16). Zimbabwean voters roll haunted by doppelgangers, ghosts <https://www.news24.com/Africa/Zimbabwe/zimbabwean-voters-roll-haunted-by-doppelgangers-ghosts-20180716> 5

Majoni, T. (2017, October 23). BVR: The Zanu PF election cheat sheet. The Standard. <https://www.thestandard.co.zw/2017/10/23/bvr-zanu-pf-election-cheat-sheet> 6

Mhlanga, B. (2018, July 19). Security breach at Zec, database hacked. NewsDay Zimbabwe. <https://www.newsday.co.zw/2018/07/security-breach-at-zec-database-hacked> 7

Hawkins, A. (2018, July 24). Beijing’s Big Brother Tech Needs African Faces. Foreign Policy. <https://foreignpolicy.com/2018/07/24/beijings-big-brother-tech-needs-african-faces> 8

Prasso, S. (2019, January 10). China’s Digital Silk Road Is Looking More Like an Iron Curtain. BloombergQuint. <https://www.bloombergquint.com/china/china-s-digital-silk-road-is-looking-more-like-an-iron-curtain> 9

Ibid 10

Machivenyika, F. (2019, September 23). Biometrics to weed out ghost workers. The Herald. <https://www.herald.co.zw/biometrics-to-weed-out-ghost-workers> 11

Ibid 12

أدانت لجنة الانتخابات في زيمبابوي في وقت لاحق قضية تهديد الناخب. See The Zimbabwe Mail. (2018, January 31). ZEC condemns voter intimidation as polls loom. Available at: <http://www.thezimbabwemail.com/main/zec-condemns-voter-intimidation-polls-loom> 13

Nyamukondiwa, W. (2019, June 18). National documentation inquiry on cards. The Herald. <https://www.herald.co.zw/national-documentation-inquiry-on-cards> 14

Mudzingwa, F. (2019, October 9). Cyber crime bill finally gets cabinet approval. Techzim. <https://www.techzim.co.zw/2019/10/cyber-crime-bill-finally-gets-cabinet-approval> 15

الملحق و

الهوية الرقمية في

تايلاند: دراسة حالة





يستند هذا التقرير إلى الأبحاث التي أجرتها منظمة ذي إنجن روم (The Engine Room)، بدعم من شبكة أوميديار (Omidyar Net- work)، ومؤسسة المجتمع المنفتح (Open Society Foundations)، ومؤسسة يوتي (Yoti Foundation) بين أكتوبر/ تشرين الأول 2018 وديسمبر/ كانون الأول 2019.

الباحثون: كيتيما ليروتاناويسوت وشواتيب مانيونخ

مستشارة البحث: صوفيا سويثرن

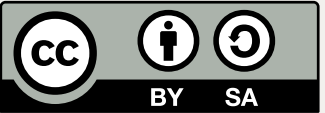
الكتابة: مادلين ماكسويل وسارة بيكر، ذي إنجن روم

مراجعة وتحرير: زارا رحمان وسيفو سيويزا ولورا جوزمان، ذي إنجن روم

الترجمة: الأصوات العالمية

تصميم ورسوم: سلام شكر

يقع هذا النص تحت رخصة المشاع الإبداعي الدولية للتريخيص بالمثل 4.0. لمطالعة نسخة من هذه الرخصة، تفضل بزيارة: <https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/deed.ar>



المقدمة



في عام 2019، عملت منظمة ذي إنجن روم (The Engine Room) مع باحثين محليين لاستكشاف أنظمة الهوية في خمس مناطق. هدف هذا المشروع إلى الحصول على فهم أفضل للتأثير المعاش لأنظمة الهوية الرقمية على السكان المحليين المضطرين للامتثال لها.

تألف بحثنا في تايلاند من ست مجموعات دراسة مع مجتمعات مختلفة، وست مقابلات مع منظمات مجتمع مدني (CSOs) تعمل مع المجتمعات المهمشة، وست مقابلات مع مسؤولين حكوميين وخبراء تكنولوجيا المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، استعان فريق البحث في تايلاند بمتترجمين محليين للتواصل بلغات المهاجرين كالبورميّة. تم إجراء هذا البحث الأولي بين شباط / فبراير وآذار / مارس 2019. تأتي جميع الشهادات من المقابلات مع المُستطلّعين الرئيسيين ومناقشات مجموعة الدراسة من مرحلة البحث الميداني خلال هذه الفترة. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول المنهجية المتبعة في التقرير العالمي.¹

يهدف هذا المشروع إلى فهم التجارب المُعاشة للأفراد، وليس عكس عينات تمثل كل مجتمع. لا يمكننا استقراء المعايير الدارجة من النظر إلى تجربة شخص واحد بالضرورة - على الرغم من أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كانت لهم تجارب متماثلة في بعض جوانب النظام - إلا أن كل تجربة تمنح نظرة عميقة حول كيفية تأثر مجموعة متنوعة من الأشخاص بالإجراءات والبنية التحتية الرقمية غير المصمّمة بما يراعي تنوع الخبرة والهوية.





نظام الهوية الرقمية

كانت أول محاولة لتايلاند لوضع نظام هوية بيومتری رقمي عام 2005 مليئة بالمشاكل. توقعت الحكومة تسجيل 64 مليون شخص في ثلاث سنوات دون إجراء دراسة تجريبية أو دراسة جدوى، واعتمدت على تقنيات لا تتوافق مع بعضها البعض، كما فشلت في توضيح كيفية عمل البطاقة، وواجهت تعقيدات بيروقراطية واتهامات بالفساد.² مؤخراً بدأ العمل على تطوير وتجريب منصة الهوية الوطنية (NDID) لتسهيل المعاملات على الإنترنت³، وذلك بعد تأخير البدء عدة مرات. في سبتمبر/ أيلول 2018، وافقت الحكومة على مشروع قانون لوضع تشريعات للمصادقة وطلب تأسيس شركة وطنية للهوية الرقمية تقوم ببناء منصة وقاعدة بيانات⁴. نُظهر التقارير بدء مرحلة تجريبية مع موظفي البنك في يناير/ كانون الثاني 2019⁵، ولكن حتى أواخر شهر أكتوبر/ تشرين الأول، كانت الوكالات الحكومية غير قادرة على تبادل البيانات بالشكل المخطط له⁶. لن يكتمل مركز تبادل البيانات الحكومي المقترح بشكل كامل قبل عامين آخرين. حتى وقت كتابة هذا التقرير (نوفمبر/ تشرين الثاني 2019) لم تردنا أية تحديثات أخرى في الجداول الزمنية المتوقعة.

حالياً يوجد في تايلاند نظام هوية مُجزأ، حيث تدير خمس دوائر حكومية، على مستويات مختلفة من التكنولوجيا الرقمية، أنظمة هوية متعددة للمجتمعات المختلفة من السكان. فيما تكتسب الأجندة الرقمية في تايلاند زخماً - ومعها الاستخدام الواسع النطاق للبيانات البيومترية عبر القطاعات المختلفة - فإنه من المهم إلقاء نظرة شاملة على تجارب المجموعات المختلفة مع الهوية. ونظراً لوجود ما بين ثلاثة إلى خمسة ملايين عامل مهاجر في البلاد يواجهون التهميش وإجراءات معقدة لإصدار هوية⁷، ركزت الكثير من أبحاثنا على هؤلاء السكان.

بينما كنا نبحث في إجراءات تطبيق نظام الهوية الوطنية المقترح - الذي سيوحد بعض الأنظمة المنفصلة، قمنا أيضاً بتوثيق تجارب الناس مع قطاع إصدار الهوية للحكومة التايلاندية بشكل عام. أولاً، قمنا بفحص نظام الهوية الوطنية المخصص للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً، والذي يركز على تقديم مزايا الرعاية الاجتماعية مثل الدخل والرعاية الصحية. ثانياً، ركزنا الكثير من الاهتمام على نظام الهوية الذي يستخدمه العمال المهاجرون للتمكن من الحصول على وظيفة قانونية، والمعروف باسم «البطاقة الوردية». ثالثاً، تحدثنا إلى المجتمعات المهمشة الأخرى حول تأثير أنظمة الهوية الرقمية المختلفة في البلاد على حياتهم.

بموجب نظام «البطاقة الوردية»، يتعين على المهاجرين من لاوس وكمبوديا وميانمار الذين يدخلون تايلاند بدون وثائق تايلاندية مناسبة، التسجيل للحصول على بطاقة هوية تُعرف باسم «البطاقة الوردية»⁸ والتي تستخدمها الوكالات الحكومية والبنوك ومقدمو الخدمات الآخرون للتحقق من الهوية. ليس من الواضح ما إذا كانت هذه الهوية تتضمن البيانات البيومترية أم لا، ولكن أبلغنا أحد المستطلعين الحكوميين أن الحكومة التايلاندية تجمع الحمض النووي لعدد معين من المهاجرين كل عام «لأغراض أمنية». تتضمن المعلومات التي يتم جمعها لهذه الهوية الاسم واللقب وتاريخ الميلاد والعنوان الحالي في تايلاند وتاريخ الصلاحية واسم صاحب العمل وعنوانه ونوع ومكان الرعاية الطبية. يسجل المهاجرون من قبل صاحب العمل ويطلب منهم إعادة التسجيل مع صاحب العمل الجديد في كل مرة يغيرون فيها وظائفهم.

من ناحية أخرى، يركز نظام NDID في المقام الأول على الخدمات المصرفية والمالية ويهدف إلى «تعزيز الأمن الرقمي لتسهيل المعاملات عبر الإنترنت، وتمكين الوصول بشكل أكبر إلى الحسابات المصرفية والإقراض ... بناءً على تكنولوجيا التعرف على الوجه والتحقق من الهوية المدعومة بتقنية «بلوك تشين» blockchain⁹. وقد أبرزت التقارير قابلية التشغيل البيئي مع «الهوية الرقمية للأمم المتحدة والمصادقة الإلكترونية المشتركة في رابطة دول جنوب شرق آسيا»، مما يشير إلى إمكانية تبادل البيانات¹⁰. يعد تطوير هذا النظام جزءاً من التوجه المتزايد نحو استخدام البيانات البيومترية في تايلاند، بما في ذلك نقاط التحقق الإلزامية للسماح بشراء بطاقة هاتف «SIM»¹¹ والمتطلب الذي يوجب مستخدمي الهواتف المحمولة في ثلاث دول ذات غالبية مسلمة بإرسال صور للتعرف البيومتري على الوجه، وهي خطوة تنتقدها جماعات المناصرة المحلية¹².

أعرب خبراء التكنولوجيا والقانون عن مخاوفهم من أن نظام NDID لن يكون أكثر فائدة من النظام السابق، وسيقع فريسة لمشاكل المصادقة وانتهاكات الخصوصية، وسيضعف بسبب عدم الثقة في مصادقية الحكومة.¹³ كما عارض بعض البوذيين الهوية الرقمية باعتبارها غير متوافقة مع العقيدة البوذية.¹⁴ قام أحد المستطلعين الرئيسيين من المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمواجهة هذه المخاوف بإخبارنا بأن الحكومة حصلت على جميع المعلومات اللازمة للتخطيط والتنفيذ.





التجارب المُعاشة

توفر المقابلات ومجموعات الدراسة التي أجريت في تايلاند في الفترة من فبراير/ شباط إلى مارس/ آذار 2019 نظرة عميقة للتجارب المُعاشة للأفراد الذين يتعاملون مع الأنظمة المذكورة سابقاً. نظراً لوجود القليل من الأبحاث حول تجارب الأشخاص مع أنظمة الهوية الرقمية، فإن هذه البيانات النوعية مفيدة لفهم واقع بعض الأفراد. قد تتعارض بعض هذه التجارب مع التقارير الرسمية، ولكن من الأهمية بمكان أن نفهم أنه ليس لدى جميع سكان تايلاند تجربة واحدة. نهدف إلى أن تصبح هذه الدروس جزءاً من النقاش الأوسع حول حلول تحديد الهوية الرقمية في السياقات الوطنية.

مشاورة عامة محدودة

يبدو أن الحكومة التايلاندية تدرك الحاجة إلى بعض المشاورات العامة بشأن نظام الهوية الرقمية الوطني القادم، وقد حددت موعداً لعقد جلسة استماع عامة في يوليو/ تموز 2018 قبل إقرار قانون الهوية الرقمية¹⁵، وفتحت وزارة الاقتصاد الرقمي والمجتمع الباب للتشاور العام حول مشروع قانون حماية البيانات الشخصية لمدة أسبوعين في سبتمبر/ أيلول من عام 2018¹⁶. ومع ذلك، لا يمكن لكثير من السكان الأكثر تهميشاً في تايلاند الوصول لهذه الفرص، كما لم نعثر على أي دليل على التشاور المتعمد مع هذه المجتمعات.

على نحو مماثل، لا تظهر البطاقة الوردية أو البطاقة الشخصية للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً أدلة حول أي تشاور عام. علّق المهاجرون الذين تحدثنا إليهم أن نظام البطاقة الوردية كان مصدراً مستمراً

للإحباط والارتباك، مما يدل على عدم التشاور الفعال في تصميم النظام. أعرب المستطلعون حول الهوية للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً عن بعض المخاوف والأفكار التي أرادوا مشاركتها مع الحكومة، بما في ذلك لاعقلانية بعض الخطط الحكومية المتعلقة بالهوية لهذه الفئة من السكان، لكنهم لم يشعروا أنهم أعطوا الفرصة لإيصال آرائهم.

عوائق التسجيل

في فبراير/ شباط 2019، كان هناك أكثر من ثلاثة ملايين عامل مهاجر مسجل (ومن المحتمل وجود عدد أكبر منهم غير مسجل) في تايلاند،¹⁷ أغلبهم من ميانمار. يُطلب من العمال المهاجرين بموجب القانون، التسجيل لدى الحكومة التايلاندية من خلال أرباب عملهم من أجل الحصول على تصاريح العمل ووثائق الهوية. يجب على هؤلاء السكان إعادة التسجيل في كل مرة يغيرون فيها وظائفهم، وهذا يحدث بشكل متكرر بسبب الطبيعة غير المستقرة لعمل المهاجرين. لا تتوفر المعلومات عادة باللغات الأصلية، ويجب على العمال تقديم مجموعة من المستندات الداعمة لطلبهم.

بالإضافة إلى خط هاتفي لطلب المساعدة، لدى وزارة العمل موقع على شبكة الإنترنت¹⁸ حيث يمكن للعمال المهاجرين طرح الأسئلة، بالإضافة إلى توفير الدعم وجهاً لوجه في بعض المحافظات. ومع ذلك، لا يتم تقديم هذا الدعم باستمرار وقد يكون الحصول عليه صعباً. على الرغم من وجود مسؤول لدعم العمال المهاجرين في بعض المحافظات، فقد وصف أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كيفية معاناة المهاجرين الذين يواجهون مشاكل للحصول على الدعم من المسؤولين: «اعتدنا أن نتصل بخط طلب المساعدة لوزارة العمل عند عدم فهمنا للقوانين الجديدة، لكن لا أحد يرد على الهاتف أو تتم تحويل مكالماتنا إلى العديد من المسؤولين دون أي إجابة أو أي مساعدة.» وأخبرنا نفس الشخص أنه عندما يقوم المسؤولون بالرد على المكالمات، فإنهم لا يبدون أي اهتمام، أو أنهم يجهلون متطلبات الهوية للمهاجرين.

أدى افتقار هذه العملية للمعلومات الكافية وسهولة الوصول، إلى الاعتماد على الوسطاء الخاصين غير المرخصين للحصول على المعلومات والدعم للتعامل مع هذه الإجراءات البيروقراطية المعقدة.¹⁹ يعتبر هؤلاء الوسطاء أيضاً أطرافاً مهمة بالنسبة للأقليات العرقية في تايلاند والذين لم يمنحوا الجنسية الكاملة. بينما يعمل بعض الوسطاء على تسهيل حياة المهاجرين والأقليات العرقية، فإن هذه الجماعات معرضة

للاستغلال بشكل كبير.^{20 21} قال أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم: «من الصعب جداً رفض خدمة الوسطاء أو الدفع مقابل طرق مختصرة لأننا لا نعرف النظام التايلاندي ولا نفهم اللغة التايلاندية ولا يمكننا الانتظار لفترة طويلة لإنجاز أوراقنا. كما نصادف هذا التحديات في أنظمة الهوية الرقمية الأخرى، حيث يتم نسيان أو تجاهل المكونات «غير الرقمية» للنظام، بما في ذلك مشاركة المجتمع وتوفير المعلومات، مما يؤدي إلى التهميش وفقدان الثقة.²²

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً وسيطاً مهماً بالنسبة للفئات المهمشة في تايلاند، حيث تساعد في الوصول إلى بطاقات الهوية والتعرف على إجراءات التسجيل من خلال التدخل والنصائح وتقديم موارد سهلة الفهم بلغات المهاجرين الأصلية. في بعض الحالات، تقوم هذه المنظمات بجمع البيانات من الأشخاص والقيام بالتسجيل الكامل نيابة عنهم. على الرغم من أن هذا التكتيك فعال في زيادة الوصول وخلق فرص لمنظمات المجتمع المدني للدفاع عن احتياجات وحقوق المهاجرين، إلا أنه يثير مخاوف حول حماية البيانات والخصوصية. عندما تتصرف منظمات المجتمع المدني كوسيط لهذا الغرض، فمن المستحيل ضمان أمن وخصوصية البيانات التي يتم جمعها. علاوة على ذلك، أخبرتنا إحدى المنظمات التي تساعد المهاجرين أن وسطاء المهاجرين غالباً ما يعتمدون على «الفوضى حول الموضوع» ويقدمون إدعاءات كاذبة حول عمل موظفي منظمة المجتمع المدني خشية على سلامتهم.

القيود على الحقوق

بغض النظر عن أنظمة الهوية الرقمية التي يخضع لها الأشخاص، عبّر أولئك الذين وجدوا أنفسهم مجبرين على العيش على هامش المجتمع عن إحباطهم وقلقهم العميقين. أثارت جماعات حقوق المرأة والسكان الأصليين الذين تمت مقابلتهم كجزء من هذا التقرير مخاوف بشأن استخدام أنظمة الهوية الرقمية في مراقبة وقمع المجتمعات المهمشة. تحدثت إحدى منظمات المناصرة عن إدراج الناجين من الاتجار بالبشر على «القائمة السوداء» من قبل المؤسسات المالية - أي يصبحون غير قادرين على الحصول على قروض أو تمديد جوازات السفر - بسبب البيانات التي تعكس عملهم في البغاء: «نحن سعداء بمساعدة هذه المرأة ولكن في وقت لاحق أخبرتنا أنها لا تستطيع التقدم للحصول على جواز سفر جديد أو أي قرض لأنها مسجلة في القائمة السوداء.»

في مجموعة دراسة مع السكان الأصليين، أعرب المشاركون عن عدم فهمهم لسبب جمع بياناتهم وكذلك كيفية استخدامها ومشاركتها بين الدوائر الحكومية:

من السهل على المسؤولين الحكوميين الوصول إلى المعلومات الشخصية من خلال بطاقة هويتنا. تمت مشاركة معلوماتنا الشخصية مع كافة الوكالات الحكومية. ليست لدينا أدنى فكرة عن كيفية استخدام كل وكالة لبياناتنا. ليست لدينا إمكانية الوصول إلى معلوماتنا الخاصة وتحديثها.

كما تم اعتبار أنظمة الهوية الرقمية وسيلة تستخدمها الحكومة لتتبع المجتمع والسيطرة عليه. صرح أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم:

يعرف المسؤولون الحكوميون المكان الذي نعيش فيه ويقترحون علينا عدم الخروج من قريتنا للانضمام إلى الاحتجاجات السياسية. في أحد الأيام، عرف المسؤولون الحكوميون موعد خروج قادتنا من القرية ونظموا مشاورات مع القرويين الآخرين دون إبلاغ قادتنا.

في حين لا يمكن تأكيد هذا الرابط بين الهوية الرقمية والمراقبة الحكومية للسكان الأصليين، فإن آراء هذه المجتمعات ومناصريها تكشف عن انعدام الثقة في كل من الحكومة وأنظمة الهوية الرقمية.



الاستنتاجات والتوصيات



في هذه الدراسة، قمنا بتحليل نظام الهوية الوطنية مع الأنظمة التي تؤثر على فئتين من المجتمع، غالباً ما تعانيان من الحرمان من حقوقهما: العمال المهاجرون وكبار السن. تثير المشكلات التي لاحظناها في البطاقة الوردية للعمال المهاجرين بشكل خاص، مخاوف جدية حول كيف يمكن لتصميم أنظمة الهوية إعاقة القدرة على الوصول نتيجة الحواجز اللغوية والافتقار إلى المساعدة في توضيح المعلومات وإجراءات التسجيل. ومع ذلك، منحت البطاقة الوردية مزايا للأشخاص الذين كانوا قادرين على الحصول على البطاقة، مما يدل على الإمكانيات الإيجابية لهذه الأنظمة.

يعتبر أحد أكبر الدروس المستفادة من البحث في تايلاند هو أن الاعتماد على البنى التحتية غير المترابطة يجعل من الصعب على كل من السكان المتضررين والمناصرين المحتملين فهم النظم التي يتعاملون معها بشكل صحيح، مما يؤدي إلى الارتباك وانخفاض القدرة على العمل من أجل التغيير. على الرغم من إمكانية نظام NDID تقليل الحاجة لأنظمة هوية متعددة، يثير هذا النظام أسئلة حول مشاركة البيانات بين الوكالات الحكومية والعديد من شركاء القطاع الخاص. كما رأينا في مثال عاملة الجنس أعلاه، يمكن أن تكون لمشاركة البيانات على نطاق واسع تأثير سلبي على السكان المهمشين بالفعل

علاوة على ذلك، تسلط التجارب التي تمت مشاركتها معنا - خاصة حول البطاقة الوردية - الضوء على المشكلات التي ستثار بلا شك في أنظمة الهوية الأخرى. غالبًا ما يكون المهاجرون وغير المواطنين أول من يواجه الحرمان من الحقوق، مما يجعل هذه التجارب تحذيرات مهمة للمؤسسات العاملة على تطبيق أنظمة الهوية الرقمية ومنظمات المجتمع المدني التي تدافع عن احتياجات هؤلاء السكان.

يمكن أن تسهم معالجة المشكلات المكتشفة في هذا البحث بشكل جدي في بناء ثقة المستخدم وضمان التمتع الكامل بفوائد أنظمة الهوية الرقمية. إن كانت الحكومة التايلاندية تهدف إلى تطبيق نظام NDID ليكون أكثر فاعلية من النظام الذي تم تطويره في عام 2005، فإن المشاركة المنتظمة مع فئات المجتمع المختلفة ستكون ضرورية.

يوجد في تايلاند عدد من منظمات الدفاع عن الحقوق الرقمية، مثل تاي نتيزن (Thai Netizen) ومؤسسة مانوشايا (Manushya Foundation). وقد دعت كلاهما إلى إجراء تغييرات في قانون الأمن السيبراني في أواخر عام 2019²³، كما أنهما على دراية جيدة ببعض القضايا المتعلقة بالهوية الرقمية. في الواقع، قد تلعب إجراءات التقاضي الاستراتيجية والمناصرة القانونية دوراً مهماً في تغيير نظام الهوية الرقمية الوطني، بفضل قانون حماية البيانات الشخصية²⁴ المستند على النظام الأوروبي العام لحماية البيانات والذي أقرته الحكومة التايلاندية في أوائل عام 2019. نأمل أن يقدم قانون حماية البيانات هذا، والقدرة على تطبيقه، أداة أخرى للمجتمع المدني الذي يبحث عن استراتيجيات لدعم نهج أكثر احتراماً للحقوق فيما يخص الهوية الرقمية في المستقبل.



<https://doi.org/10.1163/26659077-00704003>

Bangkok Post. (2019, June 29). Digital ID scheduled for year-end. **15**
<https://www.bangkokpost.com/business/1703996/digital-id-scheduled-for-year-end>

Yatim, S. (2018, October 24). Thailand 4.0: Digital ID, Cybersecurity, and Personal Data Protection Developments. Access Partnership. **16**
<https://www.accesspartnership.com/thailand-4-0-digital-id-cybersecurity-and-personal-data-protection-developments>

International Labour Organization. (2019). TRIANGLE in ASEAN **17**
Quarterly Briefing Note. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/-/asia/-/ro-bangkok/documents/genericdocument/wcms_614383.pdf

Thailand Department of Employment. (2016). Complaint System **18**
for foreign Workers. <https://www.doe.go.th/helpme>

Human Rights in ASEAN. (2014, February 24). Myanmar Migrant **19**
Workers in Thailand Face Visa Extension and Passport Issuance Chaos and Extortion. <https://www.humanrightsinasean.info/campaign/myanmar-migrant-workers-thailand-face-visa-extension-and-passport-issuance-chaos-and>

Pollock, J. (2007). Chapter—Thailand. In Global Alliance Against **20**
Trafficking in Women (GAATW) (Ed.), Collateral damage: The impact of anti-trafficking measures on human rights around the world (pp. 171–202). Bangkok: GAATW. https://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/microsites/IDM/workshops/ensuring_protection_070909/collateral_damage_gaatw_2007.pdf

Asean Trade Union Council. (2017, March 3). Thai pink card work- **21**
ers ripped off by brokers. <http://aseantuc.org/2017/03/thai-pink-card-workers-ripped-off-by-brokers>

Misra, P. (2019). Lessons from Aadhaar: Analog aspects of digital **22**
governance shouldn't be overlooked (p. 34). Pathways for Prosperity Commission. https://pathwayscommission.bsg.ox.ac.uk/sites/default/files/2019-02/lessons-from-aadhaar20feb19_final.pdf

Zsombor, P. (2019, September 24). Rights Groups Urge Thai Gov- **23**
ernment to Curb Powers in New Cybersecurity Act. Voice of America. <https://www.voanews.com/east-asia-pacific/rights-groups-urge-thai-government-curb-powers-new-cybersecurity-act>

Thailand National Authorities. (2015). Memorandum of Princi- **24**
ples and Rationale of [Draft] Personal Data Protection Act. Translated by Thai Netizen Network. <https://thainetizen.org/wp-content/uploads/2015/01/personal-data-protection-bill-20150106-en.pdf>

ملاحظات

1 اطلع على ذي إنجن روم. (2020). فهم التأثيرات المُعاشة للهوية الرقمية: تقرير متعدد البلدان.

2 Gunawong, P., & Gao, P. (2010). Understanding eGovernment Failure: An Actor-Network Analysis of Thailand's Smart ID Card Project. PACIS 2010 Proceedings. 17. <https://aisel.aisnet.org/pacis2010/17>

3 National Digital ID Platform (2019). <https://ndidplatform.github.io/docs/introduction>

4 Pornwasin, A. (2018, September 16). Mixed reactions to Digital ID draft law. The Nation Thailand. <https://www.nationthailand.com/national/30354611>

5 Burt, C. (2019a, January 2). Thailand's decentralized national digital ID goes to testing ahead of mid-year launch. Biometric Update. <https://www.biometricupdate.com/201901/thailands-decentralized-national-digital-id-goes-to-testing-ahead-of-mid-year-launch>

6 Prachachat. (2019, October 6). ลุย “รัฐบาล 4.0” เร่งเชื่อมข้อมูลดีจิทัลไอดี. <https://www.prachachat.net/ict/news-378280>

7 Blomberg, M., & Wongsamuth, N. (2019, August 30). New rules, new debts: Slavery fears rise for migrant workers in Thailand. Reuters. <https://www.reuters.com/article/us-thailand-migrants-slavery/new-rules-new-debts-slavery-fears-rise-for-migrant-workers-in-thailand-idUSKCN1VK006>

8 Isaan Lawyers. (2018). Pink ID Card for Foreigners in Thailand. <http://www.isaanlawyers.com/pink-id-card-for-foreigners-in-thailand/>

9 Burt, C. (2019a, January 2). Thailand's decentralized national digital ID goes to testing ahead of mid-year launch. Biometric Update. <https://www.biometricupdate.com/201901/thailands-decentralized-national-digital-id-goes-to-testing-ahead-of-mid-year-launch>

10 Bangkok Post. (2019, June 29). Digital ID scheduled for year-end. <https://www.bangkokpost.com/business/1703996/digital-id-scheduled-for-year-end>

11 Lee, J. (2017, February 2). Thailand government introduces fingerprint ID for SIM card registration. Biometric Update. <https://www.biometricupdate.com/201702/thailand-government-introduces-fingerprint-id-for-sim-card-registration>

12 Burt, C. (2019b, June 27). Thailand orders facial biometrics collection for SIM use in Muslim-majority states. Biometric Update. <https://www.biometricupdate.com/201906/thailand-orders-facial-biometrics-collection-for-sim-use-in-muslim-majority-states>

13 Pornwasin, A. (2018, September 16). Mixed reactions to Digital ID draft law. The Nation Thailand. <https://www.nationthailand.com/national/30354611>

14 Kitiyadisai, K. (2004). Smart ID Card in Thailand from a Buddhist Perspective. Manusya: Journal of Humanities, 7(4), 37–45.

مصدر الصور

الصفحات 007-085

امرأة تشارك في عملية الحصول على بطاقة الهوية الوطنية وبطاقة الانتخاب في بنغلاديش. صورة من فليكر، تصوير جاشيم سلام، من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. CC BY-NC-ND

الصفحات 008-009

عمال التنظيف المتطوعون يعملون في مخيمات اللاجئين في إثيوبيا. صورة من موقع Flickr، من قبل اليونيسف في إثيوبيا. CC BY-NC-ND 2.0.

الصفحات 014-015

منظر عام لمخيم لاجئي الروهينغا في بنغلاديش. تصوير شاريد بن شفيق من قبل منظمة أنجن روم. CC BY-SA 4.0.

الصفحات 016-017

فتاتان لاجئتان صغيرتان تحملان الماء إلى المخيم في إثيوبيا. صورة من موقع Flickr، من قبل اليونيسف في إثيوبيا. CC BY NC ND 2.0.

الصفحة 019

تل ايدانري في منطقة ايدانري في نيجيريا. من موقع Shutterstock، تصوير فيلا سانو.

الصفحة 022

منظر جوي لشارع رئيسي في هراري في زيمبابوي. من موقع Shutterstock، تصوير أولريش مولر.

الصفحات 024-025

صورة خيال لعمال يعبرون الحدود للعمل في مدينة ماي سوت في تايلاند. من موقع Shutterstock، تصوير أولريش مولر.

الصفحات 036-111

ناخبون في الانتخابات الرئاسية في أبوجا في نيجيريا. 28 مارس 2015. من قبل السفارة الأمريكية، تصوير إيدىكا أونيوكو. CC BY-NC 2.0

الصفحات 043-068-069-071-081

مخيمات الروهينغا في كوكس بازار في بنغلاديش. صورة من فليكر، تصوير محمد توحيد. CC BY-NC 2.0.

صفحة 047

سوق في هواي كوان في مدينة نان في تايلاند على الحدود مع لاوس. 26 نوفمبر 2016. صورة من موقع Flickr، تصوير Kunmanop

الصفحة 093

مهاجرون من جنوب السودان في إثيوبيا. صورة من موقع Flickr، من قبل اليونيسف في إثيوبيا. CC BY NC ND 2.0.

صفحة 094-095

منظر جوي لمخيم مالكا ديا للاجئين في إثيوبيا. 25 أغسطس 2011. صورة من موقع Flickr، تصوير Eskinder Debebe. CC BY NC ND 2.0.

الصفحات 097-105

أبونا يماتا جوا في منطقة تيغراي في إثيوبيا. صورة من موقع Flickr، تصوير صموئيل سانتوس. CC BY NC ND 2.0.

الصفحات 112-113

منظر جوي لجسر البر الرئيسي الثالث في لاغوس في نيجيريا. من موقع Shutterstock ، تصوير Bolarzeal.

الصفحات 126-127

منظر جوي لمركز مدينة هراري في زيمبابوي. من موقع Shutterstock ، تصوير VV Shots.



THE ENGINE ROOM

www.theengineroom.org